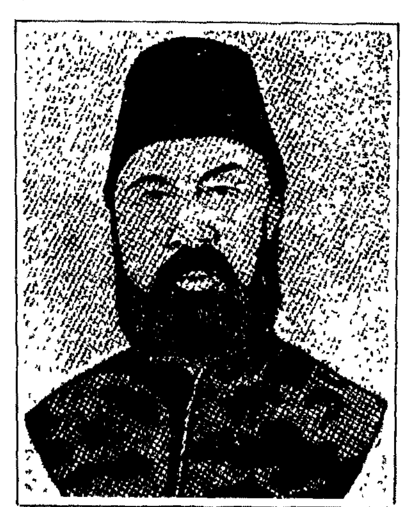
خير الدين التونسي

أبو النهضة التونسية



الشركة العالمية للكتاب
دار الكتاب العالمي



خير الدين التونسي



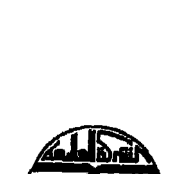
موسوعة عصر النهضة

خير الدين التونسي

سمير أبو حمدان

الشركة العالمية للكتاب

دار الكتاب العالمي



الشركة العالمية للكتاب ش م ل
طباعة - نشر - توزيع

مكتبة المدرسة

دار الكتاب العالمي

الدار الافريقية العربية

الادارة العامة

الصنائع - مقابل الاذاعة اللبنانية
هاتف ٣٥١٢٢٦-٣٤٩٣٧٠ - ص ب ٣١٧٦
تلكس LE ٢٢٨٦٥ - برقياً، كتاليان
فاكس: ٣٥١٢٢٦-١-٩٦١
بيروت - لبنان

١٩٩٣م / ١٤١٣هـ

المقدّمة

من الألقاب التي اشتهر بها السياسي والمفكر الإصلاحي خير الدين التونسي، لقب «أبو النهضة» التونسية الحديثة. وليس ذلك بكثير على رجل كانت النهضة شغله الشاغل. فالرجل الذي بدأ حياته مملوكاً في أحد بيوت الأشراف في الآستانة ضحك له القدر، فانتقل به إلى كنف الباي أحمد التونسي، وتقلّب في مناصب عدة، من وزير إلى رئيس للوزراء إلى صدر أعظم، وكان في سائر هذه المناصب التي تبوأها المقاتل الشرس في محاربة الفساد، وفي تحديث البنى والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً في التمهيد لذلك اللقاء الحضاري بين مدنية الغرب ومدنية الإسلام. وقد كان خير الدين يصدر في ذلك كله عن نظرة متطورة إلى الواقع الذي كانت ترزح تحته المجتمعات العربية ـ الإسلامية عامة، والمجتمع التونسي بوجه خاص.

فالرجل شاهد بأم العين مدى التطور الذي حققه الغرب بعد زيارات مختلفة إلى عواصمه. ولعل الشيء الأبرز الذي لفت نظره في المدنية الحديثة هو نزعتها الديمقراطية. ومن هنا دأبه على أن تتمثل تونس بالبلدان التي زارها وأطلع على أحوالها، وبخاصة فرنسا التي كانت في ذلك الحين قد بلغت شوطاً بعيداً في هذا المجال.

ومما يجدر ذكره هنا أن خير الدين كان وراء إنشاء أول مجلس شورى منتخب، وذلك اعتباراً منه أن لا خلاص لتونس مما عليه من تخلف وانحطاط بغير السبيل الديمقراطي، وبغير التحديث كسبيل إلى النهضة والتقدم.

وقد تميز خير الدين التونسي عن غيره من رجالات النهضة في القرن التاسع عشر في أنه جمع بين شخصية المفكر ورجل السياسة، الأمر الذي جعله صاحب تجربة فريدة بين مختلف التجارب التي خاضها غيره من رجال الاصلاح في البقعة العربية والإسلامية. والمواقع السياسية التي تقلّب فيها مكّنته من أن يحقق بعضاً من أفكاره الإصلاحية التي جَمَلَها في كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك».

وفي هذا الكتاب الذي يأتي ثامناً بين مجموعة من الكتب تتناول عدداً لا يستهان به من مفكري عصر النهضة،

عملنا على نشر بقعة من الضوء على إحدى أهم الشخصيات الفكرية والسياسية في القرن الماضي. ونأمل في أن نكون قد وفيناها حقها من الدراسة والبحث. كما أننا نأمل في أن نكون قد أضأنا جوانب في شخصية خير الدين، وفي فكره، وفي سياسته كانت لا تزال معتمة.

سمير أبو حمدان



الفصل الأول

في السيرة الذاتية

- تونس في القرن التاسع عشر
- خير الدين في بلاط الباي
- الضرب على الفساد بيد من حديد
- خير الدين التونسي صدراً أعظم



ثمة صعوبة كبيرة في وضع ترجمة وافية لخير الدين التونسي تحيط بمجمل نشاطه ومراحل حياته. وعلى الرغم من أن هذا المصلح، الشركسيّ الأصل، لا يقل أهمية عن سائر المصلحين المسلمين في القرن التاسع عشر، بل ويفوق بعضهم أهمية، غير أنه لم ينل مثلما نالوا ولم ترتقِ الكتابات عنه إلى مستوى ما حققه من إنجازات ومن أفكار إصلاحية أسهمت إلى حد كبير في نهضة تونس الحديثة. ولو أردنا اختصار هذا الرجل في أسطر قليلة لما وجدنا أفضل من خير الدين الزركلي نستعين به للتعريف بخير الدين التونسي. ففي أعلامه يذهب الزركلي إلى أن «خير الدين باشا التونسي وزير مؤرخ، من رجال الإصلاح الإسلامي، شركسيّ الأصل، قدم صغيراً إلى تونس، فاتصل بصاحبها الباي أحمد وأثرى. وتعلم بعض اللغات وتقلّد مناصب عالية آخرها الوزارة. وبسعيه أُعلن دستور المملكة التونسية سنة ١٢٨٤ هـ - ١٨٦٧م ولكنه ظل حبراً على ورق». ويضيف الزركلي: «وفي سنة ١٢٩٤هـ-١٨٧٧م أُبعد عن الوزارة، فخرج إلى الآستانة وتقرب من السلطان عبد الحميد العثماني فولّاه الصدارة

العظمى سنة ١٢٩٥هـ، فحاول إصلاح الأمور، فأعياه، فاستقال سنة ١٢٩٦هـ ونُصب عضواً في مجلس الأعيان، فاستمر إلى أن توفي بالآستانة. له أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»[1].

إذن فما أن تفتّحت عيناه على الدنيا حتى رأى خير الدين نفسه وحيداً بغير أم ولا أب ولا أسرة يحيا في كنفها. لكنه وجد نفسه في أحد البيوتات العريقة في الآستانة، وهو بيت نقيب الأشراف في المدينة. وعلى الرغم من أنه كان عبداً مملوكاً إلا أن المعاملة الحسنة التي كان يلقاها في ذلك البيت أنْسته الكثير من غربته ومعاناته.

لكن خير الدين سرعان ما وجد نفسه في عالم آخر غير العالم الذي ألفه وتعوّده. فقد انتقل من بيت تحسين بك نقيب الأشراف في الآستانة إلى بيت آخر في تونس، لكنه بيت مختلف إذ أن مظاهر الأبهة والعز تحيط به من كل جانب، فتحسين بك الذي ما عاد بحاجة إلى مملوك، أو أن المماليك في منزله فاضوا عن حاجته، عرضه للبيع من رجل تونسي قدم إلى الآستانة لهذا الغرض فراح كما يصف أحمد أمين الواقعة «يفحصه كما تُفحص السلعة، ويصعّد فيه نظره

---

(١) الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ج ٢، الطبعة الرابعة، ص ٣٢٧.

ويصوّب، ويختبره من فَرْقه إلى قدمه، ثم يدفع مالاً في يد تحسين، وينتقل هو إلى يده. وهذا يُركبه مركباً يبحر به إلى تونس، وإذا به في بيت جديد هـو بيت أحمد بـاشا»[٢].

وأحمد باشا الذي يرد ذكره في هـذه الواقعـة لم يكن غير حاكم تونس في ذلك الوقت، أو ما كان يُـطلق عليه لقب (الباي)..

على هذا انتقل خير الدين دفعة واحدة من بيت أحد الأشراف الأتراك إلى قصر الحاكم في تونس. وعلى الرغم من (الترّقي) الذي أحرزه هذاالمملوك، وبغير إرادة منه، إلا أن ثمة جرحاً عميقاً كان ينزّ في داخله. فمن يكون؟ ومن أين أتى؟ ومن جاء به إلى هـذا العـالم، فـدفـع بـه إلى الآستانة، وملّكه لأحد أشـرافها؟ أين أبـواه واخوتـه؟ ومن أعـطى الحق لنقيب الأشـراف تحسين بـاشـا بـأن يبيعـه ويشتريه؟.

إنها جمهرة من الأسئلة كانت تحز في نفسه مثل حـز السكين. فقد وجد خير الدين نفسه وحيداً في هذا العالم، إلا من بائع يقبض ثمنه، ومن شارٍ يقبض على يده ويأخذه إلى المنزل حيث لا أحد يعرف ما طبيعة العمل الذي سيقوم

---

(٢) زعمـاء الإصلاح في العصـر الحديث، أحمـد أمين، مكتبة النهضـة المصرية، ١٩٦٥، ص ١٤٦.

بـه وينجزه. لكنـه، وهو المفـطور على ميل إلى المعـرفة والبحث، عرف بعد حين من الـزمن أنه ينتمي إلى عـائلة أباظة الشركسية التي كانت تقطن في قرية وادعة على أحد شواطيء بحر قزوين. وإذ احتلت روسيا تلك الشواطيء، بالإضافة إلى الشواطيء الواقعة على البحر الأسود، تفرقوا أيدي سبأ فكان أن توزعوا بين تركيا وآسيا الوسطى وعدد من الولايات العربية.

ومن الصفـات التي عُرف بهـا الشراكسـة الشجاعـة، والإقدام، وإجارة الغير، والمحافظة على التقاليد المتوارثة أباً عن جد. ومن بين الصفات الهامة الأخرى التي اتصفوا بها، وبخاصة بناتهم وصبيانهم، أنهم على قدر كبير من النضارة والجمال؛ وربما كان ذلك بمثابة الوبال عليهم حيث أن الآلاف منهم خطفوا وبيعوا كرقيق. ومن الشراكسة الـذين حلّت بهم هذه النكبة خيـر الدين التـونسي خصوصـاً وأنه ينتمي إلى قبيلة أباظة وهي الأقوى شكيمةً والأطـول باعـاً والأكثر ثراء وجاهاً بين القبـائل الشـركسية الأخـرى. ومما يذكر في هذا المجال أن اختطاف الفتيات والفتيان الشراكسة جرى مجرى العادة عند الغزاة الذين تغلبوا على قبائلهم. ونستطيع أن نؤرخ لبدء عمليات (التصدير) للأرقاء الشراكسة منذ العصر العباسي الأول. ولعلنا ندرك أهمية هذه القبائل

الشركسية من خلال الدور الذي لعبته في مصر منذ سنة ١٣٢٣ م وحتى سنة ١٥١٧ م حيث عمد سلاطين مصر إلى استخدام الأرقاء الشراكسة في البلاط المصري. ونتيجة ما عُهد فيهم من نباهة وفطنة تحولوا إلى أناس مؤهلين لتسلم أرفع المناصب في السلطة. وبسببٍ من حنكتهم السياسية والعسكرية ركز الشراكسة على أن تكون القلاع والحصون وأسوار المدن في أيديهم. حتى إذا ما توسموا في أنفسهم القوة تحولوا إلى أسياد البلاد دون منازع. وظلوا يمسكون بزمام الأمور إلى أن أتى السلطان سليم وحقق الغلبة عليهم. ولئن بلغ تعداد الشراكسة في مصر في حدود العام ١٥١٧ ما يقرب من الأربعين ألفاً، غير أنهم تحولوا فيما بعد، وعقب هزيمتهم على يد السلطان سليم، جزءاً لا يتجزء من الشعب المصري. لكن ذلك لا يعني أنهم فقدوا كامل هيبتهم وسطوتهم، بل ظلوا محافظين على قدر من النفوذ داخل مصر وخصوصاً على صعيد الجيش. ولعل ما ينهض برهاناً على ذلك هو الشعار الذي كانت قد طرحته الثورة العرابية، بقيادة الضابط المصري أحمد عرابي، وكان يشدد على إزالة النفوذ الشركسي من القوات المسلحة المصرية.

هؤلاء هم الشراكسة الذين تحذَّر خير الدين التونسي منهم. فهم قوم شجعان، أذكياء، وقد امتازوا عبر تاريخهم

بحنكتهم السياسية والعسكرية، وهي الحنكة التي أهّلتهم لتسلُّم سدة الحكم في مصر، مثلما أهّلت عدداً منهم، وبينهم على وجه التحديد خير الدين، للعب أدوار بارزة على صعد مختلفة، سياسية وعسكرية وإدارية.

تونس في القرن التاسع عشر

لم تكن تونس إبان القرن التاسع عشر لتختلف كثيراً عن أي ولاية عربية سواء لجهة الحالة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. وعندما قدم إليها خير الدين الأباظي مملوكاً من الباي أحمد كان الهرم قد بدأ يدب إلى مفاصلها، ويدفع بها نحو هاوية عميقة من التخلف والانحطاط. فالحياة العلمية فيها على قدر كبير من الهزال إذ أن الكتاتيب، وهي التي قامت مقام المدارس والجامعات، لم تكن برامجها تخرج عن شيء مقرر منذ مئات السنين وهو تلقين الطالب شيئاً من القرآن وشيئاً من الحديث، ومن النحو والصرف والفقه واللغة. وكان جامع الزيتونة في العاصمة التونسية أشبه ما يكون بالجامع الأزهر في العاصمة المصرية، إن لم نقل أنه نسخة طبق الأصل. فلا شيء من العلم الذي نعرفه اليوم، «والعلماء» الذين دأب جامع الزيتونة على تخريجهم سنوياً لم يكونوا سوى أناس

يحفظون عن ظهر قلب بعضاً من القرآن والحديث والعقائد والفقه. أما أكثر سكان تونس فكانوا أميين، وأنهم لم يعرفوا من الإسلام غير الشهادتين. وكان في تونس جاليات أجنبية، فرنسية وإيطالية وإنكليزية، وقد أنشأت عدداً من المدارس التابعة لها لكن العلم فيها اقتصر على أبنائها الأمر الذي أدى فيما بعد إلى أن تؤول مقاليد الأمور في تونس إلى التبعية للأجنبي.

لقد كان سكان تونس يوم قدم إليها خير الدين يتوزعون بين المدينة والريف والصحراء. أما عددهم الإجمالي فلم يكن يتجاوز المليون ونصف المليون نسمة. وفي حين كان سكان المدن يقتصرون في معاشهم على الحرف البسيطة وعلى التجارة، كان سكان الريف مزارعين وفلاحين ويعيشون في عزلة تامة عما يدور خارج حدود قراهم ومزارعهم. أما الأدوات التي استخدموها في زراعتهم فكانت شبيهة بتلك المستخدمة في القرون الوسطى لبدائيتها وقلة فعاليتها. بينما اعتاشت الفئة الثالثة، وتشكلت من البدو وأشباه البدو سكان المضارب والخيم، على الحصاد ومساعدة أهل الريف في الزراعة. لكن هؤلاء سرعان ما كانوا يلوذون بالفرار إلى عمق الصحراء عندما تتعرض البلاد لجفاف أو لزيادة الضرائب. ونتيجة عدم انفتاح المجتمع

التونسي الريفي على مستجدات الزراعة الحديثة فقد بارت المواسم الزراعية. وكان أن اشتدت وطأة الأزمة على أهل الريف بعد أن شرع الأوروبيون في تطعيم وتلقيح وتأصيل الأشجار المثمرة بحيث أصبحت تدر غلالاً وفيرة. غير أن هذه الغلال لم تبق في قبضة التوانسة الذين رفضوا استبدال أدواتهم البدائية بأدوات حديثة، وإنما تحولت إلى أيدي الأجانب الذين كانوا أعرف من التوانسة في عمليات استثمار الأرض واسغلالها وتصدير الغلال إلى الخارج، وفي رأسها غلال زيت الزيتون حيث أنشأ الأوروبيون المعاصر البخارية الحديثة ووضعوا أيديهم على مجمل الإنتاج التونسي من الزيتون، «واحتكروا التجارة إلى الخارج إلا القليل النادر من أهل البلاد». ومما يذكر أن الحِرَف والصناعات البسيطة، وكانت وقتذاك عماد الإقتصاد التونسي، تلقت صفعة أليمة على يد الصناعة الأوروبية المتطورة. فالتوانسة اشتهروا بصناعتهم لنوع من النسيج كانوا يطلقون عليه اسم (الشاشية) وهو كان مصدر رزق أساسي للكثيرين منهم رغم إن صناعته كانت تتم بالآلات القديمة «فلما تقدمت الصناعة في أوروبة وكانت الآلات تدار بالبخار وتنتج نتاجاً كثيراً من الشاش هذا رَخُص سعره. وأصيبت الصناعة في تونس بضربة قاضية حتى لم يبق من مصانعها التي تبلغ ألفاً غير ثلاثين». ويضيف أحمد أمين قائلاً: «وكان مما أضعف

التجارة سوء أدوات النقل وفساد الطرق، فمنهم ينقلون غلاتهم على الإبل والخيل والبغال ونوع من العربات البدائية، وتنقل القبائل البدوية غلاتها في قوافل، فإذا كان الشتاء وأمطرت السماء تشعثت الطرق وتعطلت الحركة»[3].

أما من الناحية السياسية والإدارية فحدث ولا حرج. فالفوضى تضرب أطنابها في كل مكان، في الاقتصاد والسياسة والتجارة والإدارة، وليس ثمة من يحاسب أو يعاقب، ومن يستطيع أن يفعل مثل ذلك طالما أن (البايات) أنفسهم كانوا من أكبر المشجعين على هذه الفوضى بسلوكهم السياسي والإداري. فقد دأب هؤلاء على عقد اتفاقات بالتراضي مع قبائل البدو العاصية والمستعصية في الصحراء قضت بإطلاق يد هؤلاء في الأماكن البعيدة عن العاصمة، وهي مركز الحكم في الدولة. فما كان من البدو، والحال هذه، إلا أن عاثوا فساداً في تلك الأماكن التي لا تطالها يد الدولة. ولم تكن قوات(الباي) تتحرك لمواجهة البدو إلا بعد أن يصبح خطرهم داهماً، أو على مقربة من العاصمة تونس.

هذا شيء؛ أما الشيء الآخر فيتمثل في ذلك الشلل الذي أصيب به الباي التونسي، خاصة بعد احتلال فرنسا

---

(٣) المصدر السابق ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

للجزائر عام ١٨٣٠. فلئن كان الباي يتبع السلطنة العثمانية ويواليها، غير أن تبعيته وموالاته لها كانتا شكليتين وغير ملزمتين في الكثير من الأحيان. فقد انحصرت هذه التبعية في مدّ السلطنة بأعداد من الجنود في الحروب التي كانت تخوضها، كما في إغداق الهدايا على السلطان العثماني ليغض الطرف عما هو قائم في تونس. وكثيراً ما كان العثمانيون يغضون الطرف من تلقاء أنفسهم نظراً لبعد تونس عن مركز السلطنة من ناحية، ومن أخرى نتيجة انشغال هذه الأخيرة بحروبها المتلاحقة. وعلى أساس من هذا فإن السلطنة لم تكن تتدخل في الديار التابعة للباي إلا في حال واحدة وهي تعرضه لمضايقات دولية أو إقليمية. فعند هذا الحد كانت السلطنة تتدخل لوضع حد لهذه المضايقات من خلال إرسال مندوب سامٍ من قبلها إلى تونس للإشراف بنفسه على خروج تلك البلاد أو خروج الباي تحديداً، من الأزمة التي يمر بها.

على هذا إذن يمكن القول أن تونس، في أوائل القرن التاسع عشر، كانت تنعم، على غرار الولايات العربية البعيدة من السلطنة، بشبه استقلال مكّن الباي التونسي (وهو يعادل لقب الخديوي في مصر) من أن يعالج شؤون بلاده حسبما تمليه عليه مصالحه واعتباراته.

لكن هذا الوضع سوف ينقلب رأساً على عقب منذ العام ١٨٣٠، وهو العام الذي احتلت فيه فرنسا الجزائر. فقد أصبحت تونس مركز تجاذب بين قوتين أساسيتين: أوروبا من جهة، ممثلة في فرنسا، والسلطنة العثمانية من جهة أخرى. فعلى حين أرادت فرنسا أن تحلل تونس من أي ارتباط لها بالسلطنة العثمانية، اتجهت السلطنة، من ناحيتها، على العمل الدؤوب من أجل الإبقاء على هذه الولاية العربية تتظلل بمظلة الهيمنة العثمانية. وبسبب هذا التجاذب بين القوتين تراجعت مشاريع الإصلاح والتحديث في تونس التي كان قد باشرها منذ منتصف القرن الماضي حمودة باشا الحسيني، وتجددت مع الباي أحمد في السنوات الممتدة من ١٨٣٧ وحتى ١٨٥٥؛ ولعله لا يغيب عن بالنا أنه، وفي هذه السنوات الثماني عشر، تبلورت الأفكار الإصلاحية لخير الدين بعد أن عرف أوروبا وأنظمتها وقوانينها.

إذن فقدت تشكلت لدينا صورة قاتمة عما كانت عليه تونس في مطلع القرن التاسع عشر، وضع داخليّ مهتريء حيث لا مؤسسات تنهض بالمجتمع، ولا خطوات جدية تذهب بمشاريع التحديث إلى آخر مطافاتها. فقط هناك حِرَف صغيرة تتآكل وتختفي إزاء الصناعات الأوروبية

المتطورة، وفرق صوفية تتكاثر يوماً بعد يوم وتمتص وحدها تقريباً ما كانت تدره الأوقاف الإسلامية دون أدنى تفكير من الممسكين بأَزِمَّة الأمور في توظيف أموال الأوقاف وإيراداتها في مشاريع تحديثية وإنمائية. ولا ننسى أن نتحدث قليلاً عن الأسلوب الذي كان يعتمد في تشكيل الحكومات، وهي أقرب ما تكون إلى العُصَب أو الشلل غير المتجانسة منها إلى الحكومات. فقد كان الباي يلجأ إلى تشكيل (حكومته) من أولئك الرجال الذين لا يعرفون من الدولة إلا ما تدره عليهم من امتيازات ومكاسب. والذي فاقَمَ من عمق الأزمة الحكومية أن رجال الحكومة لم يكونوا يوماً من أبناء البلاد الأصليين، ما عدا قلة قليلة منهم، وإنما من الأتراك العثمانيين الذين لا يرتبطون بتلك البلاد بأي رابطة عاطفية أو تاريخية. ولعل الحكمة التي كان يتوخاها الباي من وراء اختياره العنصر التركي ليكون بمثابة العصب في حكومته هو انتزاع رضا السلطان العثماني ووده وحمله على تقديم النجدة إلى الولاية التونسية عند الحاجة وبأسرع ما يمكن. من أجل ذلك كان على الشعب التونسي أن يحصد المزيد من المآسي وأن يتحمل الكثير من الأثقال. وقد تمثلت هذه المآسي والأثقال في السياسات الضريبية تحديداً. فلم تكن الضريبة تخضع لسياسة عقلانية أو واقعية، وكانت تلجأ إلى مسايرة الأقوياء من رجال القبائل وشيوخها. من هنا التركيز

في جمع الضرائب على أبناء المدن والقرى وإعفاء رجال القبائل العاصين. وكانت ثمة مصلحة مشتركة بين الباي من جهة والقبائل من أخرى، إذ أنه لطالما أعفاهم من دفع الضرائب في مقابل عدم تهديد الدولة وأمنها واستقرارها. ونتيجة لهذه السياسة الخرقاء كان أهل المدن والقرى مرغمين على دفع ثمن باهظ. فقد كان عليهم أن يؤدوا ضريبةً مضاعفة نتيجة عدم تسديد البدو والقبائل المستعصية في الصحراء الضرائب المتوجبة عليهم، الأمر الذي أثقل على الحضر وجعلهم ينؤوون تحت أثقال لا عهد لهم بها.

خير الدين في بلاط الباي

هكذا كانت تونس يوم جاءها خير الدين الأباظي (التونسي فيما بعد) برفقة أحد وكلاء الباي أحمد الذي وُلِّيَ تونس من عام ١٨٢٧ وحتى عام ١٨٥٤ . وقد تميز هذا الباي بدبلوماسيته وبعلاقاته الحسنة، خاصة مع السلطان العثماني محمود الذي أنعم عليه بالخلعة السَّنية وبرتبة مشير. ومما يجدر ذكره هنا أن السلطان محمود كان واحداً من السلاطين العثمانيين الذين شُهِرَ عنهم ميلهم إلى العلم وإنشاء المدارس والانفتاح على المدنية الأوروبية. ونتيجة العلاقة الحسنة بين السلطان محمود والباي أحمد تولدت

لدى كل منهما القناعة بالسير على الطريق الذي اختطّته أوروبا لكونه طريقاً إلى المدنية والقوة والتحضُّر. بل إن السلطان محمود، وانطلاقاً من مشاهدته التفوق الأوروبي خاصة على صعيد الجيش والتقنيات الحربية، دعا إلى جعل أوروبا مثالاً يحتذى في التقدم بالرغم من العداء القائم بين السلطنة من ناحية وبين أوروبا من ناحية ثانية. وإذ راح السلطان محمود يشجع عمليات الإقتداء بالغرب داخل السلطنة نفسها، ذهب إلى حث الولاة على تطوير ولاياتهم وفق النسق الغربي، لا لشيء إلا لأن المواجهة مع الغرب تفرض ذلك. ومن الولاة الذين اتصل بهم السلطان محمود وحثهم على اقتباس المدنية الغربية واستيراد تقنياتها الحديثة لتطوير المؤسسات العسكرية كان الباي التونسي أحمد باشا. ونزولاً عند رغبة السلطان محمود شرع الباي أحمد في تنظيم الجيش وتطويره واستقدام التقنيات الحديثة له، خاصة وأن الفرنسيين يرابطون في الجزائر وعلى مرمى حجر منه.

غير أن الباي الذي أسرع إلى تطوير الجيش وتنظيمه على أسس حديثة كانت خطواته بطيئة جداً بالنسبة إلى تطوير المجتمع التونسي في مؤسساته وهيئاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فلئن كان هذا الباي يؤمن

بعملية التغيير، وبأن العصر عصر تحديات تفرض تغييراً جذرياً في العقليات والمؤسسات، غير أنه فضَّل أن يكون إيقاع التغيير والتحديث إيقاعاً بطيئاً لئلا يتناقض منطق التحديث مع العقلية السائدة أو المنطق السائد.

يمكن القول بناءً على هذا أن الباي أحمد باشا كان يضمر نية التحديث في بلده مقتنعاً في الوقت نفسه بأن لا أمل في التحديث وفي سواه ما لم تتجه تونس نحو الأخذ بالمعارف الحديثة، وما لم توجد النخبة المثقفة التي تأخذ على عاتقها إدارة الدفة والسير بالبلاد نحو التقدم. من هنا فقد أولى المدارس عنايته فأمر بإنشائها واقتطع للعلماء مبالغ شهرية واستعان بالبعثات العلمية من الخارج، وأوعز بأن ينال التلامذة النجباء العناية التي يستحقون. ولما كانت قد ظهرت بوادر الفطنة والذكاء على خير الدين في سن مبكرة فقد أمر بتعليمه وتثقيفه ليكون، في أحد الأيام، واحداً من مستشاريه ومن المقربين إليه.

لكن العلم الذي شرع خير الدين بالإستزادة منه لا نستطيع أن نصنفه في باب العلم وإنما بشيء أبعد ما يكون عن ذلك. فالقليل من الآيات القرآنية حفظاً وتجويداً، والقليل من إتقان اللغة والتوحيد، والقليل من القراءة والكتابة... إن ذلك مجموعاً إلى بعضه البعض يصبح كافياً

لأن يوسم صاحبه بسمة العالم والفقيه والمتأدب. لكن خير الدين، بما عُرِف عنه من توقٍ إلى معرفة شاملة ورحبة، أكب على قراءة أمّات الكتب في التاريخ والعلوم والفلسفة وكل ما استطاعت يده أن تمتد إليه في مكتبة الباي. ومما يؤتى على ذكره في هذا المجال أن الباي كان قد ورث عن أسلافه مكتبة ضخمة ضمت مجموعة نادرة من المخطوطات القديمة ومن الكتب ذات الاختصاصات المتعددة. وراح الباي أحمد باشا، ومنذ تسلمه الحكم في العام ١٨٣٧، يرفد مكتبة القصر بكل جديد، كما انه وجّه الوكلاء إلى سائر الأنحاء التونسية لجمع المخطوطات الموزعة هنا وهناك، وخاصة في الجوامع والمساجد، من أجل جمع شملها في مكان واحد خوفاً عليها من التلف والضياع. وهكذا فقد أمكن لهذا الباي جمع أكثر من ألفي مخطوط نادر، في الأدب والطب والسياسة والتاريخ والدين والفقه والعلم، ضمها كلها إلى مكتبة القصر. ولم يكتف الباي أحمد بعملية الجمع بل لجأ ألى استخدام عدد من الوراقين من أجل ترميم الكتب التالفة وتجديدها، إضافة إلى تحصين الكتب التي كانت لا تزال سليمة.

إن هذه المكتبة العامرة التي تفتّحت عين خير الدين عليها ولّدت لديه ميلاً قوياً إلى القراءة والمعرفة، فما كان

ينتهي من كتاب حتى يضع بين يديه كتاباً آخر، كل ذلك والباي يشجعه ويأخذ بيده ويحضه على مجالسة أهل العلم والرأي. وما هي إلا سنوات قليلة حتى كان خير الدين يجيد الفرنسية والعربية والتركية قراءة وكتابة ومحادثة.

وإذ كان الباي في أربعينات القرن الماضي يتجه نحو تحديث المؤسسات في تونس، ذهب إلى حد الاستعانة بفرنسا على الرغم من أن هذه الخطوة كان لها تأثير سيء على علاقته بالسلطنة. فقد أرسل طالباً بعثة علمية لتطوير الجيش، وكان أن لبَّت فرنسا فأرسلت بعثة من الضباط الفرنسيين برئاسة الكومندان كامبينون، وهو شخصية عسكرية مرموقة. وانتهزها خير الدين فرصة للالتحاق بالجيش وبلواء الفرسان تحديداً حيث ركزت البعثة اهتمامها. وبرز خير الدين في أعمال الفروسية فكان مقداماً، شجاعاً، سريع البديهة، الأمر الذي أهَّله بعد حين قليل لأن يرأس واحدة من فرق الفرسان في الجيش التونسي. حتى إذا ما برهن عن أهليته، واستعداده للقيادة رُقي إلى رتبة أمير للواء الفرسان، وذلك عام ١٨٤٩ . والجدير بالذكر أن لواء الفرسان كان، في ذلك الوقت، اللواء الأكثر نشاطاً وفعالية بين ألوية الجيش التونسي. وهنا أيضاً برز كقائد فذ يمتلك، إلى جانب ثقافته العسكرية،

ثقافة علمية وأدبية وسياسية وتاريخية مرموقة.

لكن الأقدار لعبت لعبتها وشاءت أن يكون لخير الدين دور سياسي بارز، وكان ذلك نتيجة ألمعيته، وقوة شخصيته، وثقافته. غير أن ثمة شيئاً آخر أدى إلى سلخه عن عالم العسكر وأمور الحرب ودفع به نحو عالم السياسة. فالأوضاع في تونس كانت تتجه نحو مزيد من التدهور السياسي والإقتصادي. وكان ذلك بسبب الفساد المستشري في أوساط الحكم، وخاصة في بلاط الباي أحمد الذي كان، بالرغم من استنارته وميله إلى التغيير والتحديث، شخصية غير قادرة على مواجهة التحديات التي كانت تتعرض لها تونس. كما أنها غير قادرة، وهذا الأهم، على مواجهة أولئك الذين عاثوا فساداً في البلاد ودفعوا بها إلى حافة الإفلاس. وعلى رأس هؤلاء وزير العمالة (المالية الداخلية) مصطفى الخازندار ويده اليمنى محمود بن عياد. أما الأول، أي الخازندار، فكان مجيئه إلى بلاط الباي شبيهاً بمجيء خير الدين. فهو مغربيّ، جاء به مملوكاً وهو صغير السن لما يبلغ العاشرة، أحد وكلاء أحمد باشا. وقد رباه الباي أحمد مثلما ربّى خير الدين. ولما كبر راح يتقلب في مناصب عدة إلى أن أصبح وزيراً. ويوصف هذا الرجل بالإحتيال رغم مظاهر الدروشة التي كانت تبدو عليه. فقد

تظاهر بـالتدين وبـأنه محب للخيـر، وهو شيء بعيـد عن حقيقته. فهو أرهق الدولة بالديون، وبالصفقات المعقودة من وراء ظهر الباي الذي أصبح ألعوبة بيـده خاصـة وأن هذا الأخير ما عاد في سن تسمح له بمواجهة الخصوم وبخوض المعارك السياسية.

أما الثاني محمود بن عياد، وهو اليد اليمنى للخازندار، فلم يكن أقل سوءاً ونهبـاً لثروات البلد. فقـد كان كمثـل العلقـة يمتص خزينـة الـدولـة، وكـان مسؤولاً عن جمـع الضرائب وعن عقد الاتفاقات لشراء ما تحتاجه الدولة وما يحتاجه الباي، بحيث تمكن في خلال عشرين عاماً من توليه مسؤولياته جمع مبالغ طائلة تقدَّر بالملايين لحسابه وحساب شريكه.

وعـلا الأنين في تونس نتيجـة الفسـاد الـذي لم يكن ليتوقف عند حد معين. وبإزاء ذلك كله لم يكن بإزاء ابن عياد إلا تهريب أمواله وأموال شريكه الخازندار الذي بقي، بالرغم من ذلـك، وزيراً في الـدولة. أمـا وجهة التهـريب فكانت فرنسا. حتى إذا تمَّ لهما ذلك ادعى ابن عياد المرض وتوجه إلى باريس بحجة الاستشفـاء. وحصلت المفاجـأة لدى وصوله إلى العاصمة الفرنسية. فقد تماثل فوراً للشفاء ولم يعد يعاني من أي ألم، وبالعكس من ذلك إذ أنه شرع

بمفاجأة الحكومة التونسية والادعاء بأن له في ذمتها ديوناً باهظة ومتراكمة بلغت ملايين من الفرنكات الفرنسية. ولو تمَّ لابن عياد ما أراده وخطط له لكانت الحكومة التونسية قد أعلنت إفلاساً حقيقياً. غير أن خطة ابن عياد، المدعومة داخلياً من قبل أحد وزراء الباي وهو الخازندار، مُنيت بفشل ذريع بفضل الحنكة السياسية والدبلوماسية التي تميز بها خير الدين التونسي.

إذن لقد استعان الباي بخير الدين في مخاصمة ابن عياد وتسفيه دعواه أمام المحاكم الفرنسية، فأوفده إلى باريس وفي يده صلاحيات واسعة. وعلى مدى ثلاث سنوات متواصلة قضاها خير الدين في باريس مدافعاً ومرافعاً أمام المحاكم الفرنسية اكتسب خبرة واسعة في القوانين وفي سير المحاكم. وأخيراً ألحق هزيمة نكراء بخصمه ابن عياد حيث قضت المحاكم، وذلك بعد أن شُكلت لجنة برئاسة نابليون الثالث، بأن تدفع الحكومة التونسية لابن عياد، وذلك بعد أن استحصل على الجنسية الفرنسية وأصبح مواطناً فرنسياً، أربعة ملايين قرش. لكنها قضت في الوقت نفسه بأن يدفع لها٢٨ مليون قرش. وبذلك يكون خير الدين قد حقق ربحاً للحكومة التونسية مقداره ٢٤ مليون قرش تونسي.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن خير الدين، وإبان وجوده في فرنسا، حال دون عقد قرض مالي كبير بين الحكومتين التونسية والفرنسية كان سيوقع البلاد تحت الهيمنة الأجنبية. وتفصيل ذلك أن حرب القرم التي نشبت في العام ١٨٥٣ بين السلطنة من جهة وروسيا من أخرى أوجبت على الباي التونسي أحمد باشا، وكان وقتذاك قد أصبح مشلولاً طريح الفراش، أن يهب لنجدة العثمانيين الذين كانوا يخوضون الحرب بكامل عدتهم وعديدهم. وكان أن دفع الباي إلى جبهة القرم بأربعة عشر ألف جندي وبأسطول بحري من سبع قطع كبيرة، الأمر الذي أدى إلى إرهاق الحكومة التونسية وإلى تفاقم الأزمة الإقتصادية في البلاد. وبإزاء ذلك لم يكن أمام الباي إلا أن طرح صندوق المجوهرات الذي يملكه للبيع. لكن السعر الذي حققه الصندوق لم يغطِّ إلا جزءاً يسيراً من تكاليف الحملة. وهنا فكر الباي أنه لا بد من الحصول على قرض لتمويل جيش القرم، فاتصل بخير الدين طالباً منه أن يتوجه إلى الحكومة الفرنسية لإجراء مستلزمات القرض. إلا أن الأخير، وقد كان يدرك تماماً الحالة الإقتصادية التي تمر بها البلاد، راح يماطل ويبعث بالرسائل مستوضحاً ومستفسراً، إلى أن توفي الباي أحمد، وبذلك أنقذ الشعب التونسي من مصير قاتم.

ومكافأة له على ذلك عيَّنه الباي الجديد محمد باشا وزيراً للحربية بعد أن أنعم عليه برتبة فريق. وظل خير الدين في هذا المنصب على مدى سبع سنوات متواصلة، من العام ١٨٥٦ إلى العام ١٨٦٢ ، أجرى خلالها المزيد من الإصلاحات، نذكر منها توسيعه لميناء «حلق الوادي» وهو أهم ميناء تونسي، وانشائه مصنعاً بخارياً لبناء السفن وإصلاحها، وشق الطرق بحيث ربط بين سائر الجهات التونسية. إلا أن الأهم من كل ذلك هو اتجاه خير الدين إلى التحديث، وإلى الشروع ببناء الدولة المتطورة والمجتمع الراقي، بعد أن كان قد شاهد بأم العين الشوط البعيد الذي قطعته الأمم الأخرى على طريق الرقي والتمدن.

مكث خير الدين في باريس خمس سنوات متواصلة (١٨٥٢ ـ ١٨٥٦) عرف فيها ما كان قد بلغه الفرنسيون من تقدم في سائر الإتجاهات. ومكوثه هناك زاده اطلاعاً على الدنيا الجديدة بنظمها واحتكاكاً برجال السياسة وفهماً لأغراضهم ووضع عينه على أسباب رقي الأمم وقارن بينها وبين تونس، لمَ تأخرت وكيف لها أن ترتقي، مما كان له أثر كبير في حياته المستقبلة، كما أفادته علوّ شأنه في أمته، وثقتها به، وأملها فيه»[٤].

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٥.

انـطلاقاً من هـذا كله، أي من (اطلاعـه على الدنيـا الجديدة)، شرع منذ عودته إلى تونس في طرح مقـولات الاصلاح على النسق الأوروبي. ولعل أول ما لاحظه هو أن الحكم الاستبدادي، الحكم الذي يتولاه فرد واحـد سواء أكان عادلاً أو غير عادل، لهو الأساس المكين لتفشي الفساد وترسيخ قدم التخلف والانحطاط. لقد كان خير الدين العقل المدبر للإصلاح في تونس إبان النصف الثـاني من القرن التـاسع عشـر ما يعني أنـه استحق عن جـدارة لقب «أبـو النهضـة». فهو بـدأ بالتـرويج لفكـرة استحـداث (مجلس شورى منتخب) يتشكل من رجال ذوي كفاءة علمية وثقافية، ويأخذون على عاتقهم إصلاح حال الأمة، والأهم من كل ذلك وضع حد نهائي لحكم الفرد الواحد ومراقبة ما يجري على صعيد الدولة والمؤسسات.

وكان أن صدر القرار بإنشاء مجلس الشورى في العام ١٨٦٠ وكان هو نفسه رئيساً له دون أن يتخلى عن منصبه كوزير للحربية.

لقد أراد خير الدين من إنشاء مجلس شورى منتخب التمثّل بالحياة السياسية في الغرب حيث أن الحاكم لا يمثل تلك السلطة المستبدة التي تظل في منأى عن أي رقيب أو حسيب، وإنما يمثل الشعب وطموحاته وآماله واندفاعه نحو

التقدم والرقيّ. وهو شاهـد، وبخاصـة بعد أن وقف على النظم والمؤسسات الديمقراطية في فرنسـا، أن لا خلاص لتونس مما هي عليه من تخلف وفقر ما لم تسلك الطريق الديمقراطي، وما لم تلجأ إلى التحديث سبيلاً إلى النهضة. وعلى هذا فقد أراد خير الدين بأن تكون لمجلس الشورى صلاحيات واسعـة على الصعد المختلفـة، وخاصـة على صعيد سن القوانين ومراقبة تنفيذها، بالإضافة إلى تقليص صلاحيات الحاكم الفرد المنزّه. غير أن طموح خير الدين الهادف إلى إدخال تونس في العصر، وإخراجها من أجواء القرون الوسطى، اصطدم بأكثر من عقبـة وتعثر بـأكثر من جـدار. فمجلس الشورى حـدَّ كثيـراً من سلطات الـوالي ووزيره الخازندار فأراد أن يكون المجلس غطاءً للمشاريع والممارسات التي تتناقض ومصلحة البلاد العليا، على حين كان خير الدين يريده عكس ذلك تماماً، أي أن يأخذ على عاتقه مراقبة هذه الممارسات والمشاريع والكشف عنها.

وكان أن ألّب الباي محمد باشا ووزيره الخازندار عدداً كبيراً من أعضاء المجلس الموالين لهما للوقـوف في وجه رئيسه خير الدين، كما ألّبا من جهة أخرى رجال الدين الذين تولوا الطعن بالقوانين الصادرة عن مجلس الشورى لكونها تتناقض مع الشريعـة الإسلاميـة. وبحسب أحمد أمين فـإن

مجلس الشورى «اصطدم بطائفتين لهما خطرهما: فرجال الدين لم يرضوا عنه لأن بعض أحكام القانون سياسية لا شرعية، ولأن القانون يقضي بالحكم بالأغلبية، وقد ترى الأغلبية ما لا يرضي الدين؛ وأصحاب السلطان وعلى رأسهم الوالي ومصطفى خازندار لم يرضوا عنه في باطن نفوسهم لأنه يسلبهم سلطانهم». ويضيف أحمد أمين: «أراد خير الدين أن يكون السلطان الحق للمجلس، وأرادا أن يكون المجلس ستاراً شرعياً لتصرفهما وأداة طيعة لتنفيذ أغراضهما، أراده حقيقة وأراداه لعبة، أراد من كل عضو أن يقول ما يعتقد في صدق وإخلاص وجرأة، وأرادا من كل عضو أن يتحسس رأيهما فيعبر عنه . . . فكان النزاع وكان الخصام»[٥].

وكان أن وقع الخصام الحقيقي وتفرق الشمل في إحدى جلسات مجلس الشورى المخصصة لمناقشة مشروع كبير يقضي بمد أنابيب تصل مياه زغوان بقرطاجنة. وكانت فرنسا تطمح بأن يرسو تنفيذ المشروع عليها. لكن خير الدين ومعه عدد من أعضاء المجلس الوطنيين المعارضين للتغلغل الفرنسي في البلاد طالبوا بأن تتولى مسألة التنفيذ الحكومة التونسية بنفسها الأمر الذي أدى إلى اشتداد اللغط

---

(٥) المصدر السابق، ص ١٥٦.

في المجلس والخوض في جدل حاد. وكان الباي حاضراً الجلسة فضرب على المنصة أمامه. وبعد أن ساد السكون وجّه كلامه إلى الأعضاء قائلاً: (لقد وعدت قنصل فرنسا وعداً قاطعاً بالموافقة على المشروع)! فما كان من خير الدين إلا أن انتفض وقال: (... فلمَ جمعتنا إذن لتأخذ رأينا، وكان يكفي سماع هذا الخبر من سيادتكم).

إن هذه الحادثة، بالإضافة إلى ظروف أخرى أحاطت بنشاطات مجلس الشورى وبينها أن فرنسا كانت تقف ضداً لأي عملية إصلاحية في الجزائر وتونس، أدت إلى استقالة خير الدين بعد سنتين من قيام مجلس الشورى. وقد كانت استقالته بمثابة صفعة أليمة لعملية الإصلاح السياسي والدستوري في تونس. ويحكي لنا خير الدين عن تجربته الإصلاحية والطريق المسدود الذي سلكته فيقول: «لقد حاولت أن أسير بالأمور في طريق العدالة والنزاهة والإخلاص فذهب كل مسعاي سدى، ولم أشأ أن أخدع وطني الذي تبناني بتمسكي بالمناصب. ورأيت أن الباي وعلى الأخص وزيره الرهيب العظيم الجاه مصطفى خزنة دار لا يلجآنه إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريراً قانونياً، فقدمت استقالتي سنة ١٢٧٩ هـ(١٨٦٢ م) من رياسة المجلس ومن وزارة الحربية، وعدت إلى حياتي الخاصة».

إذن فقد عاد خير الدين التونسي إلى حياته الخاصة العام ١٨٦٢. غير أن هذه الحياة الخاصة لم تكن خاصة كلياً. ونحن نعني بذلك أن خير الدين لم يطلق العمل السياسي نهائياً وإنما بقي فاعلاً في الحياة السياسية في تونس إذ أن الباي ظل يعتبره، على الرغم من دعواه الإصلاحية الجذرية، واحداً من أبرز الشخصيات المقربة إليه. فالباي الذي خشي من أن يؤدي مجلس الشورى إلى تقليص صلاحياته خشي، بالمثل، من أن يعمل خير الدين ضده فيشكل جبهة من الشخصيات التونسية المعارضة له وللتغلغل الفرنسي في بلدان المغرب العربي، وعلى الأخص في الجزائر وتونس. ومن أجل ذلك أصر على بقائه إلى جانبه كرمزٍ وطني لا يجوز التخلي عنه.

ظل خير الدين بعيداً من الحكم على مدى تسع سنوات متواصلة، إلا أنه ظل على مقربة من القضايا الدقيقة التي لها علاقة بتونس وسياستها الخارجية. وكان في خلال هذه المدة الطويلة قد اكتسب خبرة في السياسة الخارجية، وفي الظروف الدولية القائمة آنذاك. وكان ذلك من جملة الأسباب التي حملت الباي على إرساله موفداً من قبله إلى كلٍ من فرنسا وانجلترا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وهولندا والسويد والدنمارك وبلجيكا. وإلى المهمات الخاصة التي

اضطلع بها خير الدين في كلٍ من هذه البلدان عكف على دراسة أحوالها والتعرف إلى نظمها السياسية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى عكوفه على دراسة ما هو قائم في الغرب إلى تأليفه لكتاب هام عنوانه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك». وتبرز في هذا الكتاب، الذي سنعود إليه في الفصل الثاني من هذا الكتاب، النزعة الخلدونية عند خير الدين التونسي (نسبة إلى ابن خلدون) حيث أنه وضع مقدمة شرحت أوضاع المسلمين وحاجتهم إلى الإصلاح وأتبعها بـ (تاريخ) أسهب فيه شرحاً لأوضاع البلدان الأوروبية، وما هي عليه من تقدم ورقيّ.

الضّرب عَلى الفَسَاد بيَدٍ من حَديد

كانت تونس، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، تمر بإحدى أعقد أزماتها. بل لعلنا لا نبالغ في القول أنها لم تواجه عبر تاريخها أزمة اقتصادية تماثل التي واجهتها في ستينات القرن الماضي. فقد كانت تئن تحت ثقل الديون التي تراكمت وبلغت مئة وخمسين مليون فرنك فرنسي. وأدت هذه الأزمة التي نتجت عن فساد بعض الحكام حيناً وعن ضعفهم وتراخيهم أمام المفسدين في حين آخر، إلى

تفشي المجاعة في أوساط الطبقتين الفقيرة والمتوسطة من الشعب التونسي.

وعلى الرغم من أن هذا الشعب كان يعرف غريمه جيداً وقد تمثل وقتذاك بحاكم فاسد ومفسد هو الوزير الأول مصطفى الخازندار، وبحاكم آخر اتصف بضعفه وتخاذله هو الباي محمد باشا، على الرغم من معرفته بكل ذلك فقد وجد نفسه مشلول الإرادة وغير قادر على النهوض بأي خطوة ترفع عنه التهديد بالمجاعة. بل أن الباي محمد باشا الذي كان يدرك جيداً استبداد وزيره الأول وجشعه وامتصاصه دم الشعب ولقمة خبزه، لم يحرك ساكناً حيث أن مصطفى خازندار أخضعه لسيطرته وجعله رهينة مسلوبة الإرادة وأداة طيعة بين يديه. وعلى هذا فإن مصطفى الخازندار بقي وزيراً أول وبقيت شوكته مغروزة في ظهور التونسيين وكواهلهم.

ومما زاد الطين بلة أن الحاكم الفعلي لتونس آنذاك، وهو الخازندار، لجأ في معالجة الأزمة إلى الاقتراض من البلدان الأوروبية بدل اللجوء إلى معالجة أساس المشكلة وهو تقليص الهدر من الخزينة في وقت كانت تعوي من خوائها، وفي وقت كان الإنفاق على الأمور غير المجدية وغير المنتجة يصل إلى مبالغ طائلة؛ وإلى تشجيع الزراعة والصناعة، مع تخفيض الضرائب عن كواهل المزارعين

والفلاحين لدرجة أنها منعتهم من زراعة أرضهم لئلا تتحول غلالهم ومواسمهم كلهـا إلى ضرائب. إن هـذه السياسـة الاقتصـادية أدت، بـطبيعـة الحـال، إلى مـا هـو متـوقـع ومحسوب، إذ بلغت الدولة حافة الإفلاس. وليس في ذلك أي قدْر من المبالغة. فالخزينة فرغت من الأموال نهـائياً. حتى أن أسرة الباي لم تعد تستطيع الحصول على النفقات المخصصة لها في الخزينة، كما أن الرواتب حجبت عن الموظفين والجنود.

وبإزاء ذلك كله كان على الدول الأوروبية، وقد كانت تـراقب عن كثب مجريـات الأمور في تـونس، أن تتحرك لاستيفاء ديونها وفي الوقت نفسه لوضـع يدهـا على القرار السياسي التونسي. وخرجت فرنسا باقتراح يقضي بتشكيل لجنة مالية تضـم ممثلين عن ثلاث دول أوروبية هي فرنسا وإنكلترا وإيطاليا، على أن ترأسها شخصية تونسية معروفة. أما المهمات التي أنيطت بهذه اللجنة فتتراوح بين تحديد الدين وجدولته، وطريقة إيفائه، وتحديد الفوائـد المترتبـة عليه، ثم تحديد مرافق ومنشآت تونسية يُستوفى الدين منها دون سـواها على أن تقـوم اللجنة المـذكورة بـإدارة هـذه المرافق والمنشآت. وقد صدر القرار بتشكيل هـذه اللجنة في العام ١٨٦٩.

وإذ أراد الباي محمد باشا أن يختار لترؤس هذه اللجنة شخصية تونسية مرموقة، لم يجد بإزائه إلا خير الدين. إلا أن الأخير اعتذر عن ترؤسها والظروف في تونس على ما هي عليه. وكان أن ألح عليه الباي قائلاً له: «ليس في تونس من هو أجدر منك بتولي لجنة الأجانب». وهكذا قُدِّر لخير الدين الذي كان يقضي وقته في التأليف والكتابة وفي وضع الأفكار لما يجب أن يكون عليه مستقبل تونس، أن يضطلع مرة أخرى بدور بارز في حقبة مصيرية من تاريخ تونس الحديث.

عكف خير الدين الذي سُمي وزيراً إلى درس مطالب اللجنة الأوروبية، فلقي نفسه أمام مشكلة كبيرة. فالأوروبيون يريدون، لاستيفاء ديونهم، أن يديروا ويشرفوا على الاقتصاد التونسي برمته، وهو أمر يجعل تونس خاضعة كلياً للإرادة الخارجية. لكنه، وبعد مفاوضات عسيرة، تمكن من حصر المؤسسات والقطاعات الإنتاجية التي ينبغي أن تكون وحدها مصدراً لتسديد الديون. ولئن استطاع بعد مماحكات مريرة بينه وبين المفاوضين الأوروبيين من ترتيب هذا الأمر بحيث لم يمكنهم من إخضاع تونس برمتها للمشيئة الأوروبية، غير إن ثمة شيئاً آخر كان على خير الدين أن يواجهه، وأن يجد العلاج له؛ هذا الشيء يتمثل،

تحديداً، بالفساد الذي استشرى واستفحل على يد أنـاس يقفون على رأس الهرم في السلطة، ولا هَم لهم سوى أن يمتصوا، كمثل العلَقة، دم التونسيين ولقمة عيشهم. ويأتي على رأس هؤلاء، كما قلنا مراراً، مصطفى الخازندار الذي كان لا يزال وزيراً أول.

على أي حال فقد كان على خير الدين أن يحدد أسساً بعينها للخروج من الأزمة الإقتصادية والسياسية في تونس. ونحن نستطيع أن نُجْمِل هـذه الأسس بـإثنين رئيسيين:
- الأساس الأول: تطهير الدولة من الأشخاص الفاسدين، والأساس الثاني: إصلاح الاقتصاد.

أما بالنسبة إلى الأساس الأول فقد اتجه خير الدين إلى الوزير الأول مصطفى الخازندار لكونه يمثل أكبر بؤرة للفساد في تونس، خاصة وأن فضائحه ورشاويه ورذائله تدور في الشارع التونسي على كـل شفة ولسـان. وظل خيـر الدين يتربص به على مدى خمس سنوات متواصلة دون أن يتمكن من الإيقاع به، خاصة وأن الباي التونسي محمد باشا كان لا يزال يؤمّن له ما يعوزه من غطاء شرعي. هـذا شيء؛ أما الشيء الآخر الذي حال دون وقوع الخازندار في الشرك فهو مكره ودهاؤه.

لكن الصدف تشاء أن تلعب لعبتهـا حيث وقعت بين

أيدي اللجنة المالية التي يرأسها خير الدين وثائق ومستندات تثبت فساد هذا الرجل وتلاعبه وتخريبه للاقتصاد الوطني. وإذ عرف الباي محمد الزلة التي وقع بها وزيره الأول عمل جاهداً على التغطية عليها وعدم إشاعتها بين الناس. وقد اجتمع، لهذا السبب، بخير الدين وألح عليه طالباً عدم إفشاء هذه الوثائق والمستندات مقابل أن يقوم بعزله من سائر مناصبه بعد فترة وجيزة. لكن خير الدين الذي يعرف جيداً دهاء الخازندار ومكره ويعرف، أكثر من ذلك، بأنه يتحمل جزءاً كبيراً من المأساة التي حلت بالشعب التونسي، رفض طلب الباي وأذاع الخبر على الملأ فعمت الغبطة المناطق التونسية كافة. وألح الناس على خير الدين بأن يُخضع الوزير الأول للمحاكمة مثله مثل أي مواطن آخر، وأن يُجرِّد من ألقابه ومناصبه كافة. وهكذا كان إذ أنه عزل من منصبه كوزير أول وحوكم، وأرغمته المحكمة على تعويض الشعب التونسي بخمسة وعشرين مليون فرنك فرنسي. وقد حصل كل ذلك في العام ١٨٧٣. ويصف الكتاب والمؤرخون بأن الشعب التونسي لم تجمعه البهجة والغبطة مثلما جمعته عندما عزل مصطفى الخازندار.

في ذلك الحين لم يكن بين رجالات البلاد من هو أجدر من خير الدين وأكفأ في تولي المنصب الذي أصبح

شاغراً وهو منصب الوزير الأول. لقد آن الأوان لإطلاق يده في عمل إصلاحي ينقذ تونس وأهلها. وهكذا فإن الوزير الأول خير الدين توجه إلى الأساس الثاني الذي تحدثنا عنه قبل قليل، والمتعلق بإصلاح الاقتصاد.

في مبتدأ الأمر شاهد خير الدين ما كانت قد فعلته الضرائب الباهظة، وغير المدروسة، والعشوائية، بحياة الناس وأرزاقهم، خاصة بحياة المزارعين الذين هجروا أراضيهم وأهملوها فتحولت إلى يباسٍ لا ينبت فيه غير الشوك. وبإزاء ذلك كان على خير الدين، وهو أصبح الآن صاحب القول الفصل في تونس، أن يعيد الناس إلى أراضيهم فشجع الزراعة، وقلّص كثيراً من الضرائب وعين أناساً لجبايتها مشهوداً لهم بنزاهة الكف. كما أنه أطلع شخصياً على شكاوى الناس، فوضع في ميدان تونس العاصمة صندوقاً حديدياً مخصصاً لوضع الشكاوى، وكان مفتاح هذه الصندوق في جيبه. ومما يؤثر عن هذا الرجل أنه كان، وقبل بلوغه مكتبه كل صباح، يعرج على الصندوق فيفتحه ويُخرج ما بداخله من شكاوى الناس وظلاماتهم، وكان يبت بها يومياً. وفي فترة وجيزة أحس الجميع بأن صخرة كبيرة أزيلت عن صدورهم.

وحقق خير الدين التونسي، وفي سنوات معدودة،

إصلاحات واسعة وعلى أكثر من صعيد. ففي السياسة الخارجية اتبع أسلوب الحزم والحكمة مع ممثلي الدول الأوروبية وهي التي سعت إلى بسط سيطرتها على تونس من طريق الديون التي استفحلت وتراكمت. والمؤرخون الذين اطلعوا على وثائق الدبلوماسية التونسية في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر يعترفون لهذا الرجل بفضله وحكمته ومعرفته العميقة بموازين القوى الدولية في تلك الفترة. فقد كان حازماً إزاء المطالب المتعددة للدول الأوروبية بحيث أنه كان يرد أي طلب يطوي على المس بسيادة تونس واقتصادها وقرارها الوطني. ويجمع هؤلاء المؤرخون على أن الدبلوماسية الأوروبية، وبالرغم من أن خير الدين شكل عائقاً كبيراً أمام طموحاتها، كانت تكن له احتراماً وتقديراً قلّ نظيرهما. فهو، إلى جانب الحزم الذي عُرِف عنه، اشتهر أيضاً بدماثته، وخلقه، وعفته وترفعه عن الصغائر.

أما في القطاع الزراعي فحدث انتعاش ملحوظ إذ أنه حضّ على استثمار الأرض، وزرعها، وغرسها بأنواع معينة من الأشجار المثمرة وخاصة النخيل والزيتون، وأصدر قانوناً ينص على أن زراعة هذين النوعين معفاة من الضرائب على مدى عشرين عاماً. ومما يذكر في هذا المجال أن الأراضي

المزروعة بلغت مساحتها يوم ترك خير الدين الحكم مليون هكتار على حين كانت مساحتها عند تسلّمه لا تتجاوز الستين ألف هكتار.

وشملت إصلاحاته نواحي الحياة كافة، من الصحافة إلى التربية إلى التشريع والقضاء إلى إحياء الحِرف والصناعات الصغيرة التي كانت في طريقها إلى الإنقراض. ويكفي أن نذكر أن قطاع التعليم أيام خير الدين التونسي شهد نهضة حقيقية حيث أنه اتجه إلى جامع الزيتونه فأصلح التعليم فيه بعد أن كان نسخة طبق الأصل عن التعليم في الجامع الأزهر. كما أنه أسس مدرسة حديثة دُرِّست فيها علوم العصر ومعارفه، وأنشأ مكتبة ضخمة وعامة بعد أن ضم مكتبته الخاصة إليها، وقد كانت تحوي أكثر من ألف ومئة كتاب مخطوط.

واتجه خير الدين إلى الأوقاف، والأحرى إلى ما تبقّى منها، فنظم عملية شرائها وبيعها ووضع إدارتها في عهدة رجل ثقة هو محمد بيرم وإلى جانبه مجلس يعاونه من الرجال المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة. وإلى ذلك صرف حيزاً كبيراً من اهتمامه إلى إصلاح القضاء تنظيماً وقوانين وتشريعات. فهو رأى أن تونس تشهد بلبلة على صعيد القانون، بل وجد أن ليس فيها قانون أو تشريع واحد يثق به

الجميع. فالقوانين على المذهب المالكي حيناً وعلى المذهب الحنفي حيناً آخر. والحادثة الواحدة ربما صدر فيها حكمان مختلفان. إضافة إلى هذا كله فإن الأجانب الموجودين فوق التراب التونسي لم يكونوا يتقيدون بأي قانون لا لشيء إلا لأن مثل هذا القانون لم يكن موجوداً. وعلى هذا فإن خير الدين عيَّن لجنة من خبراء القانون الحديث يضاف إليهم أناس متضلعون في الشريعة الإسلامية من أجل الخروج بقوانين تتناسب مع ما هو سائد في تونس. غير أن اللجنة المذكورة لم تنجز ما طُلب منها في خلال الفترة التي حددها لها خير الدين، بل أنه خرج من الحكم قبل أن تنجز شيئاً، وذلك نتيجة التعقيدات الجمة التي واجهت أعضاءها على هذا الصعيد.

صفوة القول فإن ما قام به خير الدين التونسي من إصلاحات طاولت مختلف القطاعات شكَّل دفعاً لتونس إلى أمام في طريق التقدم. وعلى الرغم من أنه، وفي خلال سني حكمه، قبض على تونس بيد من حديد، بحيث أن البعض وصفه بالمستبد العادل، إلا أنه لم يظلم أحداً ولم يفتئت على حق أحد لا في السياسة ولا في غيرها. ولعل الذين يتجهون إلى نقد تجربة خير الدين في الحكم من الباحثين المعاصرين فيتهمونها بالاستبداد (وبذلك يصبح

مثله مثـل أي حاكم مستبد آخر) يتنـاسون الأوضـاع التي سادت في تونس منذ خمسينات القرن التاسع عشر. فقـد شارف هذا البلد علي حافة الإفلاس والانهيار، وبلغ أنين الشعب التونسي حداً لم يعد يحتمل التسويف والصفقات ومراعاة الخواطر، وأصبح الفساد مستشرياً في سائر قطاعات الـدولة والمجتمـع في وقت تألب على تـونس رجالٌ، من صنف الخازندار، مستعدون لبيع البلد إلى أي مشترٍ. وهذا ما كان حاصلاً بالفعل. فالقبضة الحديد التي لوَّح بها خير الدين التونسي استمدت شرعيتها من الشعب التونسي نفسه الذي كان قد ذاق الأمرين على مدى ثلاثين عاماً، خاصة إذا علمنا أن عملية بيع البلد وشرائه كانت لا تزال جارية على قدم وساق، بالرغم من وجود رجل من صنف خيـر الدين على رأس الهرم في السلطة. فمصطفى الخازندار والباي محمـد باشـا، على الرغم من التـراجع الـذي حصل في نفوذهما، كانا لا يزالان يحتفظان ببعض النفوذ. وقد وظفا هذا النفوذ لصالح الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا وإيطاليا اللتين كانتا تتربصان بتونس، الفريسة السهلة المضغ.

إن فرنسا، التي كانت تقف متأهبة في الجزائر وتراقب الوضع في تونس متحينةً الفرصة للانقضاض عليها، اعتبرت أنها الوحيدة من بين الدول الأوروبية كافة التي لها الحق في

اصطياد تونس ونشر شبكتها عليها، على حين كانت إيطاليا ترى إلى أن فرنسا التي خرجت مهزومة في حربها مع ألمانيا العام ١٨٧١ لم يعد يحق لها الإدعاء بأن تكون دولة كبرى في أوروبا فكيف يكون لها الحق، والحال هذه، بتوسيع رقعة استعمارها في أفريقيا وآسيا؟ وعلى هذا الأساس فقد اعتبرت إيطاليا من جهتها بأن اصطياد تونس يمكن أن يكون من حقها.

إذن فإن هاتين الدولتين كانتا تعدان العدة، كلّ بمفردها، للانقضاض على تونس والقبض عليها. ومن يضرب ضربته الأولى يربح. وفي الوقت نفسه كانت كل منهما تتصل بالداخل التونسي وتراهن على أن ثمة في تونس من يؤيدها ويريدها.

وحيال ذلك كله كان على خير الدين التونسي أن ينقذ البلاد من خطر داهم ومحدق. ولم يكن أمامه في ذلك الوقت غير أن يوثق العلاقة بين تونس والسلطنة العثمانية التي تستطيع وحدها إيقاف كل من الدولتين الأوروبيتين عند حدها. فكان أن ذهب إلى إسطنبول بنفسه للتفاوض بشأن توثيق العلاقات، بل وبأكثر من ذلك إذ جعل من تونس ولاية عثمانية بحيث أصبح أي اعتداء عليها بمثابة اعتداء على أراضي السلطنة. وقد صدر فرمان (مرسوم) بذلك عام ١٨٧١.

وعلى هـذا يمكن القـول أن القبضـة الحـديـد التي استخـدمها خيـر الدين في مـواجهـة الفسـاد، والانهيـار، والإفـلاس، والأهم من كل هـذا في مـواجهـة العمليـات المستمرة لبيع الـوطن . . . إن هذه القبضـة كان لهـا مـا يبررها. ولعل ما ينهض برهاناً على فعالية هذه القبضة هو أنهـا حققت لتونس حـالةً من الاستقـرار النسبي، سياسيـاً واقتصادياً واجتماعياً. ويمكن أن نضيف إلى ذلك شيئاً آخر وهو أن إصلاحات خير الدين في السياسة والاقتصاد، وسائر نواحي الدولة والمجتمع، ما كانت لتتحقق في ظل الفوضى الشاملة التي كانت تضرب تونس يوم جاء إلى الحكم. فلا شيء كان يميز تونس مثلما ميَّزتها الفوضى، والفوضى في كل شيء. وكان وقف الفوضى سيكون عسيراً لو أن خيـر الدين اتبع في الحكم أسلوب الباي المتراخي أمام الفساد، والمتهـاون مع الـظلم، والمتعاون مـع أصحـاب البيعـات والصفقات، أو أسلوب الخازندار الذي نُكـبت به تونس على مدى عقود ثلاثة.

فقد كان مطلوباً الضرب بيد من حـديد على الفسـاد والمفسدين، وكان مطلوباً تحديث المؤسسات بحيث تتلاءم مع حاجات العصر ومتطلباته، وكان مطلوباً قطع دابر أولئك الذين يتآمرون على الوطن ويمتصون خيراته. باختصار فقد

كانت تونس بحاجة إلى منقذ، وكان خير الدين ذلك المنقذ.

ولكن إذا كنا قد تكلمنا حتى الآن عن الثمرات التي حققها خير الدين التونسي لبلاده، وقد تمثلت باصلاحاته وبإنقاذ تونس مما يحاك ويدبر لها، فماذا عسانا نقول عن (الثمرات) التي جناها هو نفسه؟ وإذا كان الشعب التونسي حصد وجنى، فما الذي حصده خير الدين وجناه؟.

إن جوابنا عن ذلك يمكن أن نلخصه على الوجه التالي: فخير الدين التونسي، شأنه شأن أغلب المصلحين العرب في القرن التاسع عشر، لم يجن غير الخيبة والمرارة . . . والغدر. فالإصلاحات التي أجراها في تونس على أكثر من صعيد وقطاع أفادت أناساً وأضرت بأناس آخرين. يكفي أن نقول بأن المستفيد الأول من هذه الاصلاحات كان الشعب التونسي نفسه، على حين أن المتضرر الأول كان الباي وأهل بلاطه. فقد قلّص من صلاحيات هؤلاء إلى درجة أنه حدد بنفسه رواتبهم ومخصصاتهم. وقد كانت هذه الرواتب والمخصصات تنسجم مع الوضع المرير الذي تمر به خزينة الدولة بل إنه ذهب إلى رفع شعار كان يردده التوانسة وهو أن من لا يقوم بعمل ذهني أو عضلي ليس له في ذمة الدولة أجرٌ أو دين.

ولئن كان الباي وبطانته الكبيرة العدد لا يقومان بأي عمل ذهني أو عضليّ، فقد اعتبرا هذا الشعار موجهاً ضدهما. ونحن ندرك جيداً ماذا يعني مثل هذا الشعار بالنسبة لبطانةٍ ولحاكمٍ لم يأنسا غير البذخ وهدر خزينة الدولة. وعلى هذا يمكن القول أن إصلاحات خير الدين شقت طريقها إلى القصر، بحيث أن الأمر أصبح دقيقاً وينطوي على خطورة. ومنذ ذلك الحين بدأ الباي يكيد له مع كبار رجال حاشيته. وتقليصاً لصلاحيات خير الدين دفع القصر بمشروع يرمي إلى انتزاع عدد من الصلاحيات الإدارية والسياسية من يد خير الدين، على أن توضع بين أيدي أناس آخرين موالين للقصر. غير أنه رفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً، وشدّد من قبضته على زمام الأمور.

وظل الوضع على حاله بين خير الدين من جهة والباي وحاشيته من أخرى إلى أن دقت طبول الحرب بين السلطنة العثمانية وروسيا، وهي التي أدت إلى أن يستقيل خير الدين ويعتكف مرة أخرى في منزله. فالسلطنة العثمانية التي فتحت عليها جبهة جديدة تعاني ضيقاً لا مثيل له. من أجل ذلك طلبت معونة من ولاياتها، ومن تونس تحديداً التي تربطها برئيس وزرائها خير الدين علاقة وثيقة . لكن الرد على الطلب العثماني في تونس أحدث أزمة سياسية حادة.

فالباي محمد الصادق، ونزولاً عند رغبة الدول الأوروبية، رفض إرسال أي معونة إلى السلطنة في حربها مع روسيا، ومن أي نوع.

وبإزاء هذا الموقف الرافض لأي نجدة إلى السلطنة، وقد اعتبره خير الدين رفضاً لخطه السياسي، لم يكن أمام هذا الأخير إلا الذهاب إلى الشعب التونسي مباشرة وطلب المعونة منه. وقد لاقت هذه الخطوة ترحيباً إذ أن كثيرين تطوعوا كمحاربين، كما أن أعداداً كبيرة من التونسيين وهبت للجبهة العثمانية الروسية ما تملكه من ذهب ومال.

عند هذا الحد أصبح على خير الدين أن يخوض مواجهة حادة مع القصر الذي شن حملة من الأكاذيب والتلفيقات بينها أنه وضع في حسابه ما بذله الشعب التونسي من دعم مادي للسلطنة في حربها ضد روسيا، وبينها أنه يريد أن يُفقد تونس استقلالها من خلال إلحاقها بالسلطنة العثمانية.

ولئن كان الضغط الذي مورس على خير الدين ثقيلاً، ومنظماً، ويطوله في كرامته وكبريائه، فقد كتب استقالته وقدمها إلى الباي عام ١٨٧٧، فقبلها الأخير دون نقاش.

سنة بكاملها قضاها خير الدين ـ وقد كانت أمَّر من الحنظل ـ معتكفاً بين جدران منزله في تونس في شبه إقامة جبرية، وبين تنقُّل في أوروبا على غير وجه وبغير هدف. حتى إذا ما أقبل العام الذي تلا الاستقالة أي في ١٨٧٨ فوجيء الرجل بأن ثمة برقية تتعلق به وصلت إلى قصر الباي. ومفاد هذه البرقية أن السلطان يدعوه لزيارة الآستانة. وأراد الباي أن يخفي أمر البرقية عن خير الدين، غير أن ممثلي الدول الأوروبية طلبوا منه بأن يحيطه علماً بها ويسمح له بالذهاب.

ويبلغ خير الدين الآستانة في السابع والعشرين من شهر حزيران ١٨٧٨ . وفي المساء انتقل إلى قصر يلدز حيث كان ينتظره السلطان عبد الحميد. وكانت جلسة طويلة بينه وبين السلطان خرج منها وزير دولة في السلطنة. ومنذ ذلك الحين كان يواظب على حضور جلسات مجلس الوزراء والمشاركة في نقاشاته. ولم يطُل الأمر حتى طُلِب من خير الدين بأن يكون وزيراً للعدل فرفض بحجة أن مثل هذا المنصب يجب أن يشغله رجل تركي مطّلع على شؤون السلطنة وشجونها.

وخير الدين الذي اعتذر عن تولي منصب وزير العدل، فوجيء بعد أيام قليلة، بأن ثمة منصباً أكثر أهمية يُعرض

عليه. فقد استدعاه السلطان عبد الحميد إلى قصر يلدز، وأبلغه بقرار تعيينه صدراً أعظم، أي رئيساً للوزراء.

لا يمكن تقديم وصف دقيق للفترة التي تولى فيها خير الدين التونسي الصدارة العظمى في الآستانة، بغير القول أنها كانت فترة حرجة وعصيبة. فالسلطنة تتناهشها الدول الأوروبية وتقتسم أملاكها مثلما يقتسم الورثة أملاك أبيهم. وكان خير الدين، والحال على ما هو عليه من انهيار، أن يواجه كل ما يتعلق بالدولة خارجيًا وداخلياً. ومما يؤْثر عنه في هذا المجال أنه جعل من مقره في رئاسة الوزراء بيته ومقر إقامته الدائم، فكان هناك يأكل وهناك ينام وهناك يستقبل أفراد عائلته، وهناك يعقد الاجتماعات المطولة مع وزرائه.

لكن سياسة خير الدين، وهي انطوت دائماً على بعد إصلاحي وعلى الاستقامة ومناهضة الفساد، سرعان ما تعارضت مع سياسة عبد الحميد. بل إن عبد الحميد، وبعد ثمانية أشهر من تعيين خير الدين رئيساً لوزرائه، وجد أن هذا الأخير يريد شيئاً آخر مختلفاً تماماً عما يريده هو. فقد رغب خير الدين في تحديث المؤسسات السياسية داخل السلطنة، وفي تطويرها بالقدر الذي يمكنها من مواجهة التحديات الجمة القادمة نحوها، وعلى وجه التحديد

مـواجهة التحـدي الأوروبي. وهذا يحتـاج إلى مزيـد من الديمقراطية، ومن توزيع للمسؤوليات، ومن اتخاذ القرارات المصيرية بطريقة الشـورى. على حين رأى السلطان عبد الحميد أن ما يريده خير الدين التونسي يمكن أن نطلق عليه اسماً محدداً وهـو: التقليص من صلاحيـاته. وعلى هـذا الأساس تمّ عزله. وكان السلطان عبد الحميد شديد القسوة في معاملته لخير الدين بعد العزل، إذ لم يسمح له باستقبال أحد في منزله، كما مُنع من زيارة أحد دون أن يُعلم مسبقاً الجهة المسؤولة في قصر يلدز.

وظـل خير الـدين التـونسي على هـذه الحـال، يلوك المرارة، ويعيش معزولاً عن الناس في منزله بالآستانة إلى أن وافته المنية في العام ١٨٨٩، وكان عمره وقتذاك نحواً من سبعين عاماً.

الفصل الثاني

أفكار خير الدين التونسي الإصلاحية من خلال كتابه "أقوم المسالك"

- وصف كتاب "أقوم المسالك"
- مطالب خير الدين
- نظرة عامة إلى فكره السياسي



وَصف كِتَاب "أقـوَم المسَالِك"

لعلنا نتذكر، ونحن نقوم على وصف كتاب خير الدين التونسي «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، أن الفتى الذي قدم إلى تونس برفقة أحد وكلاء الباي، توفر له ما لم يتوفر لسواه من أبناء جيله. فقد تفتحت عينا الصبي خير الدين على مشهد لم يكن ليوجد إلا في القليل النادر من بيوت تونس ومنازلها. إنه مشهد المكتبة في قصر الباي والتي رُصِفت فيها الكتب والمخطوطات النادرة صفوفاً فوق صفوف. والشيء الذي يجدر ذكره هنا أن خير الدين لم يكن ميَّالاً إلى شيء مثل ميله إلى القراءة، وقراءة التاريخ بوجه خاص. ومن حظ هذا الفتى أن مكتبة الباي كانت تزخر بأمات الكتب والمصنفات التاريخية من «مروج الذهب» للمسعودي إلى «الكامل في التاريخ» لابن الأثير إلى «تاريخ الأمم والملوك» للطبري، إلى غيرها مما لا يتسع المجال هنا لذكرها. وعلى الرغم من أنه التهم هذه الكتب بنهم الظمآن غير أنه كان أمْيَل إلى تلك الكتب التاريخية التي تأخذ بالسببية منهجاً وبالتفسير العقلاني للتاريخ

أسلوباً. ومن هنا إعجابه غير المحدود بعبد الرحمن ابن خلدون وتاريخه. بل إن خير الدين حاول في كتابه «أقوم المسالك» أن يحذو حذو ابن خلدون فضمَّنه «مقدمة» و«تاريخاً». وإذ ركز في «المقدمة» على الأسباب التي أفضت إلى انحطاط المسلمين بعد عصور الإزدهار التي عرفوها وأيضاً على السبيل إلى نهضتهم، اتجه في «تاريخه» نحواً آخر بحيث يخيل للقاريء بأن أي رابط لا يربط بين الإثنين، «المقدمة» و«التاريخ». ففي هذا التاريخ يضعنا خير الدين التونسي وجهاً لوجه مع (المشهد الأوروبي) بما هو عليه من تمدن ورقي وحضارة. فهو يضعنا بإزاء الطبيعة والجغرافيا الأوروبيتين، ثم يصف حال كل مملكة أوروبية على حدة عارضاً ما لديها من تنظيمات إدارية وسياسية وعسكرية ومالية. وفي هذا الإطار تمكن خير الدين من وصف ممالك أوروبية عدة، وعلى الأخص، فرنسا وإنجلترا وروسيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وهولندا والدانمارك وبلجيكا وسويسرا واليونان، بالإضافة إلى وصفه «المملكة العثمانية» حيث كانت وقتذاك واحدة من الممالك الكبيرة وذات النفوذ في العالم.

وعلى هذا يمكن القول أن الرابط الذي افتقده القارىء بين «المقدمة» و«التاريخ» بات الآن على شيء من

الوضوح. فإذا كان خير الدين قد لجأ في «مقدمته» إلى تشريح الأسباب والعوامل التي أدت إلى انحطاط المسلمين، فقد سعى في «تاريخه» إلى تبيان الأسباب التي تخرجهم من هذا الانحطاط، وهي (أسباب أوروبية) إذا أمكن القول.

نريد أن نوضح هذه المسألة بطريقة أخرى وهي أن خير الدين، ومن خلال وصفه لما هي عليه أوروبا، أراد أن يقول للعرب والمسلمين بأن خروجهم من الانحطاط، وبالتالي نهضتهم، لا يمكن أن يتحققا بغير الاقتداء بأوروبا. والاقتداء بأوروبا يعني الإقبال بدون أية عقد أو مركبات على معارفها وعلومها الحديثة، علماً أن ليس كل ما صدر عن أوروبا حرام بحرام مثلما دأب عدد من المسلمين على الترويج له واعتباره من المسلمات. فلا نهضة ترتجى بغير الإقدام (بكل ما تعني كلمة إقدام) على معارف أوروبا. وهنا ينبغي أن يعترف العرب والمسلمون بأن عصراً أدبر وعصراً أقبل. بمعنى آخر عليهم أن يعترفوا بأنهم لم يعودوا، مثلما كانوا إبان القرون الوسطى، منبع العلم ومصدره. فالظروف تتغير، وتتغير معها الأمم والشعوب. ولن يقيَّض لنا الخوض في هذا السباق، وبلوغ الهدف، ما لم نقتبس، ونأخذ ونهضم ما بلغته أوروبا من مدنية وتقدم،

وبلغة خير الدين «إلا بمعرفة أحوال من ليس من حزبنا». وهو يقول: «التجأت إلى الجزم بما لا أظن عاقلاً من رجال الإسلام يناقضه، أو ينهض له دليل يعارضه، من أنّا إذا اعتبرنا تسابق الأمم في ميادين التمدن، وتحزب عزائمهم على فعل ما هو أعود نفعاً وأعون، لا يتهيأ لنا أن نميز ما يليق بناعلى قاعدة محكمة البناء (إلا بمعرفة أحوال من ليس حزبنا) لا سيما من حفّ بنا وحلّ بقربنا»(١).

إذن، وتحقيقاً لبلوغ الأرب وهو النهضة، علينا كعرب ومسلمين،أن نتعرف إلى (أحوال من ليس حزبنا)، أي إلى أحوال أوروبا، التي تمتلك وحدها اليوم أسباب الرقيّ والتقدم. غير أن هذا التعرف إلى (أحوال من ليس حزبنا) يجب أن يتم وفق خطة مدروسة بحيث (نميز ما يليق بنا) كما يقول خير الدين، أي ما يتوافق مع تقاليدنا وأعرافنا وشخصيتنا الإسلامية. فاختيار المعارف الأوروبية الحديثة، أو ما دعوناه أسباب التقدم الأوروبي، يجب أن يتم على (قاعدة محكمة البناء) بحيث يأتي متوافقاً مع متطلبات العصر؛ هذا من ناحية، ومع متطلبات الشريعة الإسلامية من ناحية ثانية.

---

(١) أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، خير الدين التونسي، تحقيق وتقديم الدكتور معن زيادة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

هنا نصل مع خير الدين التونسي إلى نقطة في غاية الأهمية. فهو لا يتوجه إلى المدنية الأوروبية مسلوخاً عن جذوره. إنه يفكر في هذه المدنية انطلاقاً من كونه شخصاً مسلماً، له شخصيته وتقاليده وله، على الأخص، شريعته الدينية التي يجب أن يتوافق معها وألا يتناقض كلّ ما نريد نيله من أوروبا كمدنية وعلم وثقافة. وفي هذا تحديداً يقف خير الدين ضداً لذلك الرأي الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر وهو أن مظاهر وأشياء المدنية الغربية لا تقرها الشريعة الإسلامية، ولا يقرها الدين. وفي هذا الإطار نرى أن نعدد بعض الآراء التي كانت تصدُّ كلَّ من يطلب الانفتاح، في ذلك الوقت، على مدنية أوروبا وحضارتها. فأشياء المدنية الأوروبية، وفق هذه الآراء، تخالف الشريعة الإسلامية، وأنها ـ وإن لاءمت شعوباً معينة ـ فليس من الضروري والمؤكد أن تلائم شعوباً أخرى. وعلى وجه التأكيد فإنه لمن المرجح أنها سوف لن تلائم روحية الشرقيين وعقليتهم. ولم يتوقف أصحاب الآراء هذه عند هذا الحد وإنما ذهبوا إلى مشاهدة ما يمكن أن ينتج من تحديث الحياة السياسية والإدارية في المجتمعات الإسلامية. فالتحديث، في هذا الإطار، يضر أكثر مما ينفع. وقد أعطوا مثالاً على هذا الضرر بالنسبة إلى القضاء. فالمسلمون تعودوا على أن تكون (محاكمهم) نموذجاً عن

(محاكم) السلف لجهة عرض القضايا، وأسلوب التقاضي، والسرعة في البت وإصدار الأحكام. على حين القضاء، مثلما معمول به في الغرب، لا يتلاءم وعقلية المسلمين. فهو بطيء جداً، وصدور حكم في قضية بسيطة ربما اقتضى شهوراً أو سنوات.

أما بالنسبة إلى تحديث الإدارة فكان لهؤلاء المسلمين موقف مناهض. فالتحديث يقتضي أن يكون لكل شأن قسم أو إدارة تعنى به، الأمر الذي يتطلب أعداداً هائلة من الموظفين ويتطلب، بالتالي، خزينة ملأى وهو لا يتوفر في تونس وقتذاك، إلا إذا كان أصحاب الإصلاح، وعلى رأسهم خير الدين، يريدون إرهاق الشعب بمزيد من الضرائب.

ولعله بسبب هذه النظرة المتزمتة إلى المدنية الحديثة بلغ المسلمون شأواً بعيداً في التخلف، على حين بلغت المجتمعات المسيحية، الآخذة بأسباب المدنية الغربية، شأواً بعيداً في التقدم. يقول خير الدين: «... ومن دواعي الأسف أن هذه النظرة إلى المدنية الغربية لا تزال تؤثر في بعض البيئات في الأمم الإسلامية، وإن اختلفت درجاتها في الإصغاء إلى هذه الدعوة كالتخويف من تعليم المرأة ومن الاستمداد من التشريع الحديث». ويضيف: «ولعل هذا من

الأسباب التي جعلت النصارى والمسلمين إذا اجتمعوا في قطر واحد كان النصارى أسبق إلى تشرُّب المدنية الغربية والاستفادة منها، ثم يأتي بعض الناس فينسبون ذلك إلى طبيعة الإسلام، والإسلام لا يمنع أن يُقْتَبَس الصالح من الأمر حيث كان وممن كان»[٢].

لقد نهض خير الدين التونسي بمهمة جسيمة تمثلت في تفنيد الآراء وفي الرد على التقولات المناهضة للتحديث والإصلاح في تونس. والجدير بالذكر أن مثل هذه الآراء والتقولات كانت، ونحن في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، تلقى آذاناً صاغية في مختلف الأوساط التونسية، علماً أن هذه الأوساط (سوى أفراد قليلين فيها) كانت لا تزال تعيش نظرة القرون الوسطى إلى سائر نواحي الحياة ومجالاتها، من الدولة إلى المجتمع إلى المرأة إلى الإنسان الفرد إلى غير ذلك من النواحي التي كانت المفاهيم حولها، وخاصة في أوروبا، قد تطورت إلى حدها الأقصى. وكان على خير الدين، وهو الذي عرف الغرب والتطور الحادث فيه، أن يبرهن على أن ليس ثمة تناقض بين هذه المفاهيم من جهة وبين تلك المفاهيم المستمدة من الحقل العربي ـ الإسلامي. فالشريعة الإسلامية لا يمكن أن تكون ضد

(٢) نقلاً عن أحمد أمين، زعماء الاصلاح في العصر الحديث، مصدر مذكور، ص ١٦٠.

التطور وضد الرقيّ. بل هي تحض على ذلك، وتعتبره تجسيداً لمفهوم (الجهاد) الإسلامي. فالجهاد لا يعني، وحسب، إشهار السيف وإنما هو النضال الذي لا يتوقف من أجل عزة المسلمين وتفوقهم ورقيهم.

على أي حال فنحن لا نريد هنا أن نخرج عن المسار الذي حددناه لأنفسنا. وقد بدأنا هذا المسار بعنوان هو وصف كتاب «أقوم المسالك». فلنصف هذا الكتاب ببضع صفحات لنعود، من بعدُ، إلى تسليط بقعة من الضوء على ما يمكن أن نطلق عليه (الفكر الإصلاحي) لخير الدين التونسي.

يدشن خير الدين كتابه بـ (خطبة) يخبرنا فيها بأن كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» يتضمن زبدة معارفه وخلاصة نظرته حول نشوء الممالك وزوالها، وحول أسباب رقيها وانحطاطها. والكتاب، كما يخبرنا، إنما هو نتيجة تأمل طويل في المسار الذي ترسمه الممالك لنفسها سواء لجهة النشوء أو الأفول «إني بعد أن تأملت طويلاً في أسباب تقدم الأمم وتأخرها جيلاً فجيلاً، مستنداً في ذلك لما أمكن تصفحه من التواريخ الإسلامية والإفرنجية مع ما حرره المؤلفون من الفريقين فيما كانت عليه وآلت إليه الأمة الإسلامية، وما سيؤول إليه أمرها في المستقبل»..

ولئن كان خير الـدين يرمي من وراء كتـابه إلى تنبيـه المسلمين لمــا هم عليـه من وضــع مـزر، وتنبيههم الى الأسباب التي فيما لو اخذوا بها، لحققت لهم خروجاً من الكبوة إلى النهضة، غير أنه يتضمن دعوة من شقين: دعوة إلى الأخذ عن الغرب معارفه وعلومه والسبل التي أدت إلى نهضتــه، ودعـوة أخــرى إلى الاستمســاك بـ (نصــوص شريعتنا). والدعوتـان لا تتناقضـان مع بعضهمـا البعض. فعلى المسلمين أن يختاروا ـ وبما لا يتناقض مع (نصوص الشريعة) ـ «الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروبية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية». والمطلوب، بحسب خير الدين في (الخطبة) «أن نتخيـر منها مـا يكون بحـالنا لائقاً، ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقاً»[٣].

نتوقف هنا قليـلاً لنلاحظ أن خيـر الدين التـونسي لم (يتمرد) على الأساس الـذي كان قـد وضعه مفكـرو عصر النهضة في القرن التاسع عشر، وتحديداً لجهة العلاقة التي يفترض أن تكون بين الإسلام والمدنية الغربية. فهؤلاء ذهبوا إلى التـوفيق بين المفـاهيم الغـربيـة وتلك المستمـدة من المـوروث العربي ـ الإسلامي حيث أنها لا تتعـارض مع بعضها البعض. إلا أن ما ينبغي ملاحظته في هذا المجال

---

(٣) أقوم المسالك. . .، ص١٤٧، ١٤٨.

أن تلك العملية التوفيقية لم تكن موفقة في كثير من الأحيان إذ أن المفهوم الغربي وجد نفسه يُقْسَر قسْراً ويرغَم على الانخراط في حقل غريب (أي الحقل العربي ـ الإسلامي) وهو الحقل الذي لم ينمُ فيه ولم يكبر ويتبلور. وعلى هذا الأساس ذهب هؤلاء إلى التوفيق، على سبيل المثال، بين مفهوم الشورى الإسلامي ومفهوم الديمقراطية الغربي، أو بين مفهوم (نواب الأمة) ومفهوم (أهل الحل والعقد). ولم ينجُ خير الدين من ذلك، إذ أنه سعى، شأنه شأن آخرين من القرن التاسع عشر، إلى التوفيق بين مفاهيم الغرب وبين تلك المفاهيم المستمدة من الشريعة الإسلامية. وبلغة خير الدين نقول أنه سعى إلى التوفيق بين «الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروباوية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية» من جهة وبين «نصوص شريعتنا» من أخرى. وعلى هذا يصبح خير الدين التونسي جزءاً من (حركة التوفيق) التي برزت إبان القرن التاسع عشر. وعلى هذا فنحن نستطيع أن نرد على ذلك الرأي الشائع بأن حركة التفكير في بلدان المغرب في خلال القرن الماضي اختلفت عن شقيقتها حركة التفكير في المشرق حيث أن الأولى، أي حركة التفكير المغربية، لم تكن مضطرة إلى الخوض في عملية توفيقية لها بداية وليس لها نهاية بين مفاهيم الغرب ومفاهيم الإسلام.

نعـود إلى وصفـ الكتاب حيث نجـد أن خيـر الـدين يضعنـا، وبعد (الخـطبة) مبـاشرة، بـإزاء «مقدمـة» مسهبة تضمنت جملة أفكاره الإصلاحية. ومن هنا أهمية «المقدمة» إذا ما قورنت مع ما تبقى من الكتـاب الذي ينـطوي على وصفـ لـ (الممالك الأوروبـاوية) لجهـة إدارتها وسيـاستها وتنظيماتها الاجتماعية والمالية وقوتها العسكرية.

يبدأ خير الدين «مقدمته» بحديث عن السبب الذي دفعه لتأليفـ الكتاب. أما السبب فيمثله لنا في ناحيتين: فهو من ناحية يحث القيمين على أمور الدولة والمجتمع «من رجال السيـاسة والعلم»، على السيـر باتجـاه النهل من المـدنية الغربية والأخذ بأسباب قوتها ومنعتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخـرى لجم المغفلين من «عوام المسلمين» الـذين يـرون أن مظاهـر وأشياء الحضـارة الغربيـة تتعـارض مـع الشرع. إن تأليفـ هؤلاء، كما يقول خير الدين، «يجب أن تنبذ ولا تذكر»، لأنها تشكـل عقبة كـأداء في وجه التقـدم والسير إلى أمام.

مهمـا يكن الأمـر فنحن نـرى أن ننتقـل إلى «السبب الداعي إلى التأليفـ»، والمنطوي على شقين، نظراً لأهميته ولأنه يجعلنا وجهاً لوجه مع الخطة التي رسمها خير الدين لنفسـه والتي تقضي بالحض على الاقتبـاس من المـدنيـة

الغربية والحض، من جهة أخرى، على نبذ كل من يعارض هذا الاقتباس بدعوى عدم موافقته (مع شرعنا).

فالهدف من تأليف الكتاب، كما يقول خير الدين، هو «إغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم، بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصلة إلى حسن حال الأمة الإسلامية، وتنمية أسباب تمدنها بمثل توسيع دوائر العلوم والعرفان، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة، وترويج سائر الصناعات، ونفي أسباب البطالة. وأساس جميع ذلك حسن الإمارة المتولد منه الأمن، المتولد منه الأمل، المتولد منه إتقان العمل المشاهَد (في الممالك الأوروباوية) بالعيان وليس بعده بيان». أما الشق الثاني من سبب التأليف فيتضمن «تحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين عن تماديهم في الإعراض عما يُحمد في سيرة الغير (الموافقة لشرعنا) بمجرد ما انتقش في عقولهم من أن جميع ما عليه غير المسلم من السِيَر والتراتيب، ينبغي أن يهجر، وتآليفهم في ذلك يجب أن تنبذ ولا تذكر، حتى أنهم يشددون الإنكار على من يستحسن شيئاً منها، وهذا على إطلاقه خطأ محض»[٤].

---

(٤) المصدر السابق، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

مطالب خير الدين

أما العناوين الرئيسية التي تضمنتها «المقدمة» فهي «مطلب ما يسوغ موافقة غير المسلم في الأفعال المستحسنة» وفيه تبرير للمسلمين بأخذ العلم والمعرفة وكل ما ينطبق عليه وصف (الأفعال المستحسنة) من الآخر ولو لم يكن مسلماً. فالأخذ من المدنية الغربية لا يعتبر من الأمور الشائنة، وإنما يندرج في باب (الأفعال المستحسنة) طالما أنه يؤدي إلى نهضة المسلمين.

العنوان الثاني هو «مطلب اقتضاء الظلم لخراب العمران» وفيه يبرهن خير الدين على أن الاستبداد السياسي يؤدي إلى تفتيت الدول وخراب المجتمعات، «مطلب وجوب المشورة وتغيير المنكر ونتائجها»، وهنا يروج خير الدين للمفهوم الديمقراطي الغربي، مستنداً في ذلك إلى تراث الشورى الإسلامي، «مطلب انحصار حال الملوك في صور ثلاث»، «مطلب بيان أن استقامة سيرة الوزير لا تفي بمصالح المملكة إذا لم يكن لإدارتها قوانين ضابطة»، «مطلب أن الممالك الخالية عن تلك القوانين خيرها وشرها منحصران في ذات الملك»، «ومطلب عواقب الاستبداد والعمل بالرأي الواحد»، «مطلب بيان ما كان للأمة من

الثروة والشوكة والمعارف»، إلى العديد من (المطالب) الأخرى التي عمل خير الدين، ومن خلال طرحها، على تغطية أكبر قدر ممكن من قضايا المجتمع والدولة في البقعة العربية ـ الإسلامية.

وبعد أن يشرح هذه المطالب / الحاجات، ينتقل إلى «تاريخه» الذي يغطي القسم الثاني من الكتاب. وفي هذا «التاريخ» (يصف) لنا ـ كما قلنا في مكان سابق ـ عدداً من البلدان الأوروبية، في تنظيماتها السياسية والإدارية والاقتصادية وغير ذلك مما يتصل بنهضة المجتمعات وتقدمها. وفي ذلك كله كان خير الدين يصدر عن خطة محكمة تقضي بتشخيص الداء (داء المسلمين في حياتهم ومجتمعاتهم كما شاهدنا في «المقدمة»)، ووصف الدواء (وهو دواء أوروبي مثلما لاحظنا في «التاريخ»). وعلى هذا نستطيع القول أن ثمة رابطاً قوياً ومتيناً بين «المقدمة» و «التاريخ».

وإذا كنا قد تحدثنا عن «المقدمة» وبعض عناوينها الرئيسة، فإننا نجد لزاماً أن نعرج قليلاً على التاريخ لنرى إلى الأسلوب الذي اتبعه خير الدين في وصف (الممالك الأوروبية). ففي باب «مطلب أطوار التمدن الأوروباوي وذكر أسبابه» يخبرنا خير الدين عن الملك الشهير شارلمان

وعن أن أحداً لم يحقق الشهرة التي بلغها منذ أيام الإغريق والرومان. ولعل ما أكسبه هذه الشهرة المترامية أنه كان مقبلاً على المعارف والعلوم إقبال رجل منهوم إلى المعرفة. وبفضله قُيِّض لهذه المعارف والعلوم أن تصل إلى أوروبا وفرنسا. فشارلمان، بحسب ما يذهب خير الدين، «كان يغني غالب أوقاته في قراءة العلوم وكان مجلسه محفوفاً بالعلماء. وأسس بباريس مدرسة جامعة لسائر المعارف، وبمثل هاتة المآثر حصل له من السمعة في أقطار الأرض ما استمال الخليفة هارون الرشيد إلى صحبته ومهاداته بتحف، منها منقالة لم تزل إلى الآن في أحد قصور فرنسا»[٥].

لكن فرنسا، وقد غاب عنها شارلمان، سرعان ما عادت إلى حياة الكهف والظلام وأصبحت ذلك المكان المستباح بأقدام البرابرة. ويستمر الوضع على حاله إلى القرن الحادي عشر حيث ظهرت مجدداً العلوم والمعارف التي كانت قد شقت طريقها إلى المجتمع بفضل المؤسسات التي أنشأها شارلمان، فنما العلم ونشطت الفلسفة وتأسس حزب جديد هو حزب الفرسان الذين يطلق عليهم خير الدين اسم كوليير (Cavaliers) «وهم جماعة من وجوه الناس تحالفوا على أن يحاربوا في الله للمدافعة عن حرية النسوة والمستضعفين من

---

(٥) المصدر السابق، ص ٢٠٨.

سائر الأهالي، وأن لا يلاحظوا في أفعالهم، لا سيما المحارَبة، إلا مقتضيات الشرف الإنساني»[٦]. وينتقل للحديث عن أهمية الحروب التي خاضها هؤلاء الفرسان في مضمار (التمدن الأوروباوي) وخاصة على الصعيد العسكري. فعلى الرغم من هلاك الكثيرين في تلك الحروب غير أنه كان لها وجه إيجابي إذ «أعقبت نتائج نافعة لهم». ومن النتائج النافعة أنهم شرعوا في بناء الجيوش على أسس حديثة ومختلفة عن السابق، وتعلموا فنون التجارة والزراعة من خلال اتصالهم بشعوب الشرق وكان أن «تخلقوا بأخلاق الحضر» (أي الشعوب المتحضرة). وقد حصل «ابتداء التمدن» عند الأوروبيين، على رأي خير الدين التونسي، في القرن الثالث عشر. ففي ذلك الوقت تمَّ اكتشاف الأوروبيين للمدنية الإسلامية التي كانت تفوق مدنية الغرب في ازدهارها وتقدمها. ثم «تهذَّب» هذا التمدن وصار إلى «ما هو مشاهَد اليوم». فما حصل، على وجهه التحديد، أن «رئاسة» العلوم والفلسفة والآداب انتقلت من البقعة العربية ـ الإسلامية إلى أوروبا وبخاصة إلى فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

ونصل مع خير الدين في تأريخه لما يسميه «التمدن

---

(٦) المصدر السابق، ص ٢٠٩.

الأوروباوي» إلى القرن الرابع عشر حيث نقع على جملة من الأحداث الثقافية الهامة بينها ما قام به دانتي (١٢٦٥ ـ ١٣٢١) لجهة تطوير اللغة الإيطالية «في شبه أراجيز يتخلّد ذكرها» وما قام به أدباء ومؤرخون وفنانون من مثل غيوتو (Giotti Dibondon: ١٢٦٥ ـ ١٣٣٦) وجينابوي (Giovanni Ginaburé : ١٢٧٠ ـ ١٣٤٠) وبترارك (Petrarque : ١٣٠٤ ـ ١٣٧٤) وبوكاشيو (Baccacio: ١٣١٣ ـ ١٣٧٥) في مجالات مختلفة، في الكتابة التاريخية والأدب والفن.

لكن الحدث الأهم تحقق في القرن الخامس عشر «وهو الوقت الذي لا ينسى لغرابة حوادثه». ففي هذا القرن تم اختراع المطبعة على يد غوتنبرغ (Guntenberg: ١٤٠٠ ـ ١٤٦٨). ويصف خير الدين هذا الحدث، وأحداثاً أخرى اتبعته بالقول: «... وأول ما طبع منها كتاب في أشعار اللغة اللاتينية التي عاد إلى استعمالها أهل إيطاليا وهي، وإن لم تأخذ مأخذها في التوصل إلى المعاني الدقيقة واللطائف البديعة، فقد رجعت إلى ما كانت عليه من الطلاوة وحسن السبك». ويضيف: «ثم أخذ التمدن في الترقي بمدارج العلوم والأعمال. وكانت المزية في ذلك لجماعة الميدشي (Medicic) كبرى العائلات السياسية

الإيطالية) الذين كانوا رؤساء الدولة الجمهورية بفلورنسة، ثم صاروا أمراءها، فهم الذين مهّدوا سبلها للناس، وكان اشتهارهم بذلك في القرن السادس عشر، المعبّر عنه بالقرن الكبير الذي كانت أيامه تضاهي بأولئك الرؤساء أيام اغسطوس أول قياصرة الرومان، في الأشعار وحسن هندسة البناء وبديع أشكاله اقتداءً بالرومانيين الذين اقتدوا في ذلك باليونان»(٧).

ونبقى مع خير الدين، ومع كلامه على «التمدن الأوروباوي»، في القرن الخامس عشر. ففي هذا القرن أيضاً بدأت العودة إلى نفائس التراث الأوروبي، وجرى البحث في الخزائن القديمة عن مخطوطات في التاريخ والأدب والفن والفلسفة حيث جرى تحقيقها والتعليق عليها وطبعها. وفي هذا القرن، مثلما يلاحظ، تطور اللسان الإيطالي بفضل أدباء وشعراء مثل آريوست (Arioste : ١٤٧٤ ـ ١٥٣٣) وتاسو La Tasse : ١٥٤٤ ـ ١٥٩٥). ويتوقف خير الدين عند بضعة مشاهير آخرين في ذلك القرن على رأسهم مكيافيللي (Machiavel : ١٤٦٩ ـ ١٥٢٦) وهو «أول من بيّن القواعد السياسية بعد سقوط الدولة الرومانية».

ومن إيطاليا إلى إسبانيا التي كانت قد أخذت عن

(٧) المصدر السابق، ص ٢١١

المسلمين فنوناً حربية مختلفة كالفروسية والضرب بالرمح، وإحداث أساليب جديدة في كتابة الشعر. وإلى إنكلترا حيث ظهر شكسبير الذي «وإن لم يخلُ كلامه من الهفوات، فله النفيس من جوهره، ويتوصل بفصاحته إلى الكشف عن كنه ما يروم وصفه والإحاطة بكيفيته الحسية والمعنوية».

ومن انجلترا إلى شمال أوروبا حيث يلاحظ المؤلف أن أهلها لم يكونوا حتى ذلك الحين قد عرفوا «التمدن الأوروباوي». لكن ثمة حدثاً مهماً عرفته تلك النواحي من أوروبا وهو يتمثل ببروز رجل اسمه كوبر نيكوس (١٤٧٣ ـ ١٥٤٣) الذي قرر بأن الشمس هي مركز العالم وأن الأرض وباقي الأفلاك تدور حولها. لكن ما لم يستطع كوبر نيكوس أن يقنع الناس به قدر عليه غاليلو (١٥٦٤ ـ ١٦٠١) الذي جاء بعده، وأقام الدليل على ما سبقه إليه كوبر نيكوس.

وفي ألمانيا اشتهر فيخو براهي (١٥٤٦ ـ ١٦٠١) الذي كرس كل ما يملك في سبيل العلوم بحيث استحق لقب «المحسن إلى العلم»؛ وكذلك كبلر (١٥٦٧ ـ ١٦١٥)، وهو برز في علم الفلك. وفي انجلترا مجدداً، وفي الفترة الواقعة بين منتصف القرن الخامس والقرن السادس عشر، برزت الفلسفة، أو ما يطلق عليها خير الدين تسمية «العلوم

الرياضية والحكمة الكلامية». ومن أبرز الذين اشتهروا في هذا المجال الفيلسوف الإنكليزي فرنسيس باكون (١٥٦١ - ١٦٢٦).

وبعد أن يعرج على فرنسا ويرصد التطورات التي حدثت فيها في سائر المجالات التي تندرج ضمن «التمدن الأوروباري» في الطب والهندسة واللغة والفن والتاريخ وسائر العلوم الأخرى، يتجه خير الدين نحو القرن السابع عشر حيث أن «العلوم الرياضية والأدبية في أوروبا بلغت الغاية القصوى». ومما يلاحظه خير الدين أن ما حدث في هذا القرن من تطور غطى مناحي الحياة كافة جعل مشاهير العلماء في القرون التي مضت مجرد أناس عاديين إذا ما جرت المقارنة بينهم وبين علماء هذا القرن. ولئن شاهد المؤلف تلك النهضة التي حققها أهل أوروبا عامة بسبب تطور العلم، غير أنه شاهد من جهة أخرى أن قدراً كبيراً من هذه النهضة أصاب أهل فرنسا خصوصاً، وهم الذين «ترقوا في سائر المعارف وتقدموا من عداهم من أهل أوروبا». ومن مشاهير العلماء والفلاسفة في ذلك القرن باسكال (١٦٢٣ - ١٦٦٢) وديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) وبوردلو (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وماسييون (١٦٦٣ - ١٧٤٢) وبوسوي (١٦٢٧ - ١٧٠٤) وبوالو (١٦٣٦ - ١٧١١) ولا -

بـرويـيـر (١٦٤٥ ـ ١٦٩٦) وفـنيلون (١٦٥١ ـ ١٧١٥) وكـورنـاي (١٦٠٦ ـ ١٦٨٤) وراسين (١٦٣٩ ـ ١٦٩٩) ومولبير (١٦٢٢ ـ ١٦٧٣)، وغيرهم من الأدباء والفلاسفة والعلماء الذين حققوا النهضة، ليس في فـرنسا وحـدها، وإنما في سائر الأرجاء الأوروبية.

ويتابع خير الدين التونسي تأريخه لـ «التمدن الأوروبي» حتى بلغ القرن التاسع عشر. وهنـا أمسك «عنـان القلم» حسب تعبيـره إذ لاحظ أنه، وفي هـذا القرن، «صـار فيه المشاهير بالعلوم والصناعات أكثر من أن يحصوا، والساعون فيما يزيد نوع البشر تحسيناً أجلّ من أن يضبطوا. ولم يزل الملوك يـرغّبـون النـاس في أسبـاب التمـدن وينشـطونهم بـالجوائـز وعلامـات العنايـة، ويوضـع صـور مشـاهيـرهم بمجاميع العامة (الأماكن العامة) لتوفير دواعي البحث عما يمكن أن ينفع جنسهم ويخلد ذكرهم»[٨].

نظرة عامّة إلى فكره السّياسي

قـد لا نكشف جديـداً إذا ما اعتبـرنا أن خيـر الـدين التونسي جمع بين شخصيـة السياسي وشخصيـة المفكر.

---

(٨) المصدر السابق، ص ٢٢٤.

ولعل هذه الميزة، أي ميزة الجمع بين الشخصيتين، تجعله صاحب تجربة فريدة بين سائر التجارب التي خاضها رجال النهضة الآخرون. ولكن ثمة من يمكننا مقارنته بخير الدين في مصر وهو علي مبارك باشا الذي كان قد جمع، مثلما فعل خير الدين، بين كونه سياسياً يتبوأ أرفع المناصب وبين كونه مفكراً إصلاحياً يناضل ويكتب ويحبّر المقالات من أجل إحداث تحولٍ نوعي على صعيد مؤسسات الدولة والمجتمع. ومن هنا أهمية الخطاب الإصلاحي عند خير الدين وكذلك عند علي مبارك. فالإثنان لم يفكرا في إصلاح مؤسسات الدولة من خارجها، مثلما كان الأمر مع الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم، وإنما من داخلها. وكل ذي بصيرة يعلم مقدار الثمن الذي يمكن أن يدفعه المرء في مثل الحال التي كان عليها كلٌّ من علي مبارك وخير الدين. وقد دفعا ثمناً غالياً. فالأول، أي مبارك، كان قد تحول في وقت من الأوقات، من وزير كبير إلى تاجر صغير في القاهرة. أما الثاني، التونسي، فقد تحول من صدر أعظم في الامبراطورية العثمانية إلى مجرد رجل مجرد من أي مهمة أو لقب، وهو يلوك مأساته بين جدران أربعة في منزل منعزل منع عنه الأصدقاء والزوار.

إذن فقد كان خير الدين التونسي الذي تشبه تجربته

الإصلاحية في تونس تجربة علي مبارك في مصر، صادقاً إلى أقصى الحدود مع الفكرة الإصلاحية التي أطلقها. ولئن كان قد ذاق الأمرين بسبب هذه التجربة إذ أنه شُرد وعزل وخُيِّب أمله، غير أنه استحق من أبناء تونس الأوفياء لقب (أبو النهضة) وهو اللقب الذي لم يستطع أحد أن ينازعه عليه طوال القرن التاسع عشر.

على أي حال فنحن يمكن أن نختصر الخطاب الإصلاحي لخير الدين التونسي بنقطتين: النقطة الأولى تمثلت في تحديث مؤسسات الدولة، والأخرى في إقامتها لأن تونس في ذلك الوقت لم تكن قد أقامت مؤسساتها السياسية والاجتماعية، ثم في مواجهة الغزو الغربي الذي كان يهدف إلى أمرين: نهب ثروات المسلمين، وطمس شخصيتهم الثقافية والحضارية. وفي مواجهته لهذين الأمرين، أي التحديث ومواجهة الزحف الغربي، كان على خير الدين أن يرد عن نفسه هجمات متوالية على جبهتين: الجبهة الأولى تمثلت بذلك التيار التغريبي(الموالي للغرب) والذي تزعمه في فترة من تاريخ تونس الباي محمد الصادق؛ أما الجبهة الثانية فتمثلت بـ «ذوي الغفلات من عوام المسلمين» كما يسميهم. فقد تمادى هؤلاء في رفض الغرب جملةً وتفصيلاً، باعتبار أنه غرب الكفر. وكان أن

رفض هؤلاء، وهم تمثلوا وقتذاك برجال الدين خاصة وبعض رجال السياسة، كل ما يصدر عن الغرب من علوم ومعارف وتقنيات حديثة على الرغم أنها (موافقة لشرعنا). وبحسب تعبير خير الدين فقد (انتقش) في عقول هؤلاء أن «جميع ما عليه (غير المسلم من سِيَر وتراتيب) ينبغي أن يُهجر وتآليفهم في ذلك يجب أن تنبذ ولا تُذكر».

وإذا كان خير الدين التونسي لقِي تجاوباً واسعاً من قبل سائر فئات الشعب التونسي إزاء الشعار الذي طرحه وهو مقاومة الاستعمار الغربي، بوجوهه المتعددة السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية، إلا أن شعاره الآخر، المتعلق بتحديثه المؤسسات وفق النمط الغربي، لم يلق تجاوباً يذكر. فثمة متضررون من التحديث كان عليهم أن يواجهوا هذا الشعار بكل ما أوتوا من قوة وعزم، وثمة بنى ثقافية وتقاليد إجتماعية رفضته من أساسه. وبإزاء هذه المعارضة الشرسة لمسألة التحديث كان على خير الدين أن يشحذ ذهنه ويؤلف كتاباً يزيّن فيه لهذه المعارضة فوائد التحديث ومحاسنه، فكان، عندئذ، كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك». ونحن لا بد وأن نتوافق مع ذلك الرأي الذي يذهب إلى أن خير الدين «حين ألف كتابه ونشره بين الناس كان يرمي إلى شيء واحد هو إقناع رجال الدين

والسياسة في عصره بضرورة الاصلاح الشامل والنهوض العاجل إلى مستوى الحياة والحضارة في أوروبا»[٩].

وعلى أساس من هذا الفهم لمرمى الكتاب وللغرض منه يمكننا القول أن الرجل يسعى بكتابه «أقوم المسالك» إلى أن يكون مبشراً بالنهضة، وبالمجتمع الحديث الذي تشدُّ بعضه إلى بعض شبكة من العلاقات جديدة ومغايرة، وبالدولة الديمقراطية القائمة على العدل. غير أن ثمة ما يجب التوقف عنده قليلاً، خاصة ونحن في كلام الآن على مسألة الريادة في مطلب التحديث. فهذا المطلب، وإن كان قد عُقد بيرقه لخير الدين التونسي، إلا أن هذا الأخير لم ينطلق من فراغ. فهو وُجد في ظرف تاريخي أصبح التحديث فيه ضرورة من ضرورات الدولة والمجتمع. ولعله بمكْنتنا القول أن خير الدين كان جزءاً لا يتجزأ من شريحة سياسية واجتماعية كان مطلبُ التحديث بالنسبة لها قدراً تاريخياً يجب أن يتحقق. وعلى هذا يمكن أن نذهب إلى أن خير الدين زرع أفكاره الإصلاحية، المتضمنة في «أقوم المسالك»، في تربة خصبة، تربة مستعدة لأن تؤتي ثمرات التحديث. ولولا هذه التربة لما استطاع خير الدين أن يحقق لكتابه الرواج الذي حققه، والسمعة الحسنة التي حصدها.

---

(٩) خير الدين باشا، المنجى الشملي، تونس، ١٩٧٣، ص ٢٦.

فثمة استعداد كان موجوداً لدى المجتمع التونسي، أو لدى شريحة مهمة فيه، لتقبُّل أفكار خير الدين وهضمها وترويجها. وقد كانت التربة مهيأة قبل احتلال تونس في العام ١٨٨١ . ونحن نقف، هنا، ضداً لذلك الرأي القائل بأن أغراس التحديث نبتت وارتفعت فوق الأرض بعد احتلال هذا البلد حيث تمَّ التلاقح والتلاقي بين الثقافتين الغربية والعربية ـ الإسلامية. بل نحن مع الرأي الآخر القائل بأن المجتمع التونسي لم يكن وقتئذ «مجرد مادة خام قابلة للتشكل وفق إرادة المستعمر، بل كانت تونس قد سارت خطوات هامة وقطعت شوطاً بعيداً على طريق التطور، ذلك أن خميرة التجديد كانت قد انتشرت بين طلائع المجتمع التونسي»[١٠].

إن الاحتلال الفرنسي، إذن، لم يكن علة التغيير والتحديث، مثلما لم يكن علة التغيير والتحديث الاحتلال الفرنسي لمصر في العام١٧٩٨ . بل العكس صحيح تماماً إذ أن الاستعمار في تونس (ولنحصر كلامنا عليها) جعل من قضية التحديث، ومن قضية النهضة عامة، قضية عسيرة وشاقة، إلى درجة يمكن التأكيد فيها أن فرنسا، ومن خلال

(١٠)مقدمة التحقيق لكتاب «أقوم المسالك»، د. معن زيادة، مصدر مذكور، ص ٢١ ـ ٢٢

احتلالها لهذا البلد، جمدت مشروع النهضة عند حد معين فلم تتجاوزه.

لقد كان الإستعداد على أشده في تونس للأخذ بأسباب التحديث والنهضة. ويكفي أن نتوقف هنا عند العمل الذي أنجزه الدكتور المنصف الشنوفي حيث جمع ترجمات وتقاريظ لأربع وعشرين شخصية تونسية بين مفكر وسياسي وأديب، من القرن التاسع عشر، وهي تنهض بالبرهان على حالة الجيشان التي شهدتها تونس منذ منتصف القرن الماضي وهي تشير إلى المطلب الوحيد والملّح، أعني مطلب التحديث. ولعلنا لا نغلو في القول أن هذا المطلب أعاقه الاستعمار الغربي الذي «كان لديه باستمرار مشروع مضاد لنهضتنا، وبالرغم من كونه النموذج ـ المثال لجانب أساسي من جوانب هذه النهضة»[11].

إن كتاب خير الدين التونسي «أقوم المسالك» يمكننا إن نضعه على منصة واحدة إلى جانب أبرز الكتب التي صدرت إبان القرن التاسع عشر، وأسهمت بسهم كبير في إيقاظ الشعور بالتجديد والتحديث داخل المجتمعات العربية

---

(١١) النهضة العربية في تونس: الأرض والتاريخ، د. غالي شكري، بحث منشور في «دراسات عربية»، والعدد ٨، حزيران/يونيو ١٩٨٥. ص٥٥.

والإسلامية. وبين هذه الكتب «تخليص الابريز في تلخيص باريز» لرفاعة رافع الطهطاوي، و «طبائع الاستبداد ومصارع الإستعباد» لعبد الرحمن الكواكبي، و «وعلم الدين» لعلي مبارك، وغيرها من الكتب التي قيِّض لها إن تندرج في مشروع النهضة. وقد كان على هذا الكتاب، شأنه شأن الكتب الأخرى، أن يمهد الطريق أمام عربة التحديث. ونتيجة الأهمية التي انطوى عليها كتاب خير الدين فقد تجاوز الحيز التونسي ليلقى رواجاً وترحيباً على صعيد عربي وإسلامي. ومن الذين أشادوا بـ «أقوم المسالك» المفكر المصري رفاعة الطهطاوي، وكذلك المفكر السوري عبد الرحمن الكواكبي، وهما من عمالقة الإصلاح في القرن التاسع عشر.

لقد وازن خير الدين التونسي في خطابه الإصلاحي بين مصدرين ثقافيين: مصدر أول تمثل بالإسلام، ومصدر ثانٍ تمثل بالغرب. وفي هذه الموازنة لم نشعر بأن خير الدين قد مسَّته عقدة النقص، أو عقدة التبعية لثقافة غربية ومغايرة. وهو ينطلق في موازنته تلك من نظرةٍ إنسانوية تجعل الحدود بين البشر والدول والمجتمعات حدوداً وهمية. فقد رأى خير الدين إلى هذا العالم أنه يتحول شيئاً فشيئاً إلى (قرية عالمية) تتبادل فيها الشعوب الخيرات والثقافات والمفاهيم،

«فلم نتوقف أن نتصور الدنيا بصورة بلدة متحدة، تسكنها أمم متعددة، حاجة بعضهم لبعض متأكدة، ما ينجز بها (شعب) من الفوائد العمومية مطلوب لسائر بني جنسه».

وانطلاقاً من هذه النظرة الأنسانوية كان خير الدين واثقاً من ثمرات النهضة والاصلاح. فليس مكتوباً على العرب التخلف وعلى الأوروبيين التمدن والتحضر. إذ أن ثمة أدواراً في التخلف، وكذلك في التمدن، تتبادلها الأمم والشعوب. واقتداء الأمم والشعوب ببعضها البعض من الأشياء التي لا يُعاب عليها. وعلى أساس من ذلك بات على المسلمين أن يفهموا (قانون التاريخ)، بل وأن يتقصوا الأسباب التاريخية التي أوصلتهم إلى ما هم عليه من تخلف وانحطاط. ولا يكفي، والحال هذه، أن يجلس المسلمون إلى بعضهم بعضاً فيلوكون مأساتهم ويندبون قدرهم وإنما عليهم، إذا ما أرادوا خروجاً من محنتهم، أن يدركوا «أسباب تقدم الأمم وتأخرها جيلاً بعد جيل» وبل أن ييمموا وجوههم شطر أوروبا لمعرفة (السر) الذي أدى إلى نهضتها، والوقوف على «الوسائل التي أوصلت الممالك الأورباوية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية، وأن نتخيَّر منها ما يكون بحالنا لائقاً، ولنصوص شريعتنا مساعداً أو موافقاً». ويضيف خير الدين: «عسى أن نسترجع منه (أي من

الغرب) ما أُخذ من أيدينا، ونخرج باستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا، إلى غير ذلك مما تتشوف إليه نفس الناظر في هذا الموضوع، المحتوي من الملاحظات النقلية والعقلية على ما نشره بطي فصوله يضوع».

وعلى الرغم مما نجده من اتفاقٍ في الأفكار، وفي أسلوب طرحها، بين خير الدين وبين رجالات النهضة الآخرين، وبخاصة لجهة التوفيق بين متطلبات المدنية الحديثة ومتطلبات الإسلام، فإننا سوف نجد أن هذا الرجل اختلف عنهم في مسألة أساسية وهي كيفية التعاملِ مع العقلانية الحديثة. فقد آمن خير الدين بالعقلانية منهجاً في الفكر وفي العمل وفي بناء الدولة والمجتمع والفرد. لكن ما هو مختلف هنا أن عقلانيته تستمد شرعيتها من المأثور الإسلامي نفسه. نريد أن نقول بمعنى آخر أن العقلانية التي آمن بها خير الدين وجدت سنداً تسند ظهرها به في النص القرآني، وفي الحديث النبوي، وفيما أُثِر من أقوال ومواقف عن الخلفاء الراشدين، وأيضاً لدى ابن خلدون الذي قدم له زاداً عقلانياً لا يقدّر بثمن.

هذا شيء، أما الشيء الآخر فيتمثل فيما يمكن أن نسميه (العقلانية الجذرية) التي تبناها الرجل. فالبشر جميعاً، وبمختلف أديانهم وأوطانهم وألوانهم، تجمع بينهم

وحدة المصير ووحدة المصالح والمنافع؛ كما أن التخلف أو التقدم ليس مرتبطاً بشعب دون آخر، وإنما هو ظاهرة نسبية، فمن هو متقدم اليوم قد يكون متخلفاً غداً، والعكس بالعكس. وعليه فإن اليأس يجب ألا يتسرب إلى قلوب المسلمين لأنهم متخلفون، بل أن يدركوا «الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروباوية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية» بهدف الخروج من المأزق الحضاري الذي وجدوا أنفسهم فيه. أما النقطة الثالثة المتعلقة بما دعوناه (العقلانية الجذرية) عند خير الدين فلها ارتباط بمسألتيْ التبعية والاستقلال. فنحن كعرب ومسلمين، لن يُكتب لنا الاستقلال الحقيقي والناجز ما لم نتعرف إلى الآخر، والآخر الأوروبي تحديداً، أن نتعرف إلى علومه، ومعارفه، وتقنياته الحديثة، وباختصار أن نتعرف إلى أسباب منعته وقوته. إذ أن المزيد من التخلف يستتبع مزيداً من التبعية والارتهان للغرب، على حين أن المزيد من التمدن ومن الأخذ بأسباب منعته لا بد وأن يفضي إلى مزيد من الاستقلال عنه.



الفصل الثالث

مُقتطفات من "مقدمة" كتاب "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"



بسم الله الرحمن الرحيم

- خطبة الكتاب -

سبحان من جعل من نتائج العدل العمران، وفضل بالعقل نوع الإنسان، وأهله به لحسن التدبير ومراتب العرفان، وأمره بالتعاون على البر والتقوى دون الإثم والعدوان. أحمده وهو المحمود في كل آن بكل لسان، وأصلي على عبده سيدنا محمد المرسل بالكتاب والميزان، المنزل عليه أن الله يأمر بالعدل والإحسان، وعلى آله وأصحابه حفاظ شريعته اللائقة بكل زمان، الدائرة أحكامها على مركزي الإيمان والأمان.

أما بعد فيقول جامع هذه الورقات، أرشده الله إلى أقوم الطرقات، أني بعد أن تأملت تأملاً طويلاً، في أسباب تقدم الأمم وتأخرها جيلاً فجيلاً، مستنداً في ذلك لما أمكن تصفحه من التواريخ الإسلامية والإفرنجية، مع ما حرره المؤلفون من الفريقين فيما كانت عليه وآلت إليه الأمة الإسلامية، وما سيؤول إليه أمرها في المستقبل، بمقتضى

الشواهد التي مضت التجربة بأن تقبل، التجأت إلى الجزم بما لا أظن عاقلاً من رجال الإسلام يناقضه، أو ينهض له دليل يعارضه، من أنا إذا اعتبرنا تسابق الأمم في ميادين التمدن، وتحزب عزائمهم على فعل ما هو أعود نفعاً وأعون، لا يتهيأ لنا أن نميز ما يليق بنا، على قاعدة محكمة البناء، إلا بمعرفة أحوال من ليس حزبنا، لا سيما من حفّ بنا وحلّ بقربنا.

ثم إذا اعتبرنا ما حدث في هذه الأزمان، من الوسائط التي قربت تواصل الأبدان والأذهان، لم نتوقف أن نتصور الدنيا بصورة بلدة متحدة تسكنها أمم متعددة، حاجة بعضهم لبعض متأكدة، وكل منهم وإن كان في مساعيه الخصوصية غريم نفسه، فهو بالنظر إلى ما ينجز بها من الفوائد العمومية مطلوب لسائر بني جنسه.

فمن لاحظ هذين الاعتبارين، اللذين لا تبقى المشاهدة في صحتهما أدنى ريب، وكان بمقتضى ديانته من الدارين، إن الشريعة الإسلامية كافلة لمصالح الدارين، ضرورة أن التنظيم الدنيوي أساس متين، لاستقامة نظام الدين، يسؤوه أن يرى بعض علماء الإسلام، الموكول لأمانتهم مراعاة أحوال الوقت في تنزيل الأحكام، معرضين

عن استكشاف الحوادث الداخلية، وأذهانهم عن معرفة الخارجية خليّة. ولا يخفى أن ذلك من أعظم العوائق، عن معرفة ما يجب اعتباره على الوجه اللائق. أفيحسن من أساة الأمة الجهل بأمراضها، أو صرف الهمة إلى اقتناء جواهر العلوم مجردة عن أعراضها؟ كما أنه يسوؤنا الجهل بذلك من بعض رجال السياسة، والتجاهل من بعضهم رغبة في إطلاق الرئاسة فلذلك هجس ببالي، ما استذكيت لأجله ذبالي، من أني لو جمعت بعض ما استنتجته منذ سنين بإعمال الفكر والروية، مع ما شاهدته أثناء أسفاري للبلدان الأوروباوية، التي أرسلني إلى بعض دولها الفخام الطود الرفيع الأسمى، والكهف المنيع الأحمى، جناب ولي النعم، وزكي الأخلاق والشيم، من لم تزل عزائمه كاسمه صادقة، وألسنة الأيام بالثناء عليه ناطقة، لم يخل سعيي من فائدة، خصوصاً إذا صادف أفئدة على حماية بيضة الإسلام متعاضدة. وأهم تلك الفوائد عندي، التي هي في هذا التأليف مناط قصدي، تذكير العلماء الأعلام، بما يعينهم على معرفة ما يجب اعتباره من حوادث الأيام، وإيقاظ الغافلين من رجال السياسة وسائر الخواص والعوام، ببيان ما ينبغي أن تكون عليه التصرفات الداخلية والخارجية، وذكر ما تتأكد معرفته من أحوال الأمم الإفرنجية، خصوصاً من

لهم بنا مزيد اختلاط، وشديد علقة وارتباط، مع ما أولعوا به من صرف الهمم، إلى استيعاب أحوال سائر الأمم، واستسهالهم ذلك بطي مسافات الكرة الذي ألحق شاسعها بالأمم. فجمعت ما تيسر بعون الله من مستحدثاتهم المتعلقة بسياستي الاقتصاد والتنظيم، مع الإشارة إلى ما كانوا عليه في العهد القديم وبيان الوسائل التي طرقوا بها في سياسة العباد، إلى الغاية القصوى من عمران البلاد. كما أشرت إلى ما كانت عليه أمة الإسلام المشهود لها حتى من مؤرخي أوروبا الأعيان، بسابقية التقدم في مضماري العرفان، وقت نفوذ الشريعة في أحوالها، ونسج سائر التصرفات بمنوالها.

والغرض من ذكر الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروباوية، إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية، أن نتخير منها ما يكون بحالنا لائقاً، ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقاً، عسى أن نسترجع منه ما أخذ من أيدينا، ونخرج باستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا، إلى غير ذلك مما تتشوق إليه نفس الناظر في هذا الموضوع، المحتوي من الملاحظات النقلية والعقلية على ما نشره بطي فصوله يضوع. وسميته: **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، مرتباً له على مقدمة وكتابين، يشتمل كل منهما على أبواب. وبهداية الله نستوضح مناهج الرشد والصواب.

والجري في هذا المجال وإن كان فوق طاقتي، لكن إغضاء الفضلاء مأمول في جنب فاقتي، وصدق النية كافل إن شاء الله تعالى ببلوغ الأمنية.



المقَـدّمَــة

السبب الداعي للتأليف

لما كان السبب الحامل على الشيء متقدماً عليه طبعاً، ناسب أن نقيّمه وضعاً، ولم نكتف بالإيماء في الخطبة إلى ما دعانا لجمع هـذا التأليف رأينـا من المهم أن نعود إلى أيضاحه هنا، ونبني عليه ما أردنا إيراده في المقدمة فنقول: إن الباعث الأصلي على ذلك أمران آيلان إلى مقصد واحد:

أحدهما: اغراء ذوي الغيرة والحزم، من رجال السياسة والعلم، بـالتماس مـا يمكنهم من الوسـائل المـوصلة إلى حسن حال الأمة الإسلامية، وتنمية أسباب تمدنها وتوسيع دوائـر العلوم والعرفـان، وتمهيد طـرق الثروة من الـزراعة والتجـارة، وترويـج الصناعـات، ونفي أسبـاب البـطالـة. وأساس جميع ذلك حسن الإمارة المتولد منه الأمن، المتولد منه الأمل، المتولد منه اتقان العمل المشاهد في الممالك الأوروباوية بالعيان، وليس بعده بيان.

ثانيهما: تحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين عن

تماديهم في الإعراض عما يحمد من سيرة الغير، الموافقة لشرعنا، بمجرد ما انتقش في عقولهم من أن جميع ما عليه غير المسلم من السير والتراتيب ينبغي أن يهجر، وتآليفهم في ذلك يجب أن تنبذ ولا تذكر، حتى إنهم يشددون الإنكار على من يستحسن شيئاً منها، وهذا على اطلاقه خطأ محض.

فإن الأمر إذا كان صادراً من غيرنا وكان صواباً موافقاً للأدلة، لا سيما إذا كنا عليه وأخذ من أيدينا، فلا وجه لإنكاره وإهماله، بل الواجب الحرص على استرجاعه واستعماله. وكل متمسك بديانة وإن كان يرى غيره ضالاً في ديانته، فذلك لا يمنعه من الاقتداء به فيما يستحسن في نفسه من أعماله المتعلقة بالمصالح الدنيوية، كما تفعله الأمة الإفرنجية. فإنهم ما زالوا يقتدون بغيرهم في كل ما يرونه حسناً من أعماله، حتى بلغوا في استقامة نظام دنياهم إلى ما هو مشاهد. وشأن الناقد البصير تمييز الحق بمسبار النظر في الشيء المعروض عليه، قولاً كان أو فعلاً، فإن وجده صواباً قبله واتبعه، سواء كان صاحبه من أهل الحق أو من أهل غيرهم. فليس بالرجال يعرف الحق، بل بالحق تعرف الرجال. والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث وجدها

مطلب ما يسوِّغ موافقة غير المسلم في الأفعال المستحسنة:

ولما أشار سلمان الفارسي، رضي الله عنه، على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بأن عادة الفرس أن يطوقوا مدنهم بخندق حين يحاصرهم العدو اتقاء من هجومه عليهم، أخذ رسول الله ﷺ برأيه وحفر خندقاً للمدينة في غزوة الأحزاب، عمل فيه بنفسه ترغيباً للمسلمين. وقال سيدنا علي، كرم الله وجهه: لا تنظر إلى من قال وأنظر إلى ما قال. وإذا ساغ للسلف الصالح أخذ مثل المنطق من غير أهل ملتهم، وترجمته من لغة اليونان لما رأوه من الآلات النافعة، حتى قال الغزالي: من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه. فأي مانع لنا اليوم من أخذ بعض المعارف التي نرى أنفسنا محتاجين إليهاغاية الاحتياج في دفع الكائد وجلب الفوائد؟

وفي «سنن المهتدين» للعلامة الشيخ المواق المالكي ما نصّه: «إن ما نهينا عنه من أعمال غيرنا هو انه كان على خلاف مقتضى شرعنا، أما مافعلوه على وفق الندب أو الإيجاب أو الإباحة، فإنا لا نتركه لأجل تعاطيهم إياه، لأن الشرع لم ينه عن التشبه بمن يفعل ما أذن الله فيه». وفي

«حاشية الدرالمختار» للعلامة الشيخ محمد بن عابدين الحنفي. ما نصه: «إن صورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا تضر».

على أنّا إذا تأملنا في حالة هؤلاء المنكرين لما يستحسن من أعمال الإفرنج، نجدهم يمتنعون من مجاراتهم فيما ينفع من التنظيمات ونتائجها، ولا يمتنعون منها فيما يضرهم. وذلك أنّا نراهم يتنافسون في الملابس وأثاث المساكن ونحوهما من الضروريات، وكذا الأسلحة وسائر اللوازم الحربية، والحال إن جميع ذلك من أعمال الإفرنج. ولا يخفى ما يلحق الأمة بذلك من الشين والخلل في العمران وفي السياسة.

أما الشين، فبالإحتياج للغير في غالب الضروريات الدال على تأخر الأمة في المعارف.

وأما خلل العمران، فبعدم انتفاع صناع البلاد باصطناع نتائجها الذي هو أصل مهم من أصول المكاسب، ومصداق ذلك ما نشاهده من أن صاحب الغنم منا، ومستولد الحرير، وزراع القطن، مثر، يقتحم تعب ذلك سنة كاملة، ويبيع ما ينتجه في مدة يسيرة بأضعاف ما باعه به. وبالجملة، فليس لنا الآن من نتائج أرضنا إلا قيمة مواردنا المجردة، دون التطويرات العملية التي هي منشأ الرغبات

منا ومن غيرنا. ثم إذا نظرنا إلى مجموع ما يخرج من المملكة وقايسناه بما يدخلها فإن وجدناهما متقاربين خف الضرر، وأما إذا زادت قيمة الداخل على قيمة الخارج، فحينئذ يتوقع الخراب لا محالة.

وأما الخلل السياسي، فإن احتياج المملكة لغيرها مانع لاستقلالها وموهن لقوتها، لا سيما إذا كان متعلق الإحتياج الضروريات، التي لو تيسر شراؤها زمن الصلح، لا يتيسر ذلك وقت الحرب، ولو بأضعاف القيمة. ولا سبب لما ذكرناه، إلا تقدم الإفرنج في المعارف الناتجة عن التنظيمات المؤسسة على العدل والحرية، فكيف يسوغ للعاقل حرمان نفسه مما هو مستحين في ذاته، ويستسهل الإمتناع عما به قوام نفعه، بمجرد أوهام خيالية، واحتياط في غير محله. ومما يحسن سوقه هنا قول بعض المؤلفين من الأوروباويين في السياسات الحربية: «إن الممالك التي لا تنسج على منوال مجاوريها فيما يستحدثونه من الآلات الحربية والتراتيب العسكرية توشك أن تكون غنيمة لهم، ولو بعد حين». وخص التراتيب الحربية لأنها موضوع كتابه، وإلا فالواجب مجاراة الجار في كل ما هو مظنة لتقدمه، سواء كان من الأمور العسكرية أو من غيرها.

ومما يؤيد ما قررناه، قوله صلى الله عليه وسلم

لعاصم بن ثابت من حديث: «من قاتل فليقاتل كما يقاتل». ويوضح معناه ما تضمنته وصية الصديق لخالد بن الوليد، رضي الله عنه، وحين بعثه لقتال المرتدين فقال: « يا خالد عليك بتقوى الله والرفق بمن معك»، إلى أن قال: «والخوف عند أهل اليمامة، فإذا دخلت بلادهم فالحذر الحذر، ثم إذا لا قيت القوم فقاتلهم بالسلاح الذي يقاتلونك به، السهم للسهم، والرمح للرمح، والسيف للسيف». فلو أدرك هذاالزمان، لأبدل ذلك بمدفع الششخان، ومكحلة الإبرة، والسفينة المدرعة، ونحوها من المخترعات التي تتوقف عليها المقاومة، ولا يحصل بدونها الاستعداد الواجب شرعاً، الذي يستلزم معرفة قوة المستعد له، والسعي في تهيئة مثلها، أو خير منها، ومعرفة الأسباب المحصلة له.

وبناء على ذلك يقال هنا، هل يمكننا اليوم الحصول على الاعتداد المشار إليه، بدون تقدم في المعارف وأسباب العمران المشاهدة عند غيرنا، وهل يتيسر ذلك التقدم بدون إجراء تنظيمات سياسية تناسب التنظيمات التي نشاهدها عند غيرنا، في التأسيس على دعامتي العدل والحرية، اللذين هما أصلان في شريعتنا، ولا يخفى أنهما ملاك القوة والإستقامة في جميع الممالك؟

ولما كان الغرض من هذا الكتاب لا يتم إلا ببيان أحوال

البلدان الأوروباوية، لزم أن نثني العنان إليه، مدرجين في اثنائه ما يناسب الأمة الإسلامية. فنقول، إن الحالة الراهنة في ممالك أوروبا، لم تكن ثابتة لها من قديم الزمان، لأنها كانت بعد هجوم البرابرة الشماليين، وسقوط الدولة الرومانية سنة أربعمائة وست وسبعين مسيحية، على أفظع حال من التوحش والإعتداء والجور، آخذة في حركة السقوط، التي هي أسرع من الصعود طبعاً. ولم تزل في ربقة الرق لملوكها، وكبراء الأمم الجائرة المسمين بالنوبليس، إلى زمن ولاية الأمبراطور شارلمان ملك فرنسا، ومعظم ممالك أوروبا سنة أربعمائة وثمان وستين. فبذل غاية جهده في إصلاح حال الناس بسعيه في تنمية المعارف وغيرها. ثم بعد وفاته رجعت أوروبا إلى جهالتها وظلم ولاتها، كما يأتي تفصيله.

ولا يتوهم إن أهلها وصلوا إلى ما وصلوا إليه بمزيد خصب، أو اعتدال في أقاليمهم، إذ قد يوجد في أقسام الكرة ما هو مثلها أو أحسن، ولا إن ذلك من آثار ديانتهم. إذ للديانة النصرانية ولو كانت تحث على إجراء العدل والمساواة لدى الحكم، لكنها لا تتداخل في التصرفات السياسية، لأنها تأسست على التبتل والزهد في الدنيا، حتى إن عيسى، عليه السلام، كان ينهي أصحابه عن التعرض

لملوك الدنيا، فيما يتعلق بسياسة أحوالها قائلاً: إنه ليس له ملك في هذه الدنيا، لأن سلطان شريعته على الأرواح، دون الأشباح. والخلل الواقع في ممالك البابا كبير الديانة النصرانية، لامتناعه من الاقتداء بالتراتيب السياسية المعتبرة في بقية الممالك الأوروباوية، دليل واضح على ما ذكرناه. وإنما بلغوا تلك الغايات، والتقدم في العلوم والصناعات، بالتنظيمات المؤسسة على العدل السياسي، وتسهيل طرق الثروة، واستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة. وملاك ذلك كله الأمن والعدل، اللذان صارا طبيعة في بلدانهم. وقد جرت عادة الله في بلاده، أن العدل، وحسن التدبير، والتراتيب المحفوظة، من أسباب نمو الأموال، والأنفس، والثمرات. وبضدها يقع النقص في جميع ما ذكر، كما هو معلوم من شريعتنا، والتواريخ الإسلامية وغيرها. فقد قال صلى الله عليه وسلم: «العدل عز الدين، وبه صلاح السلطان، وقوة الخاص والعام، وبه أمن الرعية وغيرهم». ومن أمثال الفرس: «الملك أساس والعدل حارس. فما لم يكن له أساس فمهدوم، وما لم يكن له حارس فضائع» وفي «نصائح الملوك»: «إن ولي الأمر يحتاج إلى ألف خطة، وكلها مجموعة في خصلتين، إذا عمل بهما كان عادلاً وهما: عمران البلاد، وأمن العباد».

مطلب اقتضاء الظلم لخراب العمران:

ومن تصفح الفصل الثالث من الكتاب الأول من مقدمة ابن خلدون، رأى أدلة ناهضة على إن الظلم مؤذن بخراب العمران كيفما كان. وبما جبلت عليه النفوس البشرية، كان اطلاق أيدي الملوك، مجلبة للظلم على اختلاف أنواعه، كما هو واقع اليوم في بعض ممالك الإسلام، وواقع بممالك أوروبا في تلك القرون، عند استبداد ملوكها بالتصرف المطلق في عبيد الله، من غير تقيد بقانون عقلي لمنافاته لشهواتهم، ولا شرعي لعدم وجوده في الديانة المسيحية، المبنية على التبتل والزهد في الدنيا كما تقدم. وما أشرف بعض ممالكهم على الإضمحلال، وسلب الاستقلال، إلا بسوء تصرفهم الناشىء عن اطلاق أيديهم، مع حسن سيرة مجاوريهم إذ ذاك من الأمة الإسلامية، الناتج عن تقيد ولاتهم بقوانين الشريعة، المتعلقة بالأمور الدينية والدنيوية، التي من أصولها المحفوظة، إخراج العبد عن داعية هواه، وحماية حقوق العباد، سواء كانوا من أهل الإسلام أو غيرهم، واعتبار المصالح المناسبة للوقت والحال، وتقديم درء المفاسد على جلب المصالح، وارتكاب أخف الضررين اللازم أحدهما، إلى ذلك.

مطلب وجوب المشورة وتغيير المنكر ونتئجها:

زمن أهم أصولها وجوب المشورة، التي أمر الله بها رسوله المعصوم، صلى الله عليه وسلم، مع استغنائه عنها بالوحي الإلّهي وبما أودع الله فيه من الكمالات، فما ذاك إلا لحكمة أن تصير سنّة واجبة على الحكام بعده. قال ابن العربي: «المشاورة أصل في الدين، وسنّة الله في العالمين، وهي حق على عامة الخليقة، من الرسول إلى أقل الخلق». ومن كلام علي رضي الله عنه: «لا صواب مع ترك المشاورة». ومن الأصول المجمع عليها، وجوب تغيير المنكر على كل مسلم بالغ، عالم بالمنكرات. وقال حجة الإسلام الغزالي: «الخلفاء وملوك الإسلام يحبون الرد عليهم، ولو كانوا على المنابر». فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يخطب: «أيها الناس من رأى منكم فيَّ إعوجاجاً فليقومه»، فقام له رجل وقال؛« والله لو رأينا فيك إعوجاجاً لقومناه بسيوفنا»، فقال: «الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوم اعوجاج عمر بسيفه». ولا شك إن مثل هذا الإمام العادل، الشديد في حماية الدين وحقوق الخلافة، لو لم ير مساغاً من الشريعة لذلك الكلام، مع ما فيه من الشدة، ما حمد الله عليه، بل كان الواجب رده وزجر قائله. وروى الغزالي أيضاً في (كتاب الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر) من الأحياء: إن معاوية حبس عطاء الناس، فقام إليه أبو مسلم الخولاني، فقال إنه ليس من كدك ولا من كد أبيك ولا من كد أمك، فقال معاوية بعد إسكان غضبه بالوضوء: صدق أبو مسلم، إنه ليس من كدي ولا من كد أبي، فهلموا إلى عطائكم.

قلت: لولا التغيير المشار إليه ما استقام للبشر ملك، لأن الوازع ضروري لبقاء النوع الإنساني، ولو ترك ذلك الوازع يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، لم يظهر ثمرة وجوب نصبه على الأمة، لبقاء الإهمال بحالة. فلا بد للوازع المذكور من وازع يقف عنده إما شرع سماوي أو سياسة معقولة. وكل منهما لا يدافع عن حقوقه إن انتهكت، فلذلك وجب على علماء الأمة، وأعيان رجالها، تغيير المنكرات. ونصب الأوروباويون المجالس، وحرروا المطابع، فالمغيرون للمنكر في الأمة الإسلامية تتقيهم الملوك، كما تتقي ملك أوروبا المجالس، وآراء العامة الناشئة عنها وعن حرية المطابع. ومقصود الفريقين واحد، وهو الإحتساب على الدولة، لتكون سيرتها مستقيمة وإن اختلفت الطرق الموصلة إلى ذلك.

وما ذكرناه أشار إليه ابن خلدون في فصل الإمامة من مقدمته حيث قال: «أن الملك، لما كان عبارة عن المجتمع

الضروري للبشر، ومقتضاه التغلب والقهر، اللذان هما من آثار القوة الغضبية المركبة في الإنسان، كانت أحكام صاحبه في الغالب حائدة عن الحق، مجحفة بمن تحته من الخلق، لحمله إياهم في الغالب على ما ليس في طوقهم من شهواته. فتعسر طاعته لذلك، وتجيء العصبية المفضية إلى الهرج والقتل. فوجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلّمها الكافة وينقادون إلى أحكانها، كما كان ذلك للفرس وغيرهم من الأمم. وإذا خلت الدولة عن مثل هذه السياسة، لم يستقم أمرها، ولا يتم استيلاؤها. فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها، كانت سياسة عقلية، وإذا كان فرضها من الله تعالى بشارع يقررها، كانت سياسة دينية نافعة في الدنيا والآخرة». انتهى.

قلت: والنفع المذكور إنما يكون تاماً ببقائها محترمة، بصونها والذبّ عن حوزتها، بمثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أشرنا إليه. هذا، وإنّا لا ننكر إمكان ان يوجد في الملوك، من يحسن تصرفه في المملكة، بدون مشورة أهل الحل والعقد، ويحمله حب الإنصاف ، على الإستعانة بالوزير العارف النصوح، فيما يشكل عليه من المصالح، لكن لكون ذلك من النادر الذي لا يعتبر،

لاستناده إلى أوصاف قلما تجتمع في إنسان، وعلى فرض اجتماعها ودوامها له، تزول بزواله، وجب علينا أن نجزم، بأن مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة، مع جعل المسؤولية في إدارة المملكة على الوزراء المباشرين لها، بمقتضى قوانين مضبوطة، مراعى فيها حال المملكة، أجلب لخيرها وأحفظ لها.

مطلب انحصار حال الملك في صور ثلاث:

وبيان ذلك إن حالة الملوك بمقتضى البشرية لا تخرج عن صور ثلاث، لأن الواحد منهم، إما أن يكون كامل المعرفة والمحبة لخير الوطن، قادراً على إجراء المصالح بمراعاة الأصلح، أو يكون كامل المعرفة ولكن أغراض وشهوات خصوصية تصده عن مراعاة المصالح العمومية، أو يكون ناقص المعرفة ضعيف المباشرة. ومثل هذه الصور الثلاث يعتبر في الوزير المباشر. ولا يخفى إن لزوم المشورة ومسؤولية الوزراء في الصورة الأولى لا يعطل كامل المعرفة عن مقصده الحسن، بل يعينه حيث إن آراء الجميع متعاضدة على المصلحة، كما إنه يسهل دوام الملك في عائلته، ولو كانوا من ماصدقات الصورتين الأخيرتين،

الواضح فيهما تأكد المشورة والمسؤولية، لوجب المعارضة في الثانية، والإعانة في الثالثة. فبذلك يستقيم حال المملكة، ولو كان الوالي أسير الشهوات، أو ضعيف الرأي، كما قال المترجم لتاريخ ستورد مِل الإنكليزي: «إن رفعة شأن الأمة الإنكليزية، بلغت الغاية في مدة الملك جورج الثالث، الذي كان مجنوناً». وما ذاك إلا بمشاركة أهل الحل والعقد ومسؤولية الوزراء لهم.

مطلب بيان استقامة سيرة الوزير لا تفي بمصالح المملكة إذا لم يكن لإدارتها قوانين ضابطة:

وقد يسبق إلى بعض الأذهان الضعيفة، أن تكليف من تحسن سيرته من الوزراء، ينجبر به خلل الصورتين الأخيرتين، بحيث لا يحتاج لأهل الحل والعقد، وهو ظاهر السقوط، لأن تقديم الوزير للمباشرة وتأخيره عنها بيد الملك. ولا يظن إن الملك يقدم من يعلم إنه يخالفه مخالفة معتبرة. وعلى فرض تقديمه، وسيره سيرة مستحسنة، فإنّا نرى إن حال الوزير دائر بين أمرين لأنه:

- إما أن يوافق وحاشيته على أغراضهم وشهواتهم، مرجحاً بذلك حظ نفسه، وضرر المملكة في هاته الحالة لا يكاد يخفى.

ـ وإما أن يخالفهم، ويأمر من تحته من المتوظفين بما تقتضيه مصلحة البلاد، وحينئذ فمن أين لـه الحق؟ وبأي ظهير يستظهر على تلك المخالفـة؟ خصوصـاً إذا لم تكن هناك شريعة نافذة تحميه من تحزب حساده، الذين أملهم إضراره، وتعطيل تصرفاته الحسنة، المقللة لفوائدهم، بكل وجه أمكنهم، ولو بتنفيذ إذنه على غير مقصودة، أو تأخيره عن الوقت المناسب، ليظهر الخلل ويكثر الزلل، أو بإخفاء حسناته، وإشهار حقير سيئـاته، لتغييـر القلوب عليه. من دعاء علي رضي الله عنه: «أللهم احفظني من عدو يرعاني، إذا رأى مني حسنة دسها، وإن رأى سيئة أشهرها». ثم إذا خيب الله آمالهم، بنجاح سعي الوزير المشار إليه في إدارة المملكة، رجعوا إلى سلوك طريق الوشاية به عند الملك، بأن يقولوا: إنه استبد عليك ولم يبق لـك من الملك غير الاسم، إلى غير ذلك من أنباء الفساق، التي قد تروج على العاقل قبل التبين، خصوصاً عند الدول المشرقية. فكيف يتيسر للوزير والحالة ما ذكر أن يجري إدارة المملكة على مواقع المصلحة، مخالفاً بذلك من هو الخصم والحكم، ولما في هاتـه الحالـة الثانيـة من العوائق، يضـطر الوزيـر المذكور:

ـ إما إلى اختيار الحالة الأولى بالمجاراة وسلوك طرق

المدارة، وعاقبة ذلك وخيمة لعوده بالمضرة على الوطن والملك وعليه نفسه، لأن استعذاب الموافقة على الشهوة في الحال الناشيء عنه خراب المملكة يستعقب مرارة الندامة في المآل.

ـ وإما إلى الاستغناء من الخدمة بالمرة، وهو لم يكن واجباً لحفظ ذاته، فهو واجب للتخلص مما يتوقع من الموافقة، على ما يؤول إلى خراب المملكة، الموجب لعقاب الخالق ولوم المخلوق. إذ الإنسان، ولو ساغ له المخاطرة بنفسه لمصلحة الوطن، لا يسوغ له المخاطرة بديانته وهمّته. وما يجب عليه من الطاعة للملك والمحبة للوطن، لا يحصلان إلا ببذل الجهد في النصح، بجلب المصالح ودرء المفاسد، إن قدر عليهما. وإن لم يقدر، فبالإمتناع من الموافقة على ما يضر. فإن لم يفعل كانت موافقته، مع العلم بما ينشأ عنها من المضرة خيانة.

مطلب إن الممالك الخالية عن تلك القوانين خيرها وشرها منحصران في ذات الملك:

فبان بهذا إن الممالك التي لا يكون لإدارتها قوانين ضابطة محفوظة، برعاية أهل الحل والعقد، خيرها وشرها منحصر في ذات الملك، وبحسب اقتداره واستقامتة يكون

مبلغ نجاحها. ويشهد لذلك حالة الممالك الأوروباوية في القرون الماضية قبل تأسيس القوانين، فقد كان لهم في ذلك الوقت من الوزراء من لهم شهرة إلى الآن بتمام المعرفة والمروءة، ومع ذلك لم يتيسر لهم حسم مواد الخلل، المنبعث من صورتي استبداد الملك إليهما. ولا يقال إن المشاركة أهل الحل والعقد للأمراء في كليات السياسة تضييق لسعة نظر الإمام وتصرفه العالم، لأنّا نقول: هذا التوهم يندفع بمطالعة «الأحكام السلطانية» للماوردي، فإنه قال فيه عند بيان وزارة التفويض: «هي أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه، وإمضاءها على اجتهاده. وليس يمتنع جواز هذه الوزارة، فإن الله تعالى يقول حكاية عن نبيّه موسى، عليه السلام: ﴿واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري﴾. فإذا جاز ذلك في النبوءة، كان في الإمامة أجوز». انتهى.

مطلب نفي تضييق سعة تصرف الملك بمشاركة أهل الحل والعقد والإستشهاد على ذلك بالمعقول والمنقول:

قلت: فإذا جاز تشريك الإمام بوزير التفويض على الوجه المذكور، ولم يعد مثل ذلك تنقيصاً من تصرفه

العالم، كان شريكه لجماعة الآراء إلى مواقع الحل والعقد في كليات السياسة أجوز، لأن اجتماع الآراء إلى مواقع الصواب أقرب. ولهذا جعل عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، الخلافة شورى بين ستة قال: «ان انقسموا إثنين وأربعة، فكونوا مع الأربعة مثلاً منه إلى الأكثر لأن رأيهم إلى الصواب أقرب. قاله السيد السند وإن تساووا فكونوا مع الحزب الذي فيه عبد الرحمن بن عوف».

على إن المولى سعد الدين في «شرح العقائد» لم يمنع المشاركة في تصرفات الإمامة، وقصر منح التعدد على منشأ الفساد حيث قال في أثناء مبحث الإمامة: « غير الجائز هو نصب ءمامين مستقلين، وأما في كل منهما على الإنفراد، لما يلزم عليه من امتثال أحكام متضادة. وأما في الشورى فالكل بمنزلة إمام واحد». انتهى أي لأن تعدد الأشخاص، لا ينافي وحدة الإمامة، التي مدارها على وحدة الأمر والنهي. وقد سلّم كلام السعد محشوة كالفاضلين عصام الدين وعبد الحكيم وقرره الخيالي بقوله: «وقد يُحاب».

وبالجملة فكلهم معترف بصحة كلام السعد في نفسه. وظاهر حينئذ أحروية جواز الشورى، في كليات السياسة، بالمعنى الذي أشرنا إليه، إذ هي دون الشورى في سائر

التصرفات. ثم إن الشورى على الوجه المذكور ليس فيها تضييق لدائرة خطة الإمامة وعموم تصرفها، باعتبار إن نظر أهل الحل والعقد بمنزلة نظر الإمام، ومراعاة كونه مظهراً لاستبداده بمشيئته وإرادته، مع ما يستبد به من التصرفات التي لا تقتضي المشاركة، كإجراء الخلطة السياسية والتجرية مع الأجانب، ونصب أرباب الخطط وتأخيرهم وتنفيذ شائر الأحكام، ونحو ذلك من التصرفات التي هي مجمل وحدة الأمر. وهاك شاهداً آخر من كلام الإمام ابن العربي، فإنه قال في المغارم التي تؤخذ منالناس عند فراغ بيت الما: «إنها تؤخذ جهراً لا سراً، وتنفق بالعدل لا بالإستيثار، وبرأي الجماعة لا بالاستبداد». انتهى.

ولزيادة البيان نستوضح ذلك بمثال: وهو إن مالك البستان الكبير، مثلاً، لا يستغني في إقامته وتدبير شجره، عن الإستعانة بأعوان، يكون لهم مزيد معرفة بأحوال الشجر، وما يصلحه أو يفسده. فإذا اتفق إن رب البستان أراد قطع شيء من فروع شجره، لما رأى في ذلك من تقوية الأصول وتنمية ثمارها، فلم يوافقه أعوانه على ذلك، علماً منهم بمقتضى قواعد الفلاحة، إن القطع في ذلك الوقت مما ينشأ عنه موت الشجرة من أصلها، فتعطيل إرادة المالك في ذلك لا يعد تضييقاً لسعة نظره، وعموم تصرفه في

بستانه. وقد يكون مستند الأعوان في تعطيل إرادته أمراً شرعياً، كما إذا أراد بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، مثلاً، فأشاروا عليه بأن ذلك لا يرضاه خالق الشجر، الذي هو المالك الحقيقي، فيلزمه الرجوع لرأيهم في المثالين، وإلا توجه اللوم إليه، واستحق أن يحجر عليه. وهل يقال حينئذ إن ذلك تضييق على رب البستان؟ بل إن التوسعة عليه مضادة للحكمة الإلّهية في إيجاد العالم، واستعمار أرضه ببني آدم. هذا مع إن منفعة البستاني مختصة بربه. أما إذا كانت له ولغيره، أو منزلته فيها، كما قال عمر رضي الله عنه، «كمنزلة والي اليتيم» فأحرى ان لا يتوهم أن ذلك تضييق عليه. ومعلوم إن تصرف الإمام في أحوال الرعية، لا يخرج عن دائرة المصلحة، وأن القيام بمصالح الأمة وتدبير سياستها، مما لا يتيسر لكل أحد، فتعطيل الإرادة حينئذ إنما يقع في شيء خارج عن دائرة التصرف المسوغ له.

فتحرر بما شرحناه اندفاع ذلك القيل، وإنه لا مانع من التشريك على الوجه المذكور. ومن لاحظ جانب المقتضى كما لاحظه الشيخ ابن العربي، فيما قدمناه عنه، وهو ملحظنا في جميع ما أسلفناه، لم يتوقف في الجزم بتعيينه، لا سيما في هذا الزمان، الذي قل فيه العرفان، وكثر الطغيان.

وقد كانت وقعت بيني وبين أحد أعيان أوروبا مكالمة أسهب فيها بمدح ملكهم، وذكر ما له من مزيد المعرفة بأصول السياسة حتى قال: إنه متقيد بطبعه وعقله عن سلوك غير منهاج الصواب. فقلت له: كيف تشاحونه في الحرية السياسية، وترومون مشاركته في الأمور الملكية، والحال إنكم تسلمون له من الكمالات، ما لا يحتاج معه إلى المشاركة؟ فأجابني بقوله: من يضمن مستقيماً، واستقامة ذريته بعده؟.

مطلب عواقب الاستبداد والعمل الرأي الواحد:

ومما يناسب سوقه هنا ما ذكره المؤرخ الشهير «تيارس»، أحد أعضاء مجلس النواب بفرنسا الآن، وكان وزيراً للملك لويز فيليب، في آخر تاريخه المشهور، عند ذكر عواقب الاستبداد، من إن العمل بالرأي الواحد مذموم، ولو بلغ صاحبه ما بلغ من الكمالات والمعرفة. بعد ما ترجم لنا نابليون الأول بأوصافه الخاصة، وألحقه في السياسة بأفراد الرجال الذين جاد بهم الدهر في القرون الماضية، حتى وصفه بهمة اسكندر الرومي وقيصر الروماني، وذكاء أنيبال الإفريقي ومعارفه الحربية، إلى إن قال مخاطباً الفرنسيين: «تعالوا نمعن النظر في أفعال هذا الملك، التي

هي في الحقيقة أفعالنا، فيستفيد منها من كان جندياً كيف ينبغي أن تقاد الجيوش، وكيف ينبغي أن يرتفع شأنها، بدون خروج عن دائرة التواضع والرفق. إذ المعاملة متى لم تكن مصحوبة برفق وقناعه لا تحتمل، وربما يفضي ذلك إلى أسباب الاضمحلال، كما أفضت إليها سيرة المذكور الذي هو أقل البشر قناعة. فبالجملة نعتبر بغلطاته فنتجنبها ثم نستفيد، معاشر ابناء الوطن، تربية أخيرة لا يسع نسيانها، وهي إنه لا يجوز أبداً أن يسلم أمر المملكة لإنسان واحد، بحيث تكون سعادتها وشقاوتها بيده، ولو كان أكمل الناس، وأرجحهم عقلاً. ونحن وإن كنا لسنا ننتقد فعل نابوليون في افتكاك فرنسا من أيدي الديركتوار، بعد إن كانت أشرفت على الضياع في أيديهم، لكن نرى أن وجوب استخلاص المملكة من تلك الأيدي الضعيفة الخاسرة، لا يكون حجة في اسلامها إسلاماً مطلقاً ليد قاهرة متهورة لا تبالي بشيء، ولو كانت هي اليد المنتصرة في ريفلي ومرنفو. على أنّا نقول إن كان هناك أمة تعذر عذراً ما في تسليم أمرها لشخص واحد، فلا تكون غير الأمة الفرنساوية في ذلك الوقت، أعني سنة ثمانمائة وألف حين استرأست نابليون المذكور عليها، والناس إذ ذاك فوضى لا سراة لهم، ولم يكن المشير عليها بذلك قاصداً مجرد تخويفها، لإلجائها

إلى قيود العبودية، بل كان الخوف متحققاً بالمشاهدة. فواحسة تلك الأمة على ألوف من النفوس البريئة صرعت بالمجزرة وألوف كذلك خنقت بسجون الدير، وألوف أغرقت بوادي لوار. وبالجملة فقد حل بأولئك المتمدنين، من أفعال المتوحشين، أمر فظيع روعهم وأرعد بين السيافين المولعين بقطع الرؤوس، وهم جماعة الديركتوار، وبين الجهال المتغربين عن وطنهم، وهم شيعة الملوك الذين كانوا يرومون بإراقة الدماء إرجاع فرنسا إلى الحالة القديمة، التي كانت قبل الثورة، مع ما طرأ عليهم في أثناء ذلك الإضطراب، من ظهور سيف الأجنبي متهدداً، فبينما هم في لجج الهرج، إذ أقبل من المشرق الشاب المنصور، الذي ذلت له صعاب الأمور، العاقل، المتواضع، المغزى باستمالة قلوب البشر، وهو نابليون المشار إليه. افتراهم والحالة هذه لا يعذرون في إلقاء زمامهم بيد المذكور؟بلى.

إذا لم تكن إلا الأسنة مركباً

فلا يسع المضطر إلا ركوبها

«ومع ذلك فلم تمض إلا سنوات قليلة، إذا انقلب العاقل مجنوناً بجنون غير مماثل لجنون أرباب الثورة، والجنون فنون، فإنه تقرب بمليون من النفوس في ميدان الحرب. وحمل أهل أوروبا على التعصب على فرنسا،

حتى بقيت مغلوبة، غريقة في دمائها، مسلوبة من نتائج انتصارها مدة عشرين سنة، بحيث صارت على حالة يرثى لها. ولم يبق لها أن تستثمر بعد ذلك، إلا ما كان مزدرعاً فيها من بذر التمدن الوقتي. فمن كان يظن إن عاقل سنة ثمانمائة وألف (١٨٠٠ م) يجن في سنة اثنتي عشرة وثمانمائة وألف (١٨١٢ م)؟ نعم كان يمكن توقع ذلك، لو أمعنوا النظر في إن الذي له القدرة التامة، بحيث يستطيع إن يفعل كل ما يريد، معه داء لا دواء له، وهو الشهرة الداعية لفعل كل مستطاع، ولو كان قبيحاً. إذا تقرر هذا، فعلى ابناء الوطن أن يتأملوا سيرة المذكور، ويستخرج منها كل فريق ما يناسب خطته، والأهم أمر واحد، وهو إن لا يطلق أمر الوطن لإنسان واحد، كائناً ما كان، وعلى أي حالة كان.

«وقد ختمت هذا التاريخ الطويل، المستوعب لأحوال نصرنا وانهزامنا، بهذه النصيحة بل الصيحة الصادرة عن صميم فؤادي راجياً بلوغها إلى قلب كل فرنساوي، ليتيقن جميعهم إنه لا يليق بهم بذل حريتهم إلى أحد، كما لا ينبغي لهم الإفراط فيها حتى تنتهك حرمتها». انتهى المراد منه.

وفي حكمة أرسطو، أن من الغلط الفادح أن نعوض الشريعة بشخص بمقتضى إرادته. فإذا تأملت كلامي هذين

الحكمتين، وما تضمنه أولهما من المشاحة في الاستبداد، مع كون المستبد من المشهود لهم بمزيد العرفان والأهلية، تعرف بذلك ما جبلت عليه نفوس القوم، من حب الحرية والإمتناع من ظلم الملوك. كما يشهد به كلام سيدنا عمرو بن العاص، رضي الله عنه، في حديث مسلم الذي رواه المستورد القرشي، رضي الله عنه، فقال: «سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «تقوم الساعة والروم أكثر الناس». فقال عمرو: أبصر ما تقول». قال: «أقول ما سمعته من رسول الله صلى عليه وسلم». قال: «لئن قلت ذلك إن فيهم لخلالاً أربعاً، إنهم لأحلهم الناس عند فتنة، وأسرعهم إقامة بعد مصيبة، وأوشكهم كرة بعد فرة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف، وخامسة حسنة جميلة؛ وأمنعهم من ظلم الملوك».

مطلب بيان ما كان للأمة من الثروة والشوكة والمعارف:

هذا وقد كانت الأمة الإسلامية، وقت احترامها للأصول الشرعية، المشار إلى بعضها سابقاً، بالمكانة التامة من الثروة والشوكة المحروستين، بسياج حسن تدبير امرائها وعدلهم، واستجلابهم رضي الله تعالى بتعمير أرضه. نقل صاحب كشف الظنون أن بعض العلماء قال: «لو علم عباد

الله رضى الله في إحياء أرضه لم يبق على وجه الأرض موقع خراب». ومن حكم أرسطو: «العالم بستان سياجه الدولة، والدولة سلطان تحيا به السنّة، والسنّة سياسة يسوسها الملك، والملك نظام يعضده الجند، والجند أعوان يكنفهم المال، والمال رزق تجمعه الرعية، والرعية عبيد يكنفهم العدل، والعدل مألوف وبه قول العالم». فقد تضمنت هذه الكلمات الحكيمة الإشارة، بجعل العلم بستاناً إلى تشبيه الرعية بشجر ثمرته المال، وحارسه الجند وإن استقامة الدولة بها حياة السنّة السياسية، التي هي مادة حياة بستان العالم.

ومن آثار ثروة الأمة، الناتجة عن احترام أصول العدل، ما حكاه المقريزي في الخطط، قال: لما سار المأمون في قرى مصر، وكان يقيم بالقرية يوماً وليلة اجتاز بقرية يقال لها طاء النحل، ولم يقم بها، فتوسلت إليه عجوز كبيرة بالقرية في الإقامة، فأسعفها وأحضرت من لوازم نفقة الخليفة وجنوده ما عظم لديه أمره وأهدت له حين عزم على الرحيل عشرة أكياس من سكة الذهب، كلها ضرب عام واحد، فازداد تعجبه وقال: ربما يعجز بيت مالنا عن مثل هذا. ورد عليها مالها رفقاً بها فلم تقبل، وقالت: هذا ـ مشيرة إلى الذهب ـ من هذه، أي طينة الأرض، ثم من عدلك يا أمير

المؤمنين وعندي من هذا شيء كثير. فقبله وأعظم جائزتها.
انتهى بتصرف واختصار.

حكي أيضاً إن خراج مصر بلغ في زمن الخلفاء الراشدين أربعة عشر مليون دينار، وقدرها، بسكة الوقت، نحو سبعمائة مليون فرنك، وهذا المبلغ دخل إيالة واحدة، مع الإنصاف في الجباية. وحكى ابن خلدون في المقدمة إن المحمول إلى بيت المال، في أيام الرشيد العباسي، بلغ إلى سبع آلاف وخمسمائة قنطار ذهباً، وقدر ذلك تقريباً ألف وأربعمائة مليون فرنك. وهذا دون ما يؤخذ من العين.

ويدل على القوة العسكرية الناتجة من عدل الشريعة واتحاد الأمة، ما تيسر لهم من الفتوحات، التي يشهد بها المؤرخون من الفريقين، ويصدقها العيان. ففي «قرة العيون» الذي ترجمه الشيخ أحمد الزرابي المصري، من اللغة الفرنساوية، وعُدَّ من حسنات المطبعة المصرية، إن الإسلام فتح في ظرف ثمانين سنة من الأقاليم، أكثر مما فتحه الرومان في ثمانية قرون.

وبما نقلناه يعلم ما كان للأمة الإسلامية من نمو العمران، وسعة الثروة، والقوة الحربية، الناشئة عن العدل، واجتماع الكلمة، وأخوة الممالك ، واتحادها في السياسة، واعتنائها بالعلوم والصناعات، ونحوها من المآثر العرفانية،

التي ظهرت في الإسلام، ونسج الأوروباويون على منوالها، وشهد المنصفون منهم بفضل التقدم للأمة الإسلامية.

مطلب شهادة غير المسلمين لهن بمزيد التقدم في ذلك:

ففي تاريخ دروي وزير المعارف العمومية بفرنسا الآن ما معناه: بينما أهل أوروبا تائهون في دجى الجهالة، لا يرون الضوء إلا من سم الخياط، إذ سطع نور قوي من جانب الأمة الإسلامية، من علوم أدب وفلسفة وصناعات وأعمال يد وغير ذلك، حيث كانت مدن بغداد والبصرة وسمرقند ودمشق والقيروان ومصر وفاس وغرناطة وقرطبة مراكز عظيمة لدائرة المعارف، ومنها انتشرت في الأمم واغتنم منها أهل أوروبا في القرون المتوسطة مكتشفات وصناعات وفنوناً علمية يأتي بيانها. وفيه يقول: كانت الآداب قبل انتشار العرب من جزيرتهم، متأصلة فيهم مؤداة بلغتين: الحميرية في اليمن والقريشية في الحجاز، وبالأخيرة جاء القرآن. ولا خفى عليك أن الذي يقابل الحميرية هو المضرية، وإن وقع الإجماع في القراءة على خصوص القريشية، ولذلك اشتهرت واستمر خلوصها إلى وقتنا هذا باستمرار كتب العلم والديانة، وما دخلت العجمة

في اللسان، إلا بدخول الأمم في الإسلام، وتطاول السنين.
وللغة المذكورة من الاتساع وسعة المجال ما لا يخفى على مثافنها، لا سيما في الأشياء التي بها قوام المعيشة في البادية، أو تكرر رؤيتهم لها أو تكثر حاجتهم إليها، فقد يكون للشيء الواحد عدة اسماء، باعتبار تعدد صفاته وأحواله. وبكثرة الترادف عندهم، اتسعت لهم دوائر الآداب الشعرية، إذ يقال أن للعسل عندهم ثمانين اسماً، وللثعبان مائتين، وللأسد خمسمائة، وللجمل ألفاً، وكذا السيف، وللداهية نحو أربعة آلاف اسم. ولا جرم أن استيعاب مثل هذه الأسماء يستدعي حافظة قوية. وللعرب من قوة الحافظة وحدة الفكر، ما لا يسع أحداً إنكاره. فمن مشاهيرهم حماد الراوية، الذي ذكر يوماً للخليفة الوليد، أنه ينشد له في الحال مائة قصيدة، والقصيدة من عشرين إلى مائة بيت، فتعب المستمع قبل المنشد . . . إلى أن قال: ولم يكن للعرب في أول الأمر، إلا تلك الآداب؛ ثم لما اتسعت لهم دوائر الفتوحات، واختلطوا بالأمم الذين سبقوهم في الحضارة، اتسع لهم نطاق المعارف، فأخذوا من اليونان تآليف أرسطو وشرحوها بإمعان نظر، لكن من سوء البخت لم يأخذوا الفلسفة من كتب اليونان الأصلية، وإنما تعلموها من الكتب المترجمة بلغة أهل الشام، فهم ترجموا المترجمة، فلذلك لما نقلها الفيلسوف العربي حفيد ابن

رشد إلى أوروبا في القرون المتوسطة، وجد بها من التحريف أكثر مما وقع فيها أولا. وأما العلوم الرياضية فقد صادف العرب المرمى، والفضل في ذلك للعلماء الذين جلبهم الخليفة المأمون من القسطنطينية؛ وفي أوائل القرن التاسع المسيحي، أمر الخليفة المذكور عالمين من فلكية بغداد، أن يقيسا مسافة درجة واحدة من خط الطول بصحراء سنجار، ويزناها ليثبت بذلك تكوير الأرض بالمشاهدة، وقد تبين ذلك باختلاف ارتفاع القطب الشمالي عن طرفي المقيس.

وقد شرح العرب كتاب إقليدس، وهذبوا زيج بطليموس، وحرروا حساب تعريج منطقة البروج، كما حرروا الفرق بين أوقات الاعتدال، والفرق بين السنين الشمسية والزمنية، فوجدوا بين السنة الشمسية والسنة الزمنية عدة دقائق، واخترعوا للتحريرات آلات جديدة؛ إلى غير ذلك مما يدل على ما للعرب من قابلية العلوم الرياضية. ومنهم حازت مدينة سمرقند، قبل أوروبا بكثير، محل رصد عجيب. وأما ما ينسب للعرب من اختراع الجبر والمقابلة، والأرقام الحسابية المسماة عندنا بالأرقام العربية، فلم يثبت بل إنما تعلموا ذلك مع فلسفة أرسطو؛ وهي من العلوم التي وجدوها باسكندرية. ويمكن أنهم نقلوا إلينا على ذلك الوجه

البوصلة، أي بيت الإبرة، والبارود الذي تعلموه من أهل الصين. كما يعترف لهم أهل أوروبا بمزية اختراع الكاغد(الورقة) من القماش، وبذلك كثرت الكتب، ودنت أسعارها، وسهل الطبع، وتوفرت نتائجه بعد وجوده.

وقد اشتهر العرب أيضاً بمعرفة الطب، الذي كانوا تلقوه من كتب اليونان. ولابن رشد تعليقات عديدة على كتب جالينوس شاهدة بما ذكر. ومن فلاسفتهم عدة أشخاص، صاروا في وقت واحد حكماء وأطباء مشاهير، مثل ابن علي بن سينا المتوفي سنة ست وعشرين وأربعمائة هجرية، وابن رشد المذكور. وقد بلغوا من الشهرة إلى حيث صار اعداؤهم في ذلك الوقت، يرغبون في معالجتهم إياهم. كما يحكي أن بعض ملوك قسطلية، كان اعتراه مرض الاستسقاء، فاشتهى أن تكون معالجته بقرطبة، وحصل من لطف الخليفة على الإذن في أن يذهب ويداويه المسلمون. ومن مآثر حكماء العرب كيفية تقطير المياه، واستعمال الراوند وأدوية أخرى. ومن العلوم التي لهم الفضل فيها الجغرافيا. وسبب تقدمهم فيها أن اتساع فتوحاتهم، ورغبتهم في الأسفار الخطيرة لافتراض الحج عليهم، انتجب لهم المعرفة بكثير من البلدان الشاسعة، التي لم يصل إليها أهل أوروبا، أو نسوها بعدما كانت

معـروفة لهم. ومن مشـاهيرهم في هـذا الفن أبـو الفـداء والمسعودي والإدريسي، وهذا الأخير هو الـذي استدعـاه روجير ملك صقلية، وألف عنده كتابه الغريب الذي سماه نزهة المشتاق.

وأما علم التاريخ فمن تآليفهم فيـه تاريـخ المسعودي وأبي الفداء المذكورين وتاريخ المقريزي، غير أنها تواريخ مختصة بأبناء جنسهم، وقل أن يوجد بها الكريتيك ـ بمعنى أنهم لا يسبرون منقولاتهم بمسبار العقل كما أشار إلى ذلك ابن خلدون ـ ولا يخرجون عن دائرة الوقائع المجردة. ولا سبب لذلك إلا ما حكاه سدليو، في تاريخه الآتي ذكره، من أن وجود التسلط من الملوك في بلدان المشرق، هو الذي كان يمنع المؤرخين من شرح جميع الوقائع، ببيان أسبابها، للخطر الذي يلحقهم في حكاية الحق.

وأما صناعة الأرشتكتور، أي هندسة البناء في اصطناع الهيئات، فلم يشتغل العرب منها، إلا بما يرجع إلى اتقان الأبنية، حيث كانت شريعتهم تمنع التصوير. على أن البناء نفسه لم تظهر لهم في اختراعات غريبة، فالأصل عندهم في الأقواس المرفوعة على الاسطونات أن تكون أكبر من نصف دائرة، وهذا الشكل أخذوه من ابنية البزنتيين، وهم أمة من اليونان. واعتـاض العرب عن الصـور الذهنيـة والمجسدة

التزيين بالنفش المسمى عندهم بنقش حديـدة. وكان في الأصل رسوماً لها مدلولات، ثم صار مجرد خطوط متقاطعة، شبيهة بالحروف العربية التي يمكن أن يصور منها أشكال جيدة ظريفة. وكثيراً ما نتعجب من اتقان تلك الحـروف، حين نـراها على الـزرابي والأقمشة المشـرقية. ومن مـآثر العـرب اصطنـاع الجوابي والفـوارات، والتزويق بـالذهب والأحجار الثمينة كالمرمر، التي كانوا يجلبونها من المشرق، ومن مقاطع إسبانيا الجنـوبية. ومن أشهـر ابنيتهم الجامـع العظيم الذي بناه عبد الرحمان الأول بقرطبة، وكان به ألف وثلاث وتسعون اسطوانة، وأربعة آلاف وسبعمائة قنديل. ثم قصر الزهراء الذي لا يتأخر عن الجامع المذكور في العظم، وقد بناه عبد الرحمان الثالث على شاطيء الوادي الكبير، وبه ينبوع عظيم يفور منه شبه باقة من الزئبق، ثم ينعكس في قصعة من المرمر. ومن بديع أبنيتهم حمراء غرناطة، التي هي في آن واحد قصر وحصن، وبها عدة أمور تصلح أن تكون مثالاً للطافة البناء وحسنه، خصوصاً وسطها المسمى ببطحاء الأسود.

وأما التجارة، فقد كان للعرب حسن رغبة فيها في سائر الأوقات. ثم لما امتدت سلطنتهم من البيريني، وهي جبال بين فرنسا وإسبانيا، إلى جبال هملاي، التي بأقصى شمال

الهند، صاروا أكبر تجار الأرض. وأماالفلاحة فلا يعلم لهم نظير فيها، إذ ليس لغيرهم ما لهم من الاقتدار على جلب المياه، وتوزيعها بلطف في مزارعهم الواسعة، تحت شمسهم المحرقة. فسيرتهم في ذلك، السائر بها إلى الآن أهل بلنسية روضة إسبانيا، صالحة أن نجعلها اسوة نقتدي بها في فلاحتنا الفرنساوية. وأما الصناعات فإن العرب تعلموا جميعها لما دخلوا بلدان الرومانيين العظيمة، حتى صاروا من أحذق أربابها. وكفاهم شهرة في ذلك سلاح طليطلة، التي كانت تحت سلطانهم بإسبانيا، وحريريات غرناطة والجوخ الأزرق والأخضر بمدينة كونسة، والسروج والخروج والجلود بقرطبة. وكان أهل أوروبا يشترون هذه المهمات بأغلى ثمن، ويتنافسون فيها مع شدة نفرتهم من أهلها المخالفين لديانتهم. وبالجملة، فقد بلغت إسبانيا من العمران إلى هذه الشهرة في القرون الأولى من مدة الخلفاء، حيث كانت الفتن عنها أسكن من المشرق. وقد تزايد نمو سكانها إلى أن صار بمدينة قرطبة وحدها نحو مائتي ألف دار، وستمائة جامع، وخمسين مارستانا، وثمانين مكتباً عمومياً، وتسعمائة حمام، ومليون نفس.

فهاك برنامجاً إجمالياً للتمدن الذي نشره العرب من شاطيء تاج ـ وهو واد كبير بإسبانيا ـ إلى واد هندوس

بالهند، تمدناً يكاد يخطف نوره الأبصار، ولكنه لسرعة نموه كان معرضاً للعطب. قال: وتمدن أوروبا اليوم كان أبطأ في النمو، ولكنهم حصلوا بعد انقلابات وكسوفات، على ما يمكن به طول البقاء المعتاد في كل بطيء النمو. وقال في بيان امتداد ملك العرب: قد امتد ملكهم في ظرف مائة سنة من ظهور الإسلام، مثلما يمتد عظيم الخلقة فاتحاً ذراعيه لالتقاط كل شيء، فبلغ من أقصى الهند إلى جبال بيريني الكائنة بين فرنسا وإسبانيا، وقدر امتداد هذا الملك من سبع عشرة مائة ١٧٠٠ إلى ثمان عشرة مائة ١٨٠٠ فرسخ. ولم يبلغ هذا المبلغ دولة من الدول الماضية، وقد استمرت الديانة واللسان وأحكام القرآن نافذة في غالب البلدان التي فتحوها. واغتنمت منهم أوروبا في القرون المتوسطة مكتشفات وصنائع وعلوماً، وإن كان منها ما أخذوه من غيرهم، لكن لهم الفضل في تهذيب ذلك وتخليده بعدهم. ثم في النصف الثاني من القرن العاشر المسيحي توجه الراهب الفرنساوي جربير، الذي جلس على الكرسي البابوي باسم سلفستر الثاني، إلى النصرانية منهلاً جديداً من معارف العرب، وجمع خزانة جليلة من الكتب، وصنع كرتي السماء والأرض. انتهى ما أمكن تلخيصه من كلام الوزير المشار إليه.

وفي تاريخ العرب لسدليو، مدرس علوم التاريخ بإحدى مدارس فرنسا، وأحد أعضاء جمعية المعارف بها، ما معناه: إني منذ مدة طويلة تنيف على العشرين سنة، مشتغل ببيان مزايا العرب على غيرهم من الأمم، فيما يتعلق بالعلوم والتقدم في التمدن مدة قرون متطاولة من أيام اليونان بالإسكندرية، إلى أيام العصر الجديد. فلزمني أن أجتمع ما تيسر لي من الأدلة على عظم هذه الأمة، التي لم يعرف قدرها إلى الآن، وأعرضه على ما لغيري ممن تكلم عليها، فيتأسس تاريخاً لها عمومياً، وإن كان ذلك مما لا تفي به طاقة إنسان واحد.

وقبل الشروع في ذلك على وجه الاختصار، يلزمني أن أندب الناس إلى التأمل في أحوال هذا الجنس الذي كان كثير الفتوحات، عديم الاستيلاء عليه في سائر مغازيه؛ ولم يزل مدة أربعة آلاف سنة على حال واحد في اكتساب الفضائل والمزايا التي تميز بها على غيره، والتراتيب والعادات الخاصة به. ومن حجج ذلك أن الوقت الذي كانت فيه الممالك القديمة في مبدأ تكوينها ذات حيرة، كان هذا الجنس، إذ ذاك، قائماً بنفسه قادراً على الإغارة على غيره، فقد كانت ملوك مصر وبابل من ذلك الجنس مدة تسعة عشر قرناً قبل التاريخ المسيحي. ثم بعد أن رجع إلى

حـدوده الأصلية، دافـع عن نفسه سلطة الفـراعنـة وملوك الشام، وامتنع من تسلط قيرس وإسكندر، ودام في استقلاله ضد الرومان الذين كانوا ملكوا الدنيا.

وبعد ظهور النبي، صلى الله عليه وسلم، الذي جمع قبائل العرب أمة واحدة تقصد مقصداً واحداً، ظهرت للعيان أمة كبيرة، مدت جناح ملكها من نهر طاج في إسبانيا إلى نهر الغانج في الهند. ورفعت على منار الإشادة أعلام التمدن في أقطار الأرض، أيام كانت أوروبا مظلمة بجهالات أهلها في القرون المتوسطة، كأنها نسيت بالمرة ما كان عندها من التمدن الروماني واليوناني. وبعد انقسام ممالك الإسلام، لم تتعطل العلوم والآداب التي نتجت على أيديهم؛ فإن خلفاء بغداد وقـرطبة ومصـر، وإن ضعفت قوتهم الملكيـة والسياسية، فإن سلطنتهم الروحانية لم تزل قوية مطاعة في كل جهة، لاجتهادهم في توسيع دوائرها بقدر طاقتهم. وقد نال النصارى، الذين استطاعوا اخراج العـرب من إسبانيـا بـالخلطة معهم في الحـروب، معـارفهم وصنـائعـهم واختراعاتهم. ثم المغـل والترك الـذين تسلطوا على آسيا وتداولوها كانوا خدمة في العلوم لمن تغلبوا عليه من فرق العرب.

وإلى الآن لم نطلع في أوروبا على الأصول التي تبين

لنـا عادات العـرب إطلاعـاً تامـاً، إذ لم يعرف عنـدنا من تواريخهم إلا تواريخ أبي الفداء وأبي الفرج والمقريزي وابن الأثير ونبذة من تاريخ ابن خلدون؛ ونجهل بالمرة تواريخ كثيرة نود لو نجد من يترجمها لنا، وإن كان المقدار الذي حصل عندنا كافياً، في رد غلط من غلط من أهل أوروبا في شأن العرب. ثم إني ذكرت في تاريخنـا هذا، مـا يتعلق بفتوحات الخلفاء الأولين، وبتاريخ دولة بني أميـة بدمشق وقرطبة، وبتاريخ الخلفاء الأولين، وبتاريخ دولة بني العباس ببغداد، والفاطميين بمصر، وبانقسام الممالـك الإسلاميـة بالمشرق، بعد تسلط الترك والمغـل عليهم. فبينت جميع ذلك بقدر الطاقة، وزدت عليه شيئاً لم يوجد في التواريخ السالفة، وهو برنامج التمدن العربي، الـذي قد تـوشجت عروقه في الدنيا القديمة، واستمرت آثاره ظاهرة إلى الآن لكل من يبحث بالجد عن أصل المعارف منا. وفي أوائل القرن الثامن من تاريخنا، تبدل ولوعهم بالفتوحات بالجـد في المعارف والعلوم، فكانت إذ ذاك قرطبة ومصر وطليطلة وفاس والرقة وأصبهان وسمرقند، تتسابق في ميدان العلوم مع بغداد تخت بني العباس، وترجمت في تلك المدة كتب اليـونان، وقـرئت بالمـدارس وشرحت. وسـرت حركـات عقولهم في جميع مواد المعارف الإنسانية، فنتج عنها من الاختراعات الغربية مـا شاع صيتـه في أوروبا. فتبين بـلا

إشكال إن العرب هم اساتيذنا بلا إنكار، لكونهم جمعوا الأدوات المؤسسة عليها تواريخنا المتوسطة؛ وبدأوا بكتابة الرحلات، واخترعوا التأليف في تاريخ وفيات الأعيان، ووصلوا في صناعة اليد إلى غاية لا تحد. وبقية آثار أبنيتهم مما يدل على اتساع معارفهم وكذلك اختراعاتهم الغربية تزيد بياناً لفضائلهم التي لم ينزلوا بها إلى الآن منزلتهم التي يستحقونها بسببها، فإن علوم الفيزيك والطب والتاريخ الطبيعي والكيمياء والفلاحة، لما جاءت في أيديهم إزداد فيها الغريب، مع كونها من المحسوسات التي لا تصرف لها هممهم صرفاً تاماً، فكيف بالعلوم العقلية التي اجتهدوا فيها اجتهاداً يفوق الحد، من مبدأ القرن التاسع إلى انتهاء القرن الخامس عشر؟ ثم نقول: ما نسبة ما عرفناه الآن منهم ببحثنا إلى ما بقي مجهولاً لنا من ذلك؟ وبالجملة فالعرب هم منبع معارفنا، ولم نزل إلى الآن نطلع على أشياء من مخترعاتهم، التي كانت منسوبة لغيرهم، كلما قرأنا كتبهم.

ثم قال في شأن التمدن العربي: أنهم كانوا في القرون المتوسطة مختصين بالعلوم من بين سائر الأمم، وانقشعت بسببهم سحائب البربرية، التي امتدت على أوروبا حين اختل نظامها بفتوحات المتوحشين، ورجعوا إلى الفحص عن ينابيع العلوم القديمة، ولم يكفهم الاحتفاظ على

كنوزها، التي عثروا عليها، بل اجتهدوا في توسيع دوائرها، وفتحوا طرقاً جديدة لتأمل العقول في عجائبها. ثم استشهد بقول اسكندر همبلط: أن العرب خلقهم الله ليكونوا واسطة بين الأمم، المنتشرة من شواطيء نهر الفرات إلى الوادي الكبير بإسبانيا، وبين العلوم وأسباب التمدن، فتناولتها الأمم على أيديهم، لأن لهم بمقتضى طبيعتهم حركة تخصهم، أثرت في الدنيا تأثيراً لا يشتبه بغيره. فكانوا في طبيعتهم مخالفين لبني إسرائيل الذين لا يطيقون خلطة أحد من الناس، فيخالطون غيرهم من غير أن يختلطوا به. ولا يتبدل طبعهم بكثرة المخالطة، ولا ينسون أصلهم الذي خرجوا منه. وما أخذت أمم ألمانيا في التمدن إلا بعد مدة طويلة من فتوحاتهم، بخلاف العرب فإنهم كانوا يحملون التمدن معهم، فحيثما حلوا حل معهم؛ فيبثون في الناس دينهم وعلومهم ولغتهم الشريفة وتهذيباتهم وأشعارهم الشهيرة، التي هي أساس بني عليه المنسنقر والتروبدور أشعارهم.

ثم قال بعد ذلك: ونعود الآن فنقول، أنه ثبت عندنا بما صنفه العرب واخترعوه، رجحان عقولهم الغريب، في ذلك الوقت الذي وصل صيته إلى أوروبا النصرانية؛ وهذا حجة على أنهم، كم قال غيرنا، ونحن نعترف بهم أساتيذنا ومعلمونا انتهى المقصود منه.

مطلب أسباب أخذ الأمة في التراجع:

ثم أن الدولة الإسلامية أخذت في التراجع لما انقسمت إلى دول ثلاث، الدولة العباسية ببغداد والمشرق، ودولة الفاطميين بمصر وإفريقية، ودولة الأمويين بالأندلس. ثم تكاثرت الحروب الداخلية، وانقسمت تلك الدول، خصوصاً الأندلسية، فإنها صارت ملوك طوائف وتحقق فيهم قول القائل:

ألقاب سلطنة في غير موضعها
كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد

وموجب ذلك التفرق تعارض الأغراض والشهوات من الأمراء والثوار، الذين لم يعتبروا ما في الانقسام من المضار على الجميع، حتى نشأ عن ذلك خروج الأندلس من يد الإسلام.

مطلب تلافي آل عثمان لها بجمع غالب الممالك:

ووقع من الخلل في بقية الممالك ما تفاقم ضرره، لولا أن تلافي الأمر، بتأييد الله، سلاطين آل عثمان الكرام، فجمعوا غالب الممالك الإسلامية تحت رعاية سلطنتهم العادلة، التي تأسست سنة ستمائة وتسع وتسعين من الهجرة

النبوية، فتراجع للأمة عزها بحسن تدبيرهم واحترامهم للشريعة المصونة بحفظ حقوق الرعية، وبفتوحاتهم الجليلة المذكرة بفتوحات الخلفاء الراشدين، وارتقائهم في سلم التمدن، خصوصاً في مدة السلطان سليمان ابن السلطان سليم في أوائل المائة العاشرة، حيث بادر لقطع الذرائع التي يتوقع بسببها وقوع الخلل في الممالك، بما رتبه من قانونه النافع، الذي استعان فيه بالعلماء العاملين وعقلاء رجال دولته. وجعل مداره على إناطة تدبير الملك بعهدة العلماء والوزراء، وتمكينهم من تعقب الأمراء والسلاطين إن حادوا.

وذلك إن ملك الإسلام مؤسس على الشرع، الذي من أصوله المشار إليها سابقاً، وجوب المشورة وتغيير المنكر. والعلماء أعرف الناس به؛ كما أن الوزراء على شيء يخالف الشريعة والقانون الخادم لها فعلوا ما تقتضيه الديانة من تغيير المنكر بالقول أولاً، فإن أفاد حصل المقصود، وإلا أخبروا أعيان الجند بأن وعظهم لم ينفع. وبين في القانون المذكور ما يؤول إليه الأمر، إذا صمم السلطان على أن ينفذ مراده، وإن خالف المصلحة، وهو أنه يخلع ويولي غيره من البيت الملكي. وأخذ على ذلك العهود والمواثيق من العلماء ورجال الدولة. واستمر العمل على ذلك، فكانت منزلة

العلماء والوزراء بالدولة بمقتضى هذا القانون في الاحتساب على سيرة السلاطين، كمنزلة وكلاء العامة في أوروبا الآتي بيانهم، بل هي أعظم، باعتبار أن الوازع الدنيوي الداعي إلى الاحتساب، متأيد بالوازع الديني عندنا؛ فبذلك القانون المشار إليه استديم نجاح الدولة وحسن سيرتها.

وذلك أن ملك الإسلام مؤسس على الشرع، الذي من أصوله المشار إليها سابقاً، وجوب المشورة وتغيير المنكر. والعلماء أعرف الناس به؛ كما أن الوزراء أعرف بالسياسة ومقتضيات الأحوال. فإذا اطلع العلماء والوزراء على شيء يخالف الشريعة والقانون الخادم لها فعلوا ما تقتضيه الديانة من تغيير المنكر بالقول أولاً، فإن أفاد حصل المقصود، وإلا أخبروا أعيان الجند بأن وعظهم لم ينفع. ويبين في القانون المذكور ما يؤول إليه الأمر، إذا صمم السلطان على أن ينفذ مراده، وإن خالف المصلحة، وهو أنه صمم السلطان على أن ينفذ مراده، وإن خالف المصلحة، وهو أنه يخلع ويولي غيره من البيت الملكي. وأخذ على ذلك العهود والمواثيق من العلماء والوزراء بالدولة بمقتضى هذا القانون في الاحتساب على سيرة السلاطين، كمنزلة وكلاء العامة في أوروباالآتي بيانهم، بل هي أعظم، باعتبار أن الوازع الدنيوي الداعي إلى الاحتساب، متأيد بالوازع الديني

عندنا؛ فبذلك القانون المشار إليه استديم نجاح الدولة وحسن سيرتها.

مطلب تدارك السلطان محمود وولديه للخلل العارض لها:

ثم أنها أخذت في التأخر والنقص، لما قصرت في إجراء المصالح الملكية على مقتضى الشرع والقوانين السياسية، وعدمت التحري في انتخاب أرباب الخطط المعتبرة، فتصرف بعضهم بحسب الفوائد الشخصية، لا باعتبار مصلحة الدولة والرعية. إلى أن دخل في عسكر الإنكشارية من أفسد حسن نظامهم وخلخل طاعتهم، حتى تداخلوا فيما ليس لهم من أحوال الملك، وحيروا راحة السكان بظلمهم المتنوع، بعد ليس لهم من أحوال الملك، وحيروا راحة السكان بظلمهم المتنوع، بعد أن كان يضرب المثل بطاعتهم، كما يضرب بشجاعتهم في ميادين الحرب. فنشأ من مجموع هاته الأمور وأمثالها الاضطراب في المملكة، واغتنم ولاة الممالك البعيدة الفرصة في الامتناع من الانقياد لأوامر الدولة، وأطلقوا أعنة الأغراض والشهوات. والتجأ الكثير من أهل الذمة إلى الاحتماء بالأجانب، لأن الإنسان إذا انقطع أمله من حماية شريعة

الوطن لنفسه وعرضه وماله، يسهل عليه الاحتماء بمن يراه قادراً على حمايته، وربما يسعى في الأسباب التي يمكن بها تسلط حامية على المملة؛ خصوصاً من لم يكن بينه وبين الدولة اتحاد في الجنس والديانة.

وبمثل هاته المضار الناشئة عن تصرف الولاة بدون قيد شرعي أو سياسي، تيسر للأجانب التداخل في أحوال المملكة وإفساد سياستها بما يناسب أغراضهم، حتى نشأت حروب أهلية في عدة جهات من المملكة، دامت مدة طويلة وأفنت نفوساً وأموالاً كثيرة، وتسبب عنهاخروج ممالك معتبرة من يد الدولة. ووقع من الخلل في باقيها ما عظم ضرره، لولا تدارك المرحوم السلطان محمود وولديه المرحوم السلطان عبد المجيد والمؤيد السلطان عبد العزيز دام عزه: بتعويض الأول عساكر الانكشارية بالعسكر النظامي، وقطع دابر امراء الايالات المسماة عندهم بالداربي، فانقطعت بذلك المظالم الناشئة من ذينك الفريقين. وضبط الثاني للسياسة الشرعية بالتنظيمات الخيرية، التي هي أساس تصرفات الدولة في الحال، بإعانة من رجال الدولة وعلمائها العاملين سنة ألف ومائتين وخمس وخمسين. ثم باجتهاد الثالث، أيده الله، في تمشيتها وتهذيبها وإضافة ما تظهر لياقته بالأحوال بمقتضى تجريبها،

كالقانون الذي رتبه أخيراً في إداره مصالح الإيالات الذي يؤمل منه مصالح جمة.

وقد كانت العامة أنكرت تلك التنظيمات إنكاراً كلياً، حتى ظهر في بعض جهات المملكة مبادىء الاضطراب. وسبب ذلك أن عمال تلك الجهات وغيرهم ممن له فائدة في التصرف بلا قيد ولا احتساب، لما تيقنوا إن إجراء الإدارة والأحكام على مقتضى التنظيمات مما يخل بفوائدهم الشخصية، دسوا للعامة من قول الزور والغش ما ينفرهم منها، مثل قولهم: هذا شرع جديد مخالف لشريعة الإسلام. وأعانهم على ذلك من كان له من الدول الأوروباوية فائدة في عدم نجاح سعي الدولة في تحسين أحوال ممالكها. فالدولة العلية عوض أن تغتنم تلك الفرصة وترجع إلى استبدادها، كما وقع في بعض الممالك، أكذبت تلك الظنون الفاسدة، بإرسال فخر علماء ذلك العصر وأتقاهم، أعني شيخ الإسلام المقدس عارف بك، إلى جهات الاضطراب، لوعظ الناس وأمرهم بالطاعة والامتثال، فخطب بذلك على المنابر، وبيَّن للناس أن تلك التنظيمات ليست خارجة عن المنهج الشرعي، وما هي إلا ضبط للسياسات الشرعية التي كانت أهملت، وأن الداعي إليها ليس إلا تحسين إدارة المملكة، وحفظ حقوق الأمة في

النفس والعرض والمال، وكف الأيدي الجائرة من الولاة، ونحو ذلك من المصالح. فانقادت الرعية عند ذلك وسكنت، واستمر العمل بالتنظيمات في سائر الجهات بقدر الإمكان.

وأنت خبير بأن مثل هذا الحَبْر الذي سارت بمآثره الركبان، وشهد له بالعلم والعمل جهابذة أرباب العرفان، خصوصاً فخر القطر الإفريقي، وفخر الرشاد الحقيقي، من بلغ صوت صيته مسامع سائر النواحي، الاستاذ العلامة سيدي إبراهيم الرياحي، لو لم ير مساغاً لهذه التنظيمات ما خطب بها على المنابر، ولا كان على تقريرها أحزم مثابر. ومن تأملها بعين الإنصاف، لم يجد في حسنها ولياقتها مثار خلاف، بل جزم بأنها قوام الاستقامة، والوسيلة التي يستعاد بها ما كان للدولة من العز والفخامة. وهذا الصنع الجميل الذي صدر من هؤلاء السلاطين العظام، مع ما حصل به من تحسين حال الدولة والرعايا. مما لا يسع المنصف إنكاره بالنسبة لما كان قبل، لم يقنع حزباً من المسلمين مع الرعايا من غيرهم، بل لم يزالوا يطلبون من الدولة إطلاق الحرية، بمقتضى قوانين يكون تأسيسها وحمايتها من مجلس قوانين يكون تأسيسها وحمايتها من مجلس مركب من أعضاء تنتخبهم الأهالي، وفي المدة الأخيرة اشتد إلحاحها في

طلب ذلك حسبما تضمنته صحف الأخبار. ونحن وإن لم نطلع على أحوال إدارة المملكة العثمانية في الحال، لا سيما في كيفية أجراء تلك التنظيمات، اطلاعاً يمكننا معه معرفة صحة الأسباب التي يتظلم منها الفريق المذكور أو عدم صحتها، فإنَّا نسلم أن هذا المطلب الذي طلبوه، هو من أعظم الوسائل في حفظ نظام الدول، وقوة شوكتها، ونمو عمران ممالكها، ورفاهية رعاياها، خصوصاً في هذه الأزمان. كما نسلم أيضاً أن مقصد المسلمين من أهل الحزب المذكور بطلبهم لما ذكر إنما هو إصلاح حال الدولة والرعية.

لكن لنا أن نسألهم، هل ثبت عندهم أن مقصد غيرهم ممن معهم موافق لمقصدهم، حتى تحصل لهم الثقة بهم ويصدر منهم ما ذكر؟ فإنا نرى خلاف ذلك منهم، بما دلت لعيه القرائن، من أن المراد أكثرهم إنما هو التقصي عن سلطة الدولة العثمانية، حيث لم يظهر منهم بعد نيل الحرية الموجودة الآن شيء من إمارات النصح للدولة، بل ربما أظهروا حب النزوع إلى بني جنسهم، بالتظلم من تصرفاتها واستثارة مبادىء الحيرة معها، وذلك لاستمرار إفساد الأجنبي لهم، وزرعه بذر الحمية في صدورهم، لأغراض له لا تخفى.

فربما كان تأسيس الحرية على الوجه المطلوب آنفاً، قبل التبصر في العواقب، مما يسهل غرضهم المذكور. إذ من لوازم هذه الحرية تساوي الرعايا في سائر الحقوق السياسية، التي منها الخطط السامية. مع أن من الشروط المعتبرة في إعطاء تلك الحرية، تواطؤ جميع الرعايا على مصلحة المملكة وتقوية شوكة دولتها. ولأقل من هذا السبب امتنع بعض الدول الأوروباوية من إطلاق الحرية المشار إليها، تحاشياً من تحزب بعض الرعايا على تبديل العائلة الملكية، كما سيأتي بيانه عند الكلام على حرية أوروبا. فإذا ساغ الإمتناع مع كون البدل المتوقع من جنس المبدل منه، فلأن يسوغ هذا مع كونه من غير الجنس أحرى وأولى. وأيضاً فإن رعايا الدولة ينقسمون إلى عدة أجناس مختلفة الأديان واللغات والعادات، وغالبهم يجهل اللغة التركية التي هي لغة الدولة، بل يجهلون لغة بعضهم، ولا يتيسر إعطاء الحرية للبعض دون البعض، لما ينشأ عن ذلك من الهرج. فيجب أن تعتبر حالة هؤلاء الرعايا من أعظم العوائق عن تأسيس الحرية على الوجه المطلوب بالدولة العثمانية.

فمن اعتبر ما أشرنا إليه، لا يسوغ له أن يوجه اللوم على الدولة في توقفها إلى الآن عن إعطاء الحرية المطلقة

وتأسيس المجلس المذكور، وإن كان ما ذكرناه لا يرفع عنها وجوب الاجتهاد في قطع تلك العوائق التي يكون حسمها، بعون الله تعالى، من مآثر خليفة العصر الذي رفع من أعلام العدل ما انتكس، وأحيا من رسوم الاستقامة ما اندرس. فإنا بمقتضى ما خوله الله من الحزم الناجح، والرأي الراجح، نؤمل أن نرى منه، لا سيما بعد اطلاعه على أحوال أوروبا بالعيان، وتطبيقها على ما كان معلوماً لديه بالبيان، مزيد العناية بكل ما يتيسر به إطلاق الحرية على الوجه الأكمل، بإعانة رجال دولته وعلمائها المتعاضدين على إنجاح مصالح الدين والوطن، والعارفين بأسباب التقدم ما ظهر منها وما بطن.

مطلب تقاعس الدول الأوروباوية عن إدخال رعاياهم تحت قوانين الإسلام ودفع احتجاجاتهم في ذلك:

ثم إن من عوائق نجاح التنظيمات في سائر الممالك الإسلامية، تقاعس الدول الأوروباوية عن إدخال رعاياهم المستوطنين بها تحت أحكامها استناداً للشروط القديمة التي لا تليق بهذا الوقت، بل لا ينبغي أن تسمى شروطاً، لأبنائها على ما يخل بالشرط. وعلى فرض تسليم بعض الشروط، وتسليم ما يوجب دوامها، فإنهم لا يقفون عند نصها، بل

يستخـرجون منهـا ما ليس فيهـا، مما هـو منـافٍ لحقـوق المساواة بين الأمم، ولحقوق سلطنة الأرض على كل وارد لها، بمعنى أن من دخل مملكة من الممالـك فلا بـد أن تجري عليه أحكامها. وادعاء بأن معارف حكام الإسلام غير كـافية لحفظ حقـوق رعايـاهم، وإن كـراهيتهم للنصـارى تحملهم على الحيف عليهم.

والجواب عن الدعوى الأولى، أن مدعيها لا يمكن أن يظن به تعميمها في حكام المسلمين مطلقاً، أعني سـواء كانوا حكام شريعة أو سياسة، لما هو معلوم عند كل عاقل، خصوصاً من هو منصف، أن علماء شريعة الإسلام في غاية المعرفة بأحكامها أصولاً وفروعاً، فلم يبق إلا أن يريد هذا المدعي حكام السياسة منهم، وهـذا غير مسلم، لمـا هو ظاهر من بطلان دعوى من يدعي جهل جميع أهل مملكة من الممالك، بحيث لا يوجد بها من يقوم بأعباء أحكـام تنظيماتها. نعم هناك شيء واحد، وهو أن جميع الأمور في ابتدائها، قبل التمرن عليهـا والاعتياد بهـا، يقع فيهـا نوع اضـطراب وارتباك، حتى يحصـل الاستئناس بهـا وتـأخـذ مأخذها. وهذا أمر طبيعي لا يقدح به في التنظيمات، فإنا نرى دول أوروبا لم تكن من أول الأمر حاصلة على هـذا النجاح في تنظيماتها المشاهد لها اليوم، وإنما حصلت على

ذلك بواسطة إعانة السكان لها على إجرائها بعدم المخالفة والشقاق؛ إذ بدون ذلك لا يطمح في الحصول على شيء من نتائجها، بل لم نزل نرى إلى الآن تفاوت الدول المذكورة في تهذيب تنظيماتها ومعارف حكامها وعفتهم. ولم يمنع هذا التفاوت دخول المتقدم منهم فيها تحت أحكام المتأخر. فلم يبق حينئذ إلا أن نقول أن هذه الدعوى مجرد توهم، وليست مستندة إلى شيء من الأدلة والتجارب، لأنه لم يدخل أحد من رعاياهم تحت أحكام تنظيماتها حتى يلحقه الضرر منها، بل لنا أن نقول أنها مجرد مكابرة.

وأما دعوى الكراهية، فلا يخفى أنها بعد تسليمها مشتركة الإلزام. إذ للمسلمين أن يظنوا أن النصارى تحملهم العداوة على الحيف عليهم وقت حلولهم ببلدانهم، لكن الحق أن العداوة الدينية لا تستميل الحاكم عن الإنصاف المؤسسة عليه الشريعة، وعن الوقوف مع الحق حيث يجب، حتى لو وجب على الحاكم نفسه لأنصف طالبه منه كائناً من كان، عملاً بما هو من قواعد الدين الذي هو أعظم وازع، حتى لم يبق معه لإيثار النفس أثر. فقد ورد أن زيد بن سعنة جاء قبل إسلامه يتقاضى من النبي صلى الله عليه وسلم ديناً له، فجذبه من ردائه حتى أثر في عاتقه

الشريف، ثم قال: إنكم يا بني عبد المطلب قوم مطل. فانتهره عمر وشدد عليه في القول، حيث لم يتوخ الرفق في الطلب؛ فقال له رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أنا هو كنا أحوج إلى غير هذا منك يا عمر، تأمرني بحسن القضاء، وتأمره بحسن التقاضي». ثم قال: «لقد بقي من أجله ثلاث» وأمر عمر أن يقضيه ويزيده عشرين صاعاً لما روعه، فكان سبب إسلامه رضي الله عنه. وورد أن يهودياً أتى عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، يطلب علياً، كرم الله وجهه، في حق. وكان علي عنده، فقال له عمر: «قم يا أبا الحسن واجلس مع خصمك». فرأى في وجه علي الغضب. فلما انفصلت النازلة، قال له عمر ما معناه: «تغضب لطلب أن تساوي خصمك». فقال له علي: «ما غضبت لذلك، وإنما كرهت تكنيتك لي بمحضر خصمي».

فالحاكم إذا كانت ديانته تلزمه الاتباع للشريعة، بمقتضى الوازع الديني والاقتداء بمن سلف من الخلفاء الراشدين، الذين هم نجوم الاهتداء، كيف يتوهم منه ترجيح جانب المسلم على غيره. وبعد هذا لم يبق لمن له إنصاف من الأوروباويين أن لا يرى فيما ذكرناه ضمانة كافية لحفظ الحقوق، كما أنه لا يتأتى له أن يرى إمكان اجراء القوانين على وجه يثمر النتائج المقصودة منها، مع امتناع

بعض السكان من المساواة فيهـا، لا سيما والممتنـع بيده غالب الصناعات والمتاجر.

ثم إنهم لم يكتفوا في التعطيل بذلك الامتناع، حتى صار بعضهم ينفر رعايا بعض الممالك الإسلامية من قبول التنظيمات التي رام ملوكها تأسيسها، بأن يقـولوا لهم: إن هذه التنظيمات التي رام ملوكها تأسيسها، بأن يقولوا لهم: إن هذه التنظيمات لا تليق بحالكم، فرجوعكم إلى ما كنتم عليـه أولى بكم. مع أن ذلـك مخـالف لقـواعـد سيـاسـة بلدانهم. وبعضهم بقول لهم: إن الحرية التي منحتموها من دولتكم لا تعنى بحفظ حقوقكم. مع أنها في الواقع أكثر مما منحتهارعايا بلدانهم. وبالجملة فسياسة الدول الأوروباوية في ممالكنا متناقضة، فإن منهم من ينصح بتلك المملكة، ويبـذل النصيحة المـذكورة لغيرهـا على حسب اختـلاف أغراضهم.

هذا وإن سياسة غالب الدول الأوروباوية ولو كانت كما ذكـرنـا، لكن من الحق أن نقـول، في خصـوص مبحث الشروط، إنا رأينا عند المحـادثة مـع رجال بعض الـدول الغربية منها، إنهم يسلمون عدم لياقة تلك الشروط بهـذا الوقت، ولا يمتنعون من تبديلها بما يناسب. لكنهم يطلبون منا قبل ذلـك، إعطاء الضمـانة الكـافية في حفظ حقـوق

رعاياهم، بترتيب مجالس للحكم وتمشيتها مدة من الزمان، حتى يثبت عندهم بالتجارب حسن إجراء الأحكام، بحيث يتيسر له تسليم رعاياهم، على التدريج، بحسب ما يرونه من نجاح التراتيب، حتى يتم دخولهم تحت أحكامنا. ونحن نقول: لما كان بقاء حال الأجانب على ما هو مشاهد اليوم مضراً بالممالك الإسلامية، والدول الأوروباوية لا تساعف على تبديل الشروط إلا بما ذكرناه، وجب على الدول الإسلامية السعي في إزالة هذا الضرر، بإعطاء تلك الضمانة وإبرازها للخارج.

مطلب سعي بعض متوظفي الإسلام في تعطيلها:

ومن العوائق للتنظيمات، وهو أعظمها، تعرض بعض المتوظفين في تأسيسها وإجرائها، لما لهم في تعطيلها من المصالح الخصوصية، التي منها دوام تصرفاتهم في الخطط بلا قيد ولا احتساب. هذا وإن الأمة الإسلامية لما كانت مقيدة في أفعالها الدينية والدنيوية بالشرع السماوي، والحدود الإلهية الواردة على الميزان الأعدل المتكلفة بمصالح الدارين، وكانت ثمة مصالح تمس الحاجة إليها بل تتنزل منزلة الضرورة يحصل بها استقامة أمورهم، وانتظام شؤونهم، لا يشهد لها من الشرع أصل خاص، كما لا يشهد

بردها، بل أصول الشريعة تقتضيها إجمالاً، وتلاحظها بعين الاعتبار؛ فالجري على مقتضيات مصالح الأمة، والعمل بها حتى تحسن أحوالهم، ويحرزوا قصب السبق في مضمار التقدم، متوقف على الاجتماع، وانتظام طائفة من الأمة ملتئمة، من حملة الشريعة ورجال عارفين بالسياسات ومصالح الأمة، متبصرين في الأحوال الداخلية والخارجية، ومناشيء الضرر والنفع، يتعاون مجموع هؤلاء على نفع الأمة، بجلب مصالحها ودرء مفاسدها، بحيث يكون الجميع كالشخص الواحد، كما قال عليه الصلاة والسلام: «المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً». وكما قال صلى الله عليه وسلم: «المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد». فرجال السياسة يدركون المصالح ومناشيء الضرر؛ والعلماء يطبقون العمل بمقتضاها على أصول الشريعة.

وأنت إذا أحطت خبراً بما قررناه، علمت أن مخالطة العلماء لرجال السياسة، بقصد التعاضد على المقصد المذكور، من أهم الواجبات شرعاً، لعموم المصلحة وشدة مدخلية الخلطة المذكورة في اطلاع العلماء على الحوادث، التي تتوقف إدارة الشريعة على معرفتها. ومعلوم إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وأنت إذا أحطت خبراً بما قررناه، علمت أن مخالطة العلماء لرجال السياسة، بقصد التعاضد على المقصد المذكور، من أهم الواجبات شرعاً، لعموم المصلحة وشدة مدخلية الخلطة المذكورة في اطلاع العلماء على الحوادث، التي تتوقف إدارة الشريعة على معرفتها. ومعلوم أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وبيان ذلك أن إدارة أحكام الشريعة، كما تتوقف على العلم بالنصوص، تتوقف على معرفة الأحوال التي تعتبر في تنزيل تلك النصوص. فالعالم إذا اختار العزلة والبعد عن أرباب السياسة، فقد سد عن نفسه أبواب معرفة الأحوال المشار إليها، وفتح أبواب الجور للولاة، لأنهم إذا استعانوا به فامتنع صاروا يتصرفون بلا قيد. نعم، يعاب على العالم شرعاً وعقلاً التكلف في الدين، والتمحل في النصوص الظاهرة، في خلاف ما أراد منها، وارتكاب الأقوال الضعيفة، ليوافق الأهوية والأغراض، لا لأجل مصالح تتنزل منزلة الحاجة والضرورة، حتى ينقلب ذلك الضعيف قوياً. وحيث كانت إدارة المصالح السياسية مما لا يتيسر لغالب الولاة إجراؤها على الأصول الشرعية لأسباب شتى يطول شرحها، وتقدمت الأدلة على ما يترتب على إبقاء تصرفاتهم بلا قيد من المضار الفادحة، رأينا أن العلماء الهداة جديرون

بالتبصر في سياسة أوطانهم، واعتبار الخلل الواقع في أحوالها الداخلية والخارجية، وإعانة أرباب السياسة بترتيب تنظيمات منسوجة على منوال الشريعة، معتبرين فيها من المصالح أخصها، ومن المضار اللازمة أحقها، ملاحظين فيما يبينونه على الأصول الشرعية، أو يلحقونه بفروعها المرعية، ذلك المقال الوجيز المنسوب لعمر بن عبد العزيز: «تحدث للناس أقضية بحسب ما أحدثوه من الفجور»؛ وما في معناه من أدلة أن الشريعة لا تنسخها تقلبات الدهور.

ومن تصفح رسالة استاذ المشائخ الحنفيّة، ومحط رحال الاستفتاء بالديار التونسية، من لم يزل على نقوله وإفهامه المعول، الشيخ سيدي محمد بيرم الأول، وجد بها الأدلة ما يشهد لما ذكرناه، فإنّه عرّف السياسة الشرعية بأنها ما يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به الوحي. ثم أشار إلى ذم ما كان من التصرفات السياسية في أحد طرفي التفريط والإفراط بقوله: «إن من قطع النظر عنها إلا فيما قل فقد ضيع الحقوق وعطل الحدود، وأعان أهل الفساد. ومن توسع فيها فقد خرج عن قانون الشرع إلى أنواع من الظلم». ثم قال: «ونقل ابن الجوزية، عن ابن عقيل مخاطباً لمن قال: «لا سياسة إلا ما وافق الشرع». إن أردت

بقولك: إلا ما وافق الشرع، أي يخالف ما نطق به الشرع، فصحيح، وإن إردت لا سياسة إلا ما نطق به الشرع، فغلط وتغليط للصحابة رضي الله عنهم». وسرد أمثلة من سياستهم. ولابن قيم الجوزية هنا كلام حاصله: «إن إمارات العدل من أن يخص طرق العدل بشيء، ثم ينفي ما هو أظهر منه وأبين. وسئل القرافي عن الأحكام المرتبة على العوائد: «إذا تغيرت تلك العوائد، هل تتغير الأحكام لتغيرها؟ أو يقال نحن مقلدون، وليس لنا إحداث شرع جديد، لعدم أهليتنا للاجتهاد»؟ فأجاب بأن «إجراء الأحكام التي مدركها العوائد، مع تغير تلك العوائد، خلاف الاجماع وجهالة في الدين، بل الحكم التابع للعادة يتغير بتغيرها. وليس هذا بتجديد اجتهاد من المقلدين بل هي قاعدة اجتهد فيها العلماء وأجمعوا عليها». انتهى.

وعدَّ ابن القيم من الجهل والغلط الفاحش، توهم أن الشريعة المطهرة قاصرة عن سياسة الأمة ومصالحها. قال: «ولأجل هذا الغلط تجرأ الولاة على مخالفة الشرع، فخرجوا عن حدود الله إلى أنواع الظلم والبدع في السياسة»؛ يعني وسبب ذلك تمسكهم، أو تمسك العلماء الذين يفتونهم، بظواهر النصوص فيضيّقون ما وسّعه الله عليهم، فيضطرون إلى خلع القيود وهتك الحرمات والحدود.

وبناء على ما تقرر، يظهر أن اللائق بأولئك الهداة، أن يتوسطوا بين التفريط والإفراط، بحيث لا يبعدون من رجال السياسة بعداً يتسبب عنه تبعيد تصرف الولاة عن الشريعة، وما لا يدرك كله كلا يترك جلّه، ولا يقربون منهم قرباً ينشأ عنه تقريب شهواتهم بتسهيل طرقها لهم.

مطلب لزوم الاتحاد بين رجال السياسة والعلماء في جلب مصالح الأمة ودرء مفاسدها:

وحيث تقدم بيان الأدلة الكافية لوجوب التنظيمات السياسية، التي لو لم يكن إلا نفير الأجنبي والمتوظفين منها، لكان كافياً في الدلالة على حسنها ولياقتها بمصالح المملكة، كان من أهم الواجبات على أمراء الإسلام ووزرائهم وعلماء الشريعة الاتحاد في ترتيب تنظيمات مؤسسة على دعائم العدل والمشورة، كافلة بتهذيب الرعايا وتحسين أحوالهم، على وجه يزرع حب الوطن في صدورهم، ويعرفهم مقدار المصالح العائدة على مفردهم وجمهورهم، غير معتبرين مقال بعض المجازفين أن تلك التنظيمات لا تناسب حال الأمة الإسلامية، مستنداً في ذلك إلى أربع شبه: الأولى: إن الشريعة منافية لها. الثانية: إنها من وضع الشيء في غير محله، لعدم قابلية الأمة لتمدناتها.

الثالثة: إنها تفضي غالباً إلى إضاعة الحقوق، بما تقتضيه من التطويل في فصل النوازل، كما يشاهد ذلك في سائر الخطط القانونية. الرابعة: إنهـا تستدعي مـزيد الضـرائب على المملكـة، بما تستلزمـه من كثرة الـوظائف لإدارتهـا المتنوعة.

مطلب دفع شُبَهِ القادحين في التنظيمات وما يجب على مؤسس أصول الحرية من اعتبار حال السكان:

ولا يخفى على المتبصر أن جميع ما استند إليه مردود.

ـ أما الشبهة الأولى، فيكفي في ردها ما أسلفناه، مما يدل على أن الشريعة تقتضي التنظيمات، لا سيما بعد اعتبار أحوال ولاة الوقت. وعلى فرض أنه يوجد في التنظيمات، بعد تأسيسها وتهذيبها من رجال العلم والسياسة، شيء لا مسوغ له، فلا مانع من تبديله، ولا يكون توقعه سبباً في ترك تأسيس التنظيمات من أصله.

أما بقية الشُّبه فلو أردنا الاكتفاء في ردها بما تقدم لكفى أيضاً، لكن رأينا أن نزيده إيضاحاً وبياناً فنقول:

ـ أما الشبهة الثانية فجوابها أن عامة غيرنا، الذين بلغوا بالتنظيمات غاية التمدن، كانوا في مبدأ الأمر أسوأ حالاً من عامتنا، وإن كنا نسلم أن معارفنا الدنيوية الآن، أقـل مما

انتجتـه التنظيمـات لبعض الأمم الأوروبـاويـة. لكن عنـد التأمل، يثبت عندنا، أن الأمة الإسلامية، بمقتضى ما شهد به المنصفون، من رجحان عقول أواسط عامتها على عقول غيرها من الأمم، تقدر أن تكتسب بما بقي لها من تمدنها الأصلي، وبعاداتها التي لم تزل مأثورة لها عن أسلافها، ما يستقيم به حالها، ويتسع به في التمدن مجـالها. ويكـون سيرها في ذلك المجال أسرع من غيرها كائناً من كان. إذا أذكيب حـريتها الكـامنة بتنـظيمات مضبـوطة، تسهّـل لها التـداخل في أمـور السياسـة. وذلك أن الحـريـة والهمّـه الإنسانية اللتين هما منشأ كل صنع غريب، غريزتان في أهل الإسـلام، مستمـدتـان ممـا تكسبـه شـريعتهم من فنـــون التهذيب، بخلاف غيرهم ممن لم تحصل لهم الغريزتـان المذكورتان، إلا بإجراء التنظيمات في بلدانهم.

نعم، من الـواجب على مؤسس أصـول الحـريـة السيـاسيـة، اعتبـار حـال السكـان، ومقـدار تقـدمهم في المعارف، ليعلم بذلك متى يسوغ إعطاء الحريـة التامـة، ومتى لا يسـوغ، ومتى يعمـم المقدار المعـطى في سـائـر السكـان، ومتى يخص بمن قامت بـه شروط معتبـرة، ثـم توسيع دائرتها، للتنظيمات، وأن الأمة كما يـزعمه أولئـك القادحون، بمثابة الصبي غير الرشيد، الذي يلزم التقـديم

عليه، فهل ينهض لهم دليل، على جواز أن تكون تصرفات المقدم، خالية عن مراعاة مصلحة المقدم عليه؟ وهل تتيسر تلك المراعاة، بدون توقع احتساب مؤسس على الشرع؟.

ـ وأما الشبهة الثالثة، فجوابها أن التطويل الذي يمكن عروضه في فصل النوازل يرجع إلى قسمين: لأنه إما أن يكون ناشئاً عن صعوبة تصور النازلة، وتعيين ما ينطبق عليها من النصوص المتجاذبة لها، أو يكون ناشئاً عن قصور المتوظفين أو تقصيرهم.

أما القسم الأول فلا يشتكي منه إلا الجاهل أو المتجاهل، وذلك أن إعطاء النوازل حقها من التأمل حتى يتضح عند الحاكم وجه الحكم، يستدعي فسحة ضرورية لفهمها على الوجه المطلوب، وتلك الفسحة المتفاوتة بتفاوت النوازل في التشعب من لوازم البشرية، في حق كل من الحاكم والمحكوم عليه، إذ الحكم سواء كان مبنياً على القواعد الشرعية أو القوانين العقلية، لا يكون حكماً معتداً إلا إذا كان مسبوقاً بأخذ المحكوم عليه مهلة لتحرير حججه التي يدافع بها عن نفسه، وأخذ الحاكم مثلها لإمعان النظر فيها، وتعيين ما ينطبق من الأصول عليها. فالحاكم إذا نقص من إحدى المهلتين شيئاً، فقد ظلم المحكوم عليه ونفسه.

وحيث كان التطور المشار إليه طبيعياً للنوازل، ومما

تعاضد على لزومه الشرع والعقل، يسوغ لنا أن نقول أنه لا منشأ للقدح به في التنظيمات إلا إرادة تنفير الأهالي منها، بتحسين ما تعودوه من حكامهم السياسيين، الذين كثيراً ما ينشر لديهم من النوازل، ما لو نشر لدى أحذق القضاة، لاحتاج في تصوره إلى عدة أيام، فيبادرون إلى فصلها في عدة دقائق بحكم لا يتعقب، بل لو فرض الترخيص منهم في تعقبه لما أمكن ذلك، حيث لم يكن الحكم مسجلاً بظهير، لأن التعقب يستدعي إستناد الحكم المتعقب إلى شيء من الأدلة يمكن إطلاع المتعقب عليه، بحيث يجد محلاً للتخطئة في تنزيل الحكم أو نحو ذلك، إذا كان الحكم مسجلاً. وما يصدر من هؤلاء حكم شفاهي غير معلل باستناده إلى شيء في الخارج. فهو لا يخلو إما أن يكون أمراً اتفاقياً بحسب ما يسنح لأحدهم في ذلك الوقت، ولذلك ترى كثيراً من النوازل متفقة في المعنى وأحكامها مختلفة، أو مستنداً إلى دليل لا يتجاوز صدر ذلك الحاكم، فلا يمكن الإطلاع عليه؛ وفي الحالتين لا يمكن التعقب.

ثم إنا لا ننكر أن يقع في ابتداء العمل بالتنظيمات شيء من التطويل، زائد على المقدار الطبيعي، ناشيء عن عدم التعود بها والتمرن عليها. لكن نرى الخطب في ذلك سهلاً، لأنه مما يزول بإعانة الله في أقرب وقت، عند

حصول ملكة التجريب وتخفيف أعمال الحكام في الأحكام الخفيفة، ارتكاباً لأخف الضررين، وتحريض الدولة سائر متوظفي السياسة على المبادرة بإلمام مأموريتهم بجلب المدعي عليه، ونحو ذلك مما تتوقف عليه الأحكام، حتى لا يبقى من أسباب التطويل، إلا ما يستدعيه حال النازلة.

على أنا نقول، تنازلاً مع هؤلاء المنفرين، أن الغرض من التنظيمات ليس محصوراً في فصل النوازل الشخصية على وجه الإنصاف المأمول منها، بل هناك مصالح أخرى من أهمها ضبط كليات السياسة القابض لأيدي الولاة عن الجور. فأين مضرة التطويل في النوازل الجزئية، من مضرة إطلاق أيدي أولئك الولاة في التصرف في الأبدان والأعراض والأموال؟ فهذه الشبهة على فرض نهوضها، لا تنتج إلا تعطيل مجالس النوازل الشخصية. أما ضبط أصول السياسة، الذي هو أساس خير المملكة، فلا نظن دليلاً ينهض على تعطيله بوجه من الوجوه.

وأما القسم الثاني فظاهر أنه لا يقوم به في حسن التنظيمات في نفسها، وإنما يتوجه التشكي من مضرته على الدول، حيث لم تمعن النظر في أحوال المتوظفين وتمتحنهم بمزيد من المراقبة والتجربة.

وبيان ذلك أنا نرى المتوظفين في الممالك الإسلامية على ثلاث فرق:

مطلب تقسيم المتوظفين في الممالك الإسلامية:

ـ الفرقة الأولى، يستحسنون ترتيب التنظيمات استحساناً صادقاً، ويؤثرون ما تنتجه من الهمة والحرية وتوفير مصالح الرعية، على ما عسى أن يكتسبوه بالاستبداد من المنح الخصوصية.

ـ الفرقة الثانية، يجهلون مصالح التنظيمات، بحيث لا يرون كبير فرق بينها وبين السيرة الاستبدادية، بل يعدونها من بدع آخر الزمان، ويؤثرون عليها البقاء على ما كان. ولا منشأ لذلك إلا القصور، وعدم الإصلاح على نتائج التنظيمات في غالب المعمور.

ـ الفرقة الثالثة، لا يجهلون مصالح التنظيمات وتوفيرها لخير البلاد والدولة، ولكنهم يؤثرون على ذلك فوائدهم الشخصية، التي تتوفر لهم بالاستبداد، ولا منشأ لذلك إلا نقص الإبانة والهمة الإنسانية، وعدم ملاحظة العواقب الدنيوية والأخروية.

إذا تمهّد هذا فنقول: إن التنظيمات وإن بلغت بحسن الرتيب والتهذيب غاية المطابقة لمقتضى الحال، لا تظهر

فائدتها المقصودة من تأسيسها، إلا إذا كان المكلفون بإجرائها من الفرقة الأولى. فهم الذين توكل مصالح العباد إلى أمانتهم، ويعتمد في تأسيسها وتمشيها على إعانتهم. وأما الفرقتان الأخيرتان فلا يحصل من تكليفها إلا خلاف المقصود، لا سيما الفرقة الثالثة، لمزيد انبعاث همتها إلى تعطيل التنظيمات. فعلى الدولة التي عزمت على تأسيسها، إذا علمت ما ذكر من أحوال الفرقتين المذكورتين، إن لا تنيط بأمانتها حفظها ولا إرادتها، حتى يثبت عندها بالتجارب صدق رجوع الأولى إلى استحسانها بالقلب ژالقالب، وإيثار الأيرة المصالح العمومية على الخطوط الشخصية، واكتسابها المروءة الإنسانية، المانعة من قبول الإنسان خطة لا يباشرها بصدق نية. وبالجملة فاسناد الشيء إلى عهدة متمني زواله من أقوى موجبات اختلاله واضمحلاله.

وأما الشبهة الرابعة، وحتى اقتضاء التنظيمات لمزيد الضرائب على المملكة، فجوابها أن هذا القائل المسكين، لو علم ما ينشأ عن حالة الاستبداد وحالة التقيد بالتنظيمات، لما صدرت منه هذه القولة الوهمية المبنية على عكس القضية. فإن حالة الاستبداد هي التي تقتضي كثرة الضرائب، إذ يؤخذ فيها اللازم وغير اللازم ليصرف فيما هو في الغالب غير لازم، بخلاف حالة التقيد، فإنها بضبط

الدخل وصرفه في خصوص الأمور اللازمة، لا يكلّف فيها أهل المملكة إلا بضرائب تسمح بها نفوسهم، حيث يرون لزومها وصرفها في مصالح وطنهم. فإذا قابلنا ما يلزم صرفه على إجراء التنظيمات، بما ينقص بها من المصاريف والخطط غير اللازمة، التي لم تكن محدودة قبل التنظيمات بعدد ولا ضابط، مع ما يرتفع بها من المظالم التي يقف بدونها عند حد، لم يبق للمنصف شك في أن التنظيمات، على فرض كثرة خططها، من أقوى أسباب الاقتصاد والتوفير. لا سيما والمباشرون لاستخلاص المجابي متقيدون بالقوانين أيضاً. فشتّان بين حالة المستبد، الذي يأخذ ويعطي بمقتضى الشهوة والاختيار، وحالة المتقيد بالقوانين، الذي يفعل ما ذكر بمقتضاها متوقعاً تعقب آراء كثيرة يخجل من تنزيلها إياه منزلة القاصر في تصرفه، فضلاً عن الخائن فيه. فبان بهذا أن المصاريف البالغة، التي تكلف المملكة ما لا طاقة لها به، إنما تكون في حالة الاستبداد، وإن الاقتصاد الذي هو منشأ خيرها، إنما يحصل بضبط سائر التصرفات بقيود التنظيمات. وفي هذا المقدار كفاية لمن تبصر في الفرق بين الحالتين. ولو أطلقنا عنان القلم في بيان حال بعض الدول في مصاريفها وفي سيرة لها قبل تأسيس التنظيمات ومعها وبعدها، حين تيسّر تعطيلها

لأجل الأغراض والشهوات من أرباب الخطط، ورجعوا للتصرف بلا قيد ولا احتساب بإعانة أمثال هذا القادح، لتبين له أن قلة معرفته بنتائج التنظيمات، هي التي غرّته وأغرته على القدح فيها بمثل ما أسلفناه وعلى إعانة الساعين في تعطيلها، لفوائدهم الخصوصية المضرة بالدولة والمملكة. لكن سعة مجال الكلام في ذلك تخرجنا عن المقصود.

هذا وإذا كانت الدولة العثمانية التي هي مركز الخلافة الإسلامية، مع ما أشرنا إليه سابقاً من العوائق الخاصة بها، لم تزل مجتهدة في رفع تلك العوائق اجتهاداً يرجى منه تمام نجاحها، بتأسيس ما يتم به خير ممالكها وحفظ حقوق رعاياها، فغيرها أحرى وأولى لانتفاء تلك العوائق عنها؛ فلا تظهر لملوكها سبب قوي الامتناع، إلا حب الاستبداد الموصل للشهوات. ثم نقول: كما كان ترتيب التنظيمات واجباً على من تقدم بمراعاة حال الوقت، فمن اللائق أيضاً بمن يدعي من الدول الأروباوية المتمدنة حب الخير للنوع الإنساني، أن يعينوا في هذا الشأن، ولو بالكف عن التعطيل، خصوصاً من له فائدة في دوام استقلال الأمة الإسلامية.

هذا ما دعت الحاجة إلى تحريره من أسباب التقدّم والتأخّر للأمة الإسلامية، ملخصاً جله من الكتب الإسلامية

والإفرنجية. وبه يعلم من لا خبرة له بأحوال الإسلام من الأوروباويين وغيرهم ما كان للأمة من التقدم في المعارف وغيرها، وقت نفوذ الشريعة في أحوالها، ودخول الولاة تحت قيودها، وإن الشريعة لا تنافي تأسيس التنظيمات السياسية المقوية لأسباب التمدن ونمو العمران، كما يعتقده الكثير ممن ذكرنا؛ حتى صاروا يدرجون ذلك في صحف أخبارهم ومستحدثات تآليفهم. ولا سبب لذلك، يمكن اعتذارهم به عن سريان ذلك لاعتقادهم، إلا ما يشاهدونه في الممالك الإسلامية من اختلال التصرفات والأحكام، وما نشأ عنه من سوء حال الرعايا. وهذا ونحوه من مضار تقصير الأمراء في حماية الشريعة، واستبدادهم بالتصرف بمقتضى شهواتهم، مع إغفال العلماء القيام بما أهلهم الله له، بإعراضهم عن مقتضيات أحوال الوقت، كما أشير إليه سابقاً، ولا يخفى أن البقاء على هذه الحالة مما يعظم خطره وتخشى عواقبه.

سمعت من بعض أعيان أوروبا ما معناه: «إن التمدن الأروباوي تدفق سيله في الأرض، فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة المتتابع، فيخشى على الممالك المجاورة لأوروبا من ذلك التيار، إلا إذا حذوا حذوه وجروا مجراه في التنظيمات الدنيوية، فيمكن نجاحهم من الغرق». وهذا

التمثيل المحزن لمحب الوطن مما يصدقه العيان والتجربة؛ فإن المجاورة لها من التأثير بالطبع ما يشتد بكثرة الناشئة عن كثرة نتائج الصناعات، بحيث تلجىء لإخراجها والانتفاع بأثمانها، وهو سبب ثروتهم كما تقدم.



مراجع الكتاب

- أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، خير الدين التونسي، تحقيق ودراسة الدكتور معن زيادة، الطبعة الثانية: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.
- الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث، ز.ل. ليفين، ترجمة بشير السباعي، دار ابن خلدون، ١٩٧٨.
- المثقفون العرب والغرب، هشام شرابي، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٨.
- الاتجاهات السياسية في العالم العربي، مجيد خدوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٢.
- الفكر العربي في معركة النهضة، د. أنور عبد الملك، دار الآداب، بيروت، ١٩٧٨.
- الفكر العربي في عصر النهضة، البرت حوراني، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧.
- زعماء الإصلاح في العصر الحديث، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٥.
- الفكر العربي في العصر الحديث، الدكتور منيف موسى، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣.

- تاريخ المغرب، عبد الله العروي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧.
- الحركة الأدبية والفكرية في تونس، محمد الفاضل ابن عاشور، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة، ١٩٥٥.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ج ٢، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩.
- خير الدين باشا، المنجي الشملي، تونس، ١٩٧٣.
- النهضة العربية في تونس: الأرض والتاريخ، الدكتور غالي شكري، (بحث منشور في مجلة «دراسات عربية»، العدد ٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٥، ص ٥٥).

فهرس المحتويات





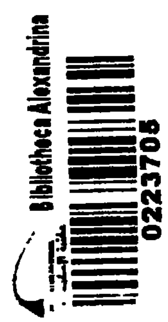


على الرغم مما كتب عنه، ومما دار حوله من أبحاث جمة، فإن عصر النهضة العربية في القرن التاسع عشر وحتى مطلع هذا القرن، لا زال في أمس الحاجة إلى الدراسة المعمّقة، والنظرة النقدية الرامية إلى تبيان ما له وما عليه. فهو، بإشكالياته ورموزه والمسائل التي تطارحتها شخصياته، يبقى عصراً ملتبساً إذا صح التعبير فالمسائل الفكرية/ الدينية/ الفلسفية/ السياسية/ الاجتماعية/ التي شكلت الهمّ الأساس لمفكري ذلك العصر، لا تزال بحاجة إلى فحص ودرس، وإلى النظرة النقدية العقلانية. نقول ذلك مع معرفتنا بأن (قضايا القلق) التي عاشت في ذلك العصر لا تزال هي نفسها ــ وفي جانب كبير منها ــ تعيش في هذا العصر، وتسبب قلقاً كبيراً لمثقفيه.

انطلاقاً من ذلك، رأينا أن نقدم هذه الموسوعة حول عصر النهضة العربية، الجديدة في أسلوبها وفي منهجها النقدي وفي إحاطتها الشاملة بكل ما يمت إلى الإشكاليات والقضايا التي أقلقت مفكري ذلك العصر. ونحن إذ نأمل بأن تحظى هذه الموسوعة بثقة القراء العرب وبأن تقدم شيئاً جديداً يفيد الباحث المتخصص كما يفيد الطالب والمثقف، نعد بأن تصدر هذه الموسوعة تباعاً، وعلى أن تتناول المفكرين التالية أسماؤهم: جمال الدين الأفغاني، رفاعة رافع الطهطاوي، محمد عبده، عبد الرحمن الكواكبي، محمد رشيد رضا، قاسم أمين، أديب إسحق، جرجي زيدان، خير الدين التونسي، علي مبارك، شكيب ارسلان، شبلي الشميل، فرح أنطون، بطرس البستاني، طه حسين.



الشركة العالمية للكتاب ش.م.ل
طباعة . نشر . توزيع
مكتبة المدرسة . دار الكتاب العالمي
الدار الإفريقية العربية



تصميم الغلاف الفنان عمران القيسي